

**كلمات صحفية ...في الشئون العمرانية**

**المقدمة**  على مدى خمسة وثلاثين عاما من الزمان، وبالتحديد في الفترة من نهاية عام 1950 الى نهاية عام 1985، لم اتوقف عن التعبير عما يجيش في خاطري من إحساس بمسئولية الكلمة، والكتابة الصحفية في مجال تخصصي.. في العمارة والتخطيط والإسكان. وما مجموعة هذه المقالات التي نشرت على صفحات الجرائد اليومية او المجلات الأسبوعية الا تعبير عما يشعر به الانسان نحو وطنه، منفعلا بالأحداث اتى تجرى فيه، ومساهماً في نشر الوعي الثقافي والعلمي لدى العامة، أكثر منها لدى الخاصة الذين يدركون الأمور بأبعادها العلمية. وإذا كانت الصحف اليومية قد خصصت بعض صفحاتها الأسبوعية للكتابة عن المسرح او السينما أو الأدب والفنون، وأهملت العمارة، وهي ام الفنون، فان ذلك لم يكن وليد الصدفة، ولكنه جاء نتيجة لإهمال المعماريين لمهنتهم تنظيميا وعلميا واعلاميا. فقد أصبح العمل المعماري وسيلة للتعيش، أكثر منه ابرازا للقدرات الفنية والتشكيلية للمعماري، او تعبيرا عن الفلسفة التي تبلورت في تكوينه. والعمارة في الربع قرن الماضي كانت تعبر تعبيرا صادقا عن الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي لهذه الفترة، التي شهدت مرحلة من الركود الفكري والثقافي، فظهرت عمارة هذه الفترة بتناقضها التشكيلية وتبايناتها اللونية، التي أضاف اليها الانسان المصري مزيدا من فوضى اللافتات والاضواء والاعلانات، زادت من التلوث البصري كنتيجة مواكبة للتلوث البيئي والصوتي الذي أصاب المدينة والقرية المصرية في هذه الفترة من الزمان.

وإذا كانت ملاحقة الفكر لأحداث الجارية والتعبير عنه بالكلمة او المقال لم يظهر بصورة منتظمة فان ذلك راجع الى ان الاحداث نفسها كانت تتغير من وقت لأخر.. فمرة تطفو مشكلة القرية على الاحداث ثم لا تلبث ان تهدا حتى تطفو مشكلة الإسكان ثم لا تلبث ان تخبو لتطفو مرة اخرة، وهكذا.. ومع متابعة الاحداث الجارية ، خاصة بالنسبة للتنمية العمرانية ، لا يستطيع الانسان الا ان ينفعل بما يجرى عل ارض مصر من مشروعات أصابها صر النظر او حركتها رغبات وقتية لمصالح شخصية لا يستطيع ان يقف امامها مكتوف اليدين او عاجزاً عن التعبير بالكلة او بالقلب وهو اضعاف الايمان وقد اخذنا الكلمة منبرا للتعبير عما تراءى لنا بالنسبة لكل حدث يظهر في مجال العمارة والتخطيط ة والاسكان فهناك كلمات نشرت ،وهناك كلمات لم تلق حظها في النشر فقد كان فيها شيء من العنف الصادر من الإخلاص والالتزام بالصدق مع النفس وان كان كثيرا ما يصيب أصحاب القلوب المريضة التي تتصف بالاستكانة او تسعى الى السكينة .. والعنف هنا تعبير عن الانفعال الصادق بالأحداث دون خوف او وجل فكلمة الحق هي الأعلى دائما.. وإذا كانت بعض الكلمات التي ذكرت في بعض المقالات التي نشرت على مدى الخمسة والثلاثين عاما الماضية قد اصابت بعض الناس بسهامها، فأنها بذلك قد اصابت الهدف، حتى يدرك كل انسان مركزه في بناء مستقبل هذا الوطن.. فالإنسان الضعيف هو الذي لا يتحمل ذرة من النقد او التوجيه.. خاصة إذا كان مسئولا.. فالوطن هنا ملك للجميع، لا فضل لكبير على صغير، او صغير على كبير الا بالتقوى والعمل الصالح.. فالإنسان موقف، والكلمة هي الرسالة، التي تحدد وتبرز هذا الموقف.. وإذا تعددت المواقف وتعددت الكلمات تجددت في الام الطاقات التي تدفعها الى التقدم.. وهكذا تقدمت الأمم من حولنا..

فتاره ما يعبر الانسان عن نفسه بجدية الفكر وأسلوب العالم وتارة أخرى إذا زاد تأثر الانسان بالأحداث فانه يتجه الى التعبير بالأسلوب الذي يغلف فيه الجد بالهزل او ربما يعبر عما يجيش في نفسه بأسلوب الخيال العلمي ومع ذلك فالكاتب في جميع الحالات يعبر عن رأيه في الأمور التي ترتبط باهتماماته عند اثارتها في الصحف اليومية او المجلات الأسبوعية وإذا كانت هناك نوع من الحرية في التعبير او إحساس بالعنف في الأسلوب فانه ذلك يرجع الى شخصية الكاتب وقوة انتمائه وانفعاله بالأحداث

واذا كانت المقالات التي نشرت على مدى خمسة وثلاثين عاما من الزمان تعالج موضوعات متباينة من العمارة والتخطيط والإسكان فان عرضها في هذا الكتاب يمكن ان يأخذ الناحية الموضوعية حتى يتمكن القارئ من متابعة انطباعات الكاتب في كل مجال على حدة ويرى فيها الجوانب السلبية والايجابية التي طرأت على كل مضوع على مدى مراحل نموه الفكري والعلمي ويلاحظ ان المقالات التي تكتب بدأت تظهر في نهاية عام 1950 وانتدت حتى عام 1968 ثم اختفت لتظهر مرة أخرى عام 1977 حتى عام 1985 وذلك يسبب غياب الكاتب عن الوطن في اثناء عمله بالأمم المتحدة سبع سنوات في الفترة من 1968 حتى عام 1979 ابتعد فيها عن الاحداث الداخلية وامتد نشاطه الى المجلات لدولية حتى تعرف فيها عن الاحداث الداخلية وامتد نشاطه الى المجالات الدولية حتى نعرف فيها على الفكر العالم الخارجي في جلات العمارة والتخطيط والإسكان .وربما يظهر ذلك المقالات التي نشرت بعد فترة الغياب ، والتي انتهت بالمقال الأخير الذى نشر في مجلة الاهرام الاقتصادي يوم 30/12/1985 وفيه عرض الكتاب محصلة عمله وفكره لإبراز أهمية البعد المكاني وتوجيه الخطط القومية ، ومن خلاله يتحدد مستقبل العمارة والتخطيط والإسكان .

لقد بدأت الكتابة للصحف في نهاية عام1950 في اثناء دراستي العمارة في جامعة ليفربول وبعد تخرجي من جامعة القاهرة بعام ونصف تقريبا. وبدأت افتح اول ركن للعمارة في جريدة المصري، احدى الجرائد اليومية الرائدة في ذلك الوقت.. وكان أملا وددت أن يستمر، لولا انخراطي الكامل في الدراسة فتوقف ركن العمارة..

وبعد ذلك ظهرت اهتماماتي التخطيطية بالرؤية المصرية ،وذلك بسبب معايشتي الشخصية والوجدانية للظروف التي تعيشها القرية المصرية ،بحكم نشأتي الأولى فيها ،الامر الذى انعكس على موضوع دراساتي العليا ،فقد حملت شجون القرية وشؤونها معي الى إنجلترا ، حيث تقدمت برسالة الماجستير عن القرية المصرية ، ثم رسالة الدكتوراه عن الريف المصري ،واستمرت كتاباتي في هذا المجال في أوائل الستينات كما تقدمت ببحوث عن هذا الموضوع ،الى العديد من المؤتمرات العربية والدولية ،التي عقدت في هذه الفترة .وكنت لا أزال اعمل مدرسا للتخطيط العمراني بقسم العمارة بجامعة عين شمس |.الامر الذى انعكس أيضا على المنهج الدراسي للسنة النهائية في هذا القسم ، حيث شمل موضوع المنهج موضوع التنمية الريفية وتخطيط القرية على مدى ربع قرن من الزمان في محاولة لربط النظرية التخطيطية بالواقع المصري ومع ذلك لم تصل الرسالة الى المسئولين عن التنمية الريفية او تخطيط القرية فبقيت النظرية فارغة من مستواها الإداري والتنفيذي واستمرت النظرية المحلية حبيسة جدران قاعات المحاضرات وان كانت قد خرجت بن احين والحين الى صفحات الجرائد والمجلات او في بحوث المؤتمرات تبحث المؤتمرات تبحث عمن يجعلها الى نطاق التنفيذ ولكن مشكلة القرية المصرية كانت اثقل من أي حمل يتصوره مسئول في الدولة ولا تزال المشكلة تتفاقم بالرغم من المشروعات التي أقيمت بهدف تطوير الريف ولكنها في الواقع أدت الى تخلف الربق بسبب زيادة السكان على الأراضي الزراعية من هنا امتد الفكر يغطى الابعاد الإدارية التنظيمية المرتبطة بالتنمية الريفية ثم بعد ذلك انتقل الفكر الى التنمية القومية الموجهة للتنمية الحضرية والريفية على حد سواء فكان اخر مقال في عام 1985 عن البعد المكاني في الخطة الخمسية الثانية .. وتطرقت بعض المقالات الى مشكلة الإسكان في كل من الريف والحضر على حد سواء بداية من عناصرها الأولية وانتهاء بأبعادها القومية بعد ان طال الجدل حول مشكلة الإسكان وتضارب القوانين والقرارات وتداخلت الدراسات والاختصاصات ، بسبب العوامل المركبة التي تؤثر على سياسات الإسكان ومع ذلك لا تزال المشكلة قائمة لم تتحرك بفكر واضح او سياسة واضحة وان كان غياب البعد المكاني في خطط التنمية القومي يشكل السبب الحقيقي والرئيسي لمعظم مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية ى مصر ولا يزال كذلك بعد خمسة وعشرين عاما من الجدل الفكري الذى لم تستطع أجهزة الدولة استيعابه او الخروج منه بفكر واضح او سياسة واضحة .

ومع استمرار المعاناة الفكرية في مجالات التخطيط والإسكان فقد كان للعمارة حيزها الاوفر في عدد من المقالات التي نشرت على مدى الربع قرن الماضي وذلك منذ ادركت ان الشخصية المعمارية المصرية تأثرت كثيرا بالغزوة الحضارية القادمة من الغرب وان اعمالنا المعمارية ما هي الا نقل حرفي او تأثر بالشكل اكثر منه بالمضمون فقد ارتباطنا بعجلة التقليد الاعمى لأشكال معمارية مستوردة تستهوينا تشكيلاتها التي تعرضها المحلات والمكتب الأجنبية فكانت اول مقالاتي في هذا الموضوع عن محاولة للكشف عن القيم الحضارية للعمارة الحديثة في النصف الثاني لعام 1963 ولاقى اعتراضا كبيراً من العديد من المعماريين الامر الذى اضطرني الى ابحث عن اثبات الفكر بالموقع فاقمت لنفسي مسكنا عام 1967 حاولت ان اعبر فيه بالواقع كما جاء في مقالاتي عام 1963 واستمر الجدل الفكري في محاولة العاجلة الشخصية المصرية للعمارة المعاصرة وارتباط ذلك بالثقافة العامة ومع كل هذه المحاولات لم تتحرك أجهزة الثقافة المصرية لنشر الوعى الثقافي المعماري لدى الجماهير وفى عام 1980 بدانا في اصدار مجلة "عالم البناء" كأول مجلة معمارية شهرية تخاطب العامة والخاصة وتباع مع الجلات المحلية وبالسعر الذى تتحمله الجماهير ..طفرة كبيرة في مجال الاعلام المعماري ظهرت اثارها على الأجيال الحديثة من المعماريين في مصر والعالم العرب كنا من قبل قد اعددنا الأعداد الست الأولى من مجلة أبناء السعودية عام 1978فى اثناء تواجدنا في الرياض في الفترة من 1973 حتى عام 1979 وكنت اعمل كبيرا لخبراء الأمم المتحدة في التخطيط العمراني بالمملكة ومنذ صدور الأعداد الأولى من مجلة عالم البناء في عام 1980 اخذ مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية مكانته العلمية والمهنية في مصر وابح محط انظار الأجيال الجديدة من المعماريين فتكامل النشاط العلمي مع النشاط المهني في المركز وبدانا نتطلع الى مستقبل افضل للعمارة العربية التي تعانى ازمة حادة في الفكر والإنتاج فكتبنا عن رسالة المعماري في الحاضر والمستقبل وكان ذلك موضوع المؤتمر الخامس عشر للاتحاد الدولي للمعماريين الذى عقد في القاهرة في يناير 1985 وركزنا الحديث على المستقبل الغامض للمعماري المصري وكان اعتراضنا على تركيز جهود المنظمات المهنية في مصر على عقد المؤتمر الدولي في القاهرة في الوقت الذى هي فيه ابعد ما تكون عن العناية بالمعماري المصري في داره وكان من راينا ترتيب الدار قبل دعوى الجار وفشل المؤتمر الدولي وكان المركز يعد لصحوة معمارية بدأت يوم 23 ديسمبر 1984 لتدعو المعماريين المصريين في ابريل 1985 وكان نجاحا ساحقا افرز عددا من الدراسات للعرض على المؤتمر الثاني للمعماريين المصريين الذى عقد في اريل 1986 وهنا كتبنا عن تنظيم المهنة كما كتبنا عن الاعمال الاستشارية .

ومن اهم المقالات التي نشرت عام 1985 القاهرة 2000 في أسلوب من الخيال العلمي يصف الدينة العريقة بعين المعايش لأحداثها الجارية عام 2000وذلك بعد فشل الأسلوب العلمي الموضوعي في معالجة المشاكل التخطيطية للقاهرة والتي تزداد تعقيدا يوما بعد يوم لغياب البعد المكاني في خطط التنمية القومية وهو الموضوع الذي ختمت به مقالاتي عام 1985.

وهذه هي رحلتي مع القلم على الصفحات الجرائد اليومية والجلات الأسبوعية على مدى خمسة وثلاثين عاما من الزمان وهى رحلة طويلة شهدت احداثا كثيرة ومتغيرا عديدة وهى رحلة تتواكب مع رحلات أخرى في الإنتاج العلمي من الندوات والمؤتمرات المحلية والعربية والعالمية واستقررت في النهاية في رحلتي مع القلم على الفكرة التي نشرت شهريا على صفحات مجلة عالم البناء معبرة عن المعايشة الفكرية المستمرة للموضوعات العلمية والفنية والتنظيمية التي تهم المعماري العربي الامر الذى يدخل في اطار الصحافة العلمية التي لا تطرق أيها هذا الكتاب.

ومع هذا المشوار الطويل مع القلم والصحافة لابد من ابراز جانب اخر من جوانب الحركة الفكرية في مجال العمارة وتخطيط المدن وذلك في الستينيات لاسيما في عامي1963،1964 حين ظهرت على صفحات الجرائد اليومية والمجلات الأسبوعية مجموعة من التحقيقات الصحفية اثارتها المؤتمرات الهندسية والعلمية المنعقدة في القاهرة في هذه الفترة وشاركت فيه بقسط وار من الأحاديث الصحفية التي تربط المعماري بالمجتمع من ناحية.. كما ارتبط المخطط بالأجهزة التنفيذية من ناحية أخرى فكان اهتمام الصحافة بالحركة المعمارية والتخطيطية واضحا في هذه الفترة التي اهتم فيها المعماريون بأنفسهم فكانت صورة معبرة عن الحركة الفكرية في ذلك الوقت ومرت الأيام وهبطت الحركة الفكرية وتلاشت الصورة لتظهر مرة أخرى ناصعة براقة في الصحافة العلمية على صفحات مجلة عالم البناء" كأول مجلة معمارية (شهرية) في العالم العربي بالإضافة الى المقالات الفردية التي نشرت بعد ذلك في الصحافة اليومية او الأسبوعية.

وهكذا يقدم هذا الكتاب مادة جديدة من الفكر المعماري والتخطيطية الذي ارتبط بالجماهير من خلال الصحافة اليومية والاسبوعية.

**بداية الكتابة في شئون القرية**

بدأت الكتابة عندما سافرت الى إنجلترا عام 1950 رأيت حركة الانشاءات على قدم وساق في مباني مهرجان بريطانيا لعام 1951 وبعد مرور مئة سنة على احتراق القصر البلوري (المعرض الصناع) عام 1851.. وكانت مناسبة أخرى هي تتويج الملكة ..وكان العمل على شاطئ البحر وأمام البرلمان البريطاني يمثل خلية من النحل تعمل في نظام وجلد بالرغم من الظروف الصعبة التي كانت تعيش فيها بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية تأثرت بهذا المنظر الفريد كما تأثرت بنوعية الانشاءات الت أقيمت في تلك الفترة وكانت علامة مميزة في تاريخ العمارة في إنجلترا بدأت اطالع الصحف والمجلات وكتبت اول مقال في 8/11/1950 وفى اول ركن العمارة يصدر على صحفية يومية هي جريدة المصري في ذلك الحين ..وكانت البداية ثم بدأت اطالع الصحف والمجلات بحثا عن موضوعات أخرى فكتبت ثاني مقال عن سياسة التعمير في العالم ونشر في ركن العمارة في 11/1/1951وبعد ذلك وجدت إنني اخرج قليلا عن مسار دراستي في الجامعة فتوقفت عن الكتابة ولكن الى اجل وبعد خمس سنوات عدت الى مصر لأكتب مرة أخرى عن القرية المصرية التي كانت محور دراستي الماجستير فتبت اول مقال بعد عودتي حول مشروع تخطيط القرى في 20/9/1955 يحمل نفس الأهداف التي لا زلنا ننادى بها حتى الان بعد ما يقرب من ثلاثين عاما ومكثت في مصر عامين عدت بعدها الى إنجلترا لاستكمال دراستي للدكتوراه ورجعت الى مصر مرة أخرى في يوليه 1959 لأكتب مرة أخرى عن القرية المصرية في 9/8/1960ولكن بعمق اكثر ودراية اقوى فكان موضوع رسالتي للدكتوراه عن التنمية الريفية وتخطيط القرية المصرية وأصبحت ادرس هذه المادة ولأول مرة في قسم العمارة بجامعة عين شمس واستمرت كتاباتي عن القرية ونشر المقال التالي يوم 25/4/1963 شارحا للأبعاد الإدارية والتنظيمية في بناء القرية المصرية واشرت في هذا المقال ولأول مرة الى موضوع الارتقاء بالبيئة العمرانية وهو الموضوع الذى ظهرت أهميته لنا عن طريق مشروعات المعونة الامريكية عام 1982 أي بعد حوالى عشرين عاما من الزمان وهكذا كانت رحلتي مع القلم في معالجة مشاكل القرية المصرية التي ارتبطت بكياني الاجتماعي كما ارتبطت بكياني العلمي بحثا وتدريسا ..

ولم تقتصر كتاباتي على الجوانب التخطيطية للقرية او للمدينة بل انتقلت بها الى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسة وكان الهدف هو ربط العمل الشعبي بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ربطا عضويا تظهر معالمه في ابعد المكاني للتخطيط العمراني وفى هذا الموضوع كتبت مقالتي في 20/9/1962 بهدف إيجاد صورة للتقسيم العمراني للقرية او المدينة تبنى على أساس التقسيم الاجتماعي وليس التقسيم الهندسي الذى ترسمه الشوارع والطرق التي هي في حقيقية الامر تقطع الاواصر الاجتماعية للأحياء اذا حملت المرور السريع وقد تكون محاور للتنظيمات الاجتماعية اذا ذهبت عنها السيارة وتعرض المقال للحداث التنظيم الشعبي في كل من القرية والمدينة في اطار مبادئ التخطيط العمراني وقد اثير هذا الموضوع لأول مرة في هذا المقال وهو يفتح مجالات أوسع للبحث او الدراسات التخطيطية والاجتماعية والسياسية وهكذا أظهرت كتاباتي هذه الموضوعات الجديدة وانا لا زلت في بداية الطريق مدرسا بقسم العمارة بجامعة عين شمس .

**جريدة المصري**

**8/11/1950**

يجرى العمل اليوم على قدم وساق لأنهاء الاعمال الانشائية للمعرض الدولي بلندن حتى يفتح ابوابه لزائرين في صيف عام 1951.ز ويعتبر هذا المعرض من اهم وأكبر المعارض الحديثة في العالم. وقد نبتت فكرة انشاء هذا المعرض منذ سنين قلائد.. وبعد ان وعت الحرب العالمية الثانية اوزارها.. وذلك عندما اقترح المستر جيرالد برى في مقال له بجريدة النيون كرونيكل انشاء معرض عالمي في المكان الاقع على الضفة الجنوبية لنهر التايمز في لندن والمحصور بين بلدية لندن وكوبري ووترلو. ويخترق هذه المنطقة الخط الحديدي الواصل لمحطة جنوب لندن. وقد وقع الاختيار على هذا المكان بالذات.. لوال معظم مبانيه على إثر ضرب مدينة لندن بالقنابل في الحرب العالمية الأخيرة.. ولاحتلاله مكانا بارزا من لندن.. وقد كان يشغل هذا المكان بعض المباني السكنية وبعض المصانع الصغيرة.. وتبلغ المساحة الكلية للمعرض حوالي 11هكتارا.

وقد زرت هذا المكان حيث يجرى عمل ليلا ونهارا. وحتى في ليالي الشتاء المظلمة يشتغل العمال تحت فيض من الانوار القوية.

وقد بدأت هذه الفكرة تدخل في حيز التنفيذ في 25 يوليه سنة 1949.. ولم يكن الشعب الإنجليزي يسمع بهذا.. حتى هرع الى هذا المكان المختار.. فزاره الوزراء والمهندسين والكتاب والنقاد. وهكذا دبت الحياة في هذا المكان وبدا العمل.. العمل لإخراج هذه الفكرة الجريئة الى حيز الوجود. وقد اشترك في هذا العمل الجبار نخبة ممتازة من نوابغ المهندسين البريطانيين وضعوا كل عملهم ومقدرتهم لإخراج هذه المنشاة العظيمة.. ويشرف على هذه العملية كل من: المستر جاريتي والمستر كينيدي.

وبعد عبورنا له الكوبري نجد على يميننا قبة المكتشفات ويرتفع الى جوارها عمود معلق طوله 250 قدما. وهو على شكل السيجار مدبب الطرفين منبعج في الوسط ويرتفع طرفه الأسفل عن سطح الأرض بحوالي 40قدما. كما تجد على اليسار من الكوبري قاعة كبيرة للموسيقى. تعتبر من أكبر وأحدث قاعات الموسيقى في العالم. اقامتها بلدية لندن لتخلد لها اسما دائما في المعرض. كما يرتفع الى جوار قاعة الموسيقى برج دائري بسيط سمى باسم سوث شاور ويبلغ ارتفاعه حوالي 90قدا وهو ما يعادل ارتفاع برج كاتدرائية سانت بول، وسوف يشرف الزائر منه على جميع انحاء لندن المختلفة.. وقد وضع على قمة هذا البرج كذلك جهاز لأرسال الموجات الصوتية الى القمر.

هذا عدا المباني الكبيرة الأخرى التي تعتبر اقصى ما انتجته قرائح المهندسين المعماريين. وضع كل مبنى ليكون مناسبا تماما لما سوف يعرض فيه من معروضات.

وبالمعرض أيضا حوالي 14 مطعما كبيرا عدا محال الشاي المنشرة في كل مكان فيه. وتعتبر قبة المكتشفات من أعظم ما ارجته قرائح المهندسين في العصر الحديث كما انها تعتبر نجاحا كبيرا للعلوم الحديثة وهي تظهر في غاية الضخامة ولكنها أنشئت لتكون مسرحا للعمالقة. وهذه القبة على شكل طاقية كروية يبلغ قطرها 363قدما وارتفاع قمتها عن سطح الأرض 96 قدما وتتكون هذه القبة الكبيرة من كمرات من الصلب عددها أربعة وعشرون تزن الواحدة منها 101 طن ثبت بعضها مع بعض لتحمل فوقها المسطح المستدير وقد روعي في تصميم هذه القبة الجبارة ان تكون احسن واكبر واخف ما يمكن وقد قام بتصميمها المهندس المعروف مستر جون الين في شهرين كاملين .كما وضع لحملها قواعد خرسانية كبيرة سوفلا تظهر للزائرين وتساعد في حملها كذلك مجموعة من الاعمدة الرفيعة من الصلب تكو مع بعضها مثلثات جميلة الشكل وقد ثبتت هذه الاعمدة تثبيتا مفصليا مع كل من القبة الكبيرة والاساس على سطح الأرض وذلك حتى لا تعوق تمدد او انكماش القبة الكبيرة تحت المؤثرات الجوية المختلفة وقد استعمل لتغطية هذه القبة حوالى 2000 شريحة من الألومنيوم اللامع.

وقد كان رفع هذه القبة الكبيرة أصعب شيء قابله المهندسون ولكن تمت هذه العملية بكل حذر واحتراس في 16 مايو سنة 1950 ولم يحدث شيء يذكر اللهم الا عوض القواعد حوالي 1,8 بوصة تحت سطح الأرض وهكذا تمت العملية الجبارة بسلام.

وقد أنشئت هذه القبة التي هي أكبر منشاة في المعرض أنشئت لتحوى تحتها كل ما اكتشفته بريطانيا من علوم وفنون في حياتها.. ومن اهم المنشآت الظاهرة في المعرض كذلك قاعتان كبيرتان اعدتا لاستقبال الزائرين من كل من محطة جنوب لندن ومحطة المترو في هذا المكان وهما عبارة عن قاعتين معلقتين على اقواس كبيرة من الخشب طول الواحد منها 60 قدما ويتكون كل قوس من 25 قطعة من الخشب ملتصقا بعضها ببعض وتزن كل قطعة منها 4,5 طن هذا وقد اتخذت العناية الكافية لوضع هذه الأجزاء في اماكنها

**جريدة المصري**

**11/1/1951**

**سياسة التعمير في العالم**

لقد وضعت كل دول العالم المتحضر سياسة ثابتة لها للتعمير

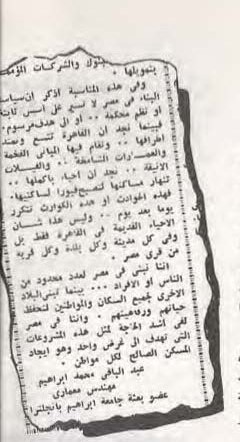
والانشاء تقوم على أسس متينة وبرامج موضوعة وذلك لاعتبارها المسكن من اهم مستلزمات الحياة.

ففي بريطانيا مثلا وقبل عام 1934 وبالرغم من الصعوبات والاخطاء التي كانت قائمة بها في ذلك الوقت فقد كان الهدف الوطني حينذاك هو ان يهيأ لكل اسرة مسكنا وذك بعد إزالة الاحياء القديمة الخربة وبناء المساكن جديدة مكانها.

فبين عام 1934 وعام 1938 كان متوسط ما يبنى من مساكن هو حوالي 354,000 مسكن في العام وتدل الاحصائيات في ذلك الوقت على ان بريطانيا كانت تتقدم جميع دول أوربا في ناحية التعمير وذلك باستثناء السويد.

ولكن المساكن بها تبلى بمعدل 200,000مسكن في العام وفى عام 1945 وعند انتهاء الحرب العالمية الثانية وجدت بريطانيا ان حركة البناء قد توقفت اثناء مدة الحرب وان الالمان قد دمروا ما يقرب من أربعة ملايين منزل ولقد لفتت هذه الظاهرة نظر الحكومة البريطانية في ذلك الوقت فقامت بأنشاء وزارة التعمير قبل انتهاء الحرب.

وهدف بريطانيا الان وفى خلال السنوات الثلاث القادمة هو بناء 300,000 مسكن في العام وفى خلال السنوات الثلاث التالية لها هو بناء 400,000 مسكن في العام ثم 350و000 ذلك لأنشاء ما بين ثلاثة او أربعة ملايين مسكن في مدة العشرة أعوام القادمة.

ويعمل في صناعة البناء في بريطانيا حوالي 1,250,000 رجل. يعمل ثلثهم في بناء المساكن ويعمل الثلثان الاخران في اصلاح وانشاء المدارس والمستشفيات والمصانع التي توليها عناية كبيرة وتعتبر بريطانيا بعد الحرب الاخيرة في مؤخرة الدول الاوربية من حيث البناء والتعمير. وذلك راجع الى سوء حالتها الاقتصادية وتدل الاحصائيات في كافة دول اوروبا على ان بلجيكا تبنى بمعدل 220% من معدل البناء فيها قبل الحرب وفى سويسرا حوالى 188% والدانمارك حوالى 140% وهولندا حوالى 113%وايطاليا حوالى 110% والسويد حوالى 80%وفلندا حوالى 63% وبولندا حوالى 625 الا بريطانيا وتشكوسلوفاكيا فزادت هذه النسبة بحوالي 53% فقط في حين ان الولايات المتحدة قد تقدمت في هذه الناحية تقدما عظيما لا يجاريها فيه اى بلد من بلدان العالم وتدرس مشروعات التعمير هذه دائما في مسابقات عامة بين المهندسين والمعماريين وذلك حتى تكون صفوة أعمالهم وخلاصة أفكارهم وحتى تخرج العالم كاملة غير منقوصة في اجمل ثوب لها ..

من هذا نرى ان جميع الدول المختصرة تنظر الى العمارة والتعمير كأحد مستلزمات الحياة فالمسكن المريح الكامل يهيئ لساكنه حياة هادئة مستقرة وقد تأثرت هذه المشروعات كثيرا بسوء الحالة الاقتصادية التي تعانيها هذه الدو بعد الحرب الأخيرة الا انها تسير في خطى ثابتة نحو هدفها المرسوم وهو إيجاد المسكن الصالح لكل مواطن وتشرف على هذه المشروعات الحكومات المختلفة اشرافا كليا بينما تقوم البنوك والشركات المؤممة بتمويلها.

وفى هذه المناسبة اذكر ان سياسة البناء في مصر لا تسير على أسس ثابتة او نظم محكمة او الى هدف مرسوم فبينما نجد ان القاهرة تتسع وتمتد أطرافها وتقام فيها المباني الفخمة والعمارات لشامخة والفيلات الانيقة نجد ان احياء بأكملها تنهار مساكنها لتصبح قبورا لساكنيها فهذه الحوادث او هذه الكوارث تتكرر يوما بعد يوم وليس هذا شان الاحياء القديمة في القاهرة فقط بل وفى كل مدين وكل بلدة وكل قرية من قرى مصر اننا نبنى في مصر لعدد محدود من الناس او الافراد بينما تبنى البلاد الأخرى لجميع السكان والمواطنين لتحفظ حياتهم ورفاهيتهم واننا في مصر في اشد الحاجة لمثل هذه المشروعات التي تهدف الى غرض واحد وهو إيجاد المسكن الصالح لكل مواطن .

**الاهرام **

**20/9/1955**

مهما اختلفت الآراء والطرق التي يجب ان يبنى على أساسها التخطيط الجديد للقرى المصرية يجب الا نتجاهل حقيقة واقعة وهي ان القرية عضو حي في المجتمع ينمو ويتطور ويتأثر بعوامل خارجية وداخلية وهذا العض الحي يتكون هو الاخر من خلايا حية هي الاحياء الت تتكون منها القرية ثم العائلات المكونة لمجتمعها فان حياة القرية مستمدة من حياة سكانها وتكوينهم الاجتماعي.

ولقد تأثرت القرية المصرية على مر الأجيال بعوامل مختلفة اخرجتها الى صورتها الحالية حتى أصبحت عملية إعادة بناء هذه القرى من أصعب العمليات واكثرهم حساسية فقد خلقت الطبيعة والبيئة عليها ونحن إذا فكرنا في إعادة بنائها وجب علينا ان نخلق طبيعة جديدة وبيئة جديدة لحفظ كيان البناء الجديد.

لقد بحث خبراء الأمم المتحدة مثل هذه المشكلة في مناطق عدة من انحاء العالم كجنوب شرق اسيا والهند وباكستان ثم في نيجيريا وساحل الذهب وجزر الكاريبيان وعجز هؤلاء الخبراء عن وضع سياسة عامة لحلها ولكنهم اتفقوا على مبدا واحد وهو الاستمرار في دفع هذه المجتمعات المتأخرة الى الامام بقدر امكانياتهم واللسعى وراء مواد جديدة للبناء ز

والفلاح المصري قد عاش مع الطين قرونا عديدة حتى أصبح هذا الطين جزء لا يتجزأ من حيلته وتكوينه الطبيعي ونحن إذا ما أمكننا ان نضع حاجزا بينه وبين هذا الطين استطعنا ان نتغلب على ناحية من نواح البيئة التي خفت لنا هذه المشكلة والفلاح من جهة أخرى لا يستطيع ان يقبل ما يفرض عليه الا إذا رأى بعينه ولمس بيديه النتيجة التي نريد ان يصل اليها الامر الذي يتطلب جهدا وصبرا في بدء هذه المرحلة من حياته.

والمشكلة ضخمة جدا ففي مصر نحو 4500 قرية يسكنها ما يقرب من خمسة عشر مليون نسمة فاذا كان متوسط عدد افراد العائلة خمسة اشخاص كان لنا ان نبنى لهم ثلاثة ملايين من المنازل واذا قدرنا لإتمام هذا المشروع عشرين عاما كان علينا ان نبنى 150,000 منزل في العام فاذا بلغت تكاليف المنزل مائة جنيه كان علينا ان نتفق على هذا المشروع خمسة عشر مليونا من الجنيهات سنويا ونحن اذا ما شرعنا في بناء هذه القرى من جديد وجب علينا ان نعبئ في سبيل ذلك جميع مرافقنا وقواتنا وامكانياتنا كما يجي علينا ان نضع سياسة عامة للبناء تشمل جميع انحاء الجمهوري .

واذا فكرنا في تمويل هذا المشروع الكبير وجب علينا ان نبحث بعد ذلك عن مورد القوى والأيدي العاملة وقد دلت التجارب واهمها ما قامت بع الأمم المتحدة على "ان الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم فقد دلت هذه التجارب على ان لمساهمة السكان في مثل هذه المشروعات أهمية اقتصادية وسيكولوجية بالغة وهذه الطريقة تعتمد اول ما تعتمد على اخراج جيش من المرشدين العمرانيين يكونون همزة الوصل بين المهندس التخطيط والفلاح الى طرق البناء ووسائل تأثيث المنازل والمحافظة عليها والمرشد العمراني في هذه الحالة لا يقل أهمية عن زميله المرشد الزراعي او الاجتماعي للقرية اذ هو يعيش فيها ويحس بإحساس سكانها.

ومن الخطوات الرئيسية للمشروع وضع الخرائط التفصيلية بكل قرية من قرى مصر مبينا عليها نتيجة الأبحاث والاحصائيات التي يجب ان تجرى فيها فتبين استعمال الأرض وحاله المباني وعدد الأدوار في منازلها والامتداد الذى طرا عليها ثم اقسام القرية الاجتماعية او احيائها وعائلاتها ثم طرق المواصلات المؤدية اليها وموقعها بالنسبة للإقليم او المركز الذى تقع فيهثم تأثير القرى او المدن المجاورة فيها اقتصاديا واجتماعيا هذا عدا البحث في طبيعة ارض القرية ثم الانشاء الاجتماعي لها ودراسة حالتها الاقتصادية ودخل افرادها وحالتهم الصحية وما تمتاز به كل قرية وعلى أساس هذا البحث يوضع التصميم الجديد وبهذا نكون قد بحثنا جميع الظروف التي أدت الى هذا المرض المزمن وعلى هذا الأساس أيضا يوصف الدواء وطريقة العلاج .ويجب ان نتوخى في التخيط الحديث للقرية الحرص على كل شبر من الأرض الزراعية التي ه عماد ثروتنا واقتصادنا كما يجب ان يكون امتداد القرية بعد ذلك راسيا لا افقيا.

وقد نستفيد في هذه الحالة من أبحاث وتقاريري المرشدين الاجتماعية او الهيئات التي تتولى الاشراف على معسكرات الشباب في الريف او غيرها من الهيئات بل اننا في حاجة الى كل مجهود يبذل في هذا الشأن حتى ننهض بريفنا المصري العزيز.

**الاهرام **

**9/8/1960**

ما زالت مشكلة التخطيط والإسكان في الريف تعالج في حدود الدائرة الضيقة التي تعيش فيها القرية دون الوصول الى الجزور الحقيقية للمشكلة.. الى شخص الفلاح والأرض التي يعمل عليها.

لقد حاولت في بحث قمت به في تخطيط القرى ان اعالج مشكلة التخطيط والإسكان في النطاق الداخلي الذى تعيشه القرية منعزلة عما حولها وتطرق ابحث بالطبع الى التخطيط الاجتماعي والطبيعي للقرية ثم الى مشكلة الاسكا وبناء القرية ثم الى تصميم المنزل الريفي مع الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية المحيطة به وخرجت من ذلك كله بنتيجة واحدة وهى ان تخطيط القرية في حد ذاته او بناء قرية الامتداد او قرية الانتقال لم يعد أساس المشكلة كما ان تصميم المنزل الريف الذى يتناسب مع إمكانيات الفرح واختيار مواد بنائه وتوزيع عناصره المتلفة وحساب تكاليفه لم يعد أساسا لمشكلة الإسكان الريفي .. كما لم تعد الزريبة وحطب الوقود مشكلة المشاكل وانتهى البحث الى نتيجة سلبية لأنه لم يبن على الأساس الأول للمشكلة وه التخطيط الاقتصادي للريف .ز ومن هنا كانت البداية لبحث اخر لمحاولة الوصول الى النتيجة الإيجابية فالمشكلة الاقتصادية هي بلا شك المشكلة الأولة التي يوجهها المجتمع الريفي وذلك بعد مشكلته الكبرى وهى ضغط السكان على الأرض الزراعية ولو ان كلا منهما مرتبط ارتباط وثيقا بالأخر .ونحن نعل ان التخطيط يبنى على أسس ثلاثة :العمل – الناس – المكان فالأرض الزراعية هي مكان العمل ومورد الرزق والحياة للفلاح وعلى صفحة هذه البيئة تنعكس حياة الناس من الفلاحين وتتشكل طبائعهم وتقاليدهم وثقافتهم وكل ذلك تظهر صورته على المكان الذى يحيا فيه الفلاح على القرية التي يعيش فيها والمنزل الذى يسكنه واننا اذا بدانا بالتخطيط الاقتصادي للريف كأسس للمشكلة نجد ان زيادة الإنتاج الزراعي في الاتجاهين الأفقي والراسي يجب ان يصحبه تقسيم لتكوين الزراعي وقد وجد من الأبحاث المختلفة ان الأرض الزراعية التي مساحتها خمسة افدنة تغل اقصى انتاجها اذا عم عليها خمسة عمال زراعيين في إقليم الجنوبي وقد كان لهذه الأرقام ولغيرها من النتائج الاقتصادية والزراعية اثر كبير في وجوب تقسيم الزراعة الى ثلاثة أنواع حتى تعطى اقصى طاقتها الإنتاجية .النوع الأول مزارع تعاونية تضم الملكيات الزراعية التي تل عن خمسة افدنة سواء اكانت مفتتة او غير مفتتة النوع الثاني : مزارع عائلية تضم الملكيات الزراعية الى تتراوح بين خمسة افدنة وعشرين فانا وذلك بعد تجميع المتفتت منها والنوع الثالث مزارع كبيرة وهى ما تضم اكثر من عشرين فدانا يعمل عليها عمال زراعيون .

ولما كان للتكوين الاقتصادي أثره الواضح على التكوين الاجتماعي فان التقسيم الزراعي السالف الذكر سوف يؤثر بدوره على التكوين الاجتماعي للريف الذي سوف يؤثر هو الاخر بدوره على التكوين الطبيعي للقية ومن هنا يبدا دور التخطيط الجديد للقرية فالتقسيمات الزراعية الثلاثة سوف تخلق لنا ثلاثة أنواع من التجمعات السكنية لكل مستلزماته الحيوية ومساكنه الخاصة التي تلائم نوع المجتمع الزراعي الجدي المجتمع الديمقراطي الاشتراكي التعاوني الذي تخلقه هذه التقسيمات من هنا يبدا دور الإسكان وتصميم المسكن الريفي

وبعد البحث في تجمعات القرى المختلفة وعلاقتها بالإقليم الذى تقع فيه ثم الى التوزيع لاجتماعي الجديد بالنسبة للتقسيمات الزراعية المختلفة وجدنا لدينا ثلاثة أنواع من التجمعات الريفية اصغرها العزبة التي يقل عدد سكانها عن 500 نسمة ثم القرى التي يتراوح تعدادها بين 500 و5,000 نسمة ثم ما يجدر ان نسميه بالمدينة القروية والتي يتراوح تعدادها بين5,000، 10,000نسمة وهى التي تتجمع فيها مراكز الخدمات العامة كالوحدة المجمعة والمدارس الابتدائية والمراكز الصحية والإدارية والسوق الكبيرة للمنطقة والمدينة القروية في وضعها الحالي تكون المركز الذى تدور حوله التجمعات القروية الأخرى أي القرى الصغيرة والعزب وهذه ينتظر ان يزيد عددها نتيجة لدراسة العلاقة بين مكان العمل ومكان السكن للفلاح الكبيرة وإيجاد متنفس لحياة سكانها وهكذا يصبح لدينا مراكز تخطيط ريفية مركزها المدينة القروية وتضم مجموعة من القرى والعزب يبلغ تعداد سكانها حوالى 000 , 15 نسمة وتذوب في حدودها الجديدة حدود القرى الحالية وزاماتها .

وإذا كان من الواجب الاحتفاظ بكل شبر من الأراضي الزراعي فان التقسيم الإقليمي الجديد لن يقتطع من الأرض الزراعية فالزيادة في عدد العزب سوف يصحبها تخلخل في الكيان الطبيعي للقرية يستغل كحدائق مثمرة ذلك زيادة على انه قد وجد من سياق البحث ان القرية الحالية تضم مساحات سكنية أكثر من احتياجات سكانها وان المشكلة في القرية ليست مشكلة التزاحم بقدر ما هي سوء الحالة السكنية للفلاح.

وعلى هذا الأسس العميقة نستطيع ان نرسم خطة الإسكان الريفي على ضوء الصورة التي يحددها المجتمع الديمقراطي الاشتراكي التعاوني والذى يؤمن باشراك الشعب في حل اموره بنفسه كأساس لنجاح أي مشروع يمس حياته ومستقبله وهكذا تصبح مشكلة التخطيط والإسكان في القرية ومن ثم نوع المسكن الريفي ومستلزماته ومواد وطريقة بنائه وتكاليفه ومصدر تمويله بعد ذلك مسالة تفاصيل في نطاق الاطار الجديد للمجتمع ولدينا في بلاد أمريكا اللاتينية والهند وباكستان وبلاد جنوب شرق اسيا والصين وغيرها من بلاد العالم امثلة عديدة للبحث والتطبيق .

**الاهرام **

**25/4/1963**

في الوقت الذى تتحدد فيه معالم الطريق امام مختلف التخطيطات الاقتصادية او التعليمية او الصحية في الدولة موضحة بذلك معالم المجتمع الاشتراكي الذى بدأت تتبلور مقوماته في مختلف القطاعات نرى انه لم يتحدد بعد وبصورة واضحة مصير القرية المصرية التي تضم بين جنباتها الغالية العظمى من السكان ممن لم يأخذوا نصيبهم اللائق من الحياة بعد ان بقيت القرية المصرية ضوء الحياة واذا كان لنا ان نقطع المسافة الطويلة فيما بين المعمل الذر وبيت الفلاح في اقرب وقت ممكن فلا اقل من ان تجند الدولة كافة قطاعاتها وأجهزتها استعدادا لمعركة بناء الريف بعد معركة البناء والتنمية .

**بناء الريف والعمليات الكبرى**

وتختلف عملية بناء الريف عن غيرا من عمليات البناء الكبرى في المجالات الصناعية او الإنتاجية فللعامل الإنساني هنا دور كبير يؤديه الى جانب العامل الاقتصادي والطبيعي في هذا البناء واذا كان دور التخطيط القوم في هذا المجال يعالج العوامل الاقتصادية الاجتماعية عل المستوى العام للدولة فان التخطيط الإقليمي هو السبيل لمعالجة هذه العوامل على المستوى المحلى للإقليم وبعد ذلك ينقلها الى مجال التخطيط الطبيعي حيث يبدا دور تخطيط القرى لوضع الأسس العملية للبناء الجديد ولما كان لابد لخطوات التخطيط في سبيل التنمية من ان تسبق خطوات التخطيط في سبيل التنمية من ان تسبق خطوات لتخطيط لتوفير الخدمات فأننا ننتظر ان يزيد نصيب بناء الريف من 85 مليون جنيه في ميزانية الخطة الخمسية التالية تزداد بعد ذلك عندما يحين الوقت للعمل الثوري في بناء الريف على مراحل خمس خلال خمسة وعشرين عاما وذلك بعد ان تكون الدولة قد وضعت كافة الترتيبات لمقابلة هذا العمل الضخم بتوفير الخبرات العلمية والفنية ووضع المخططات المختلفة ويتقسم العمل في بناء الريف الى اتجاهين رئيسيين يهدف أولها الى اصلاح البيئة الريفية بينما يهدف الاتجاه الثاني الى إعادة تخطيط القرى

**اصلاح البيئة الريفية**

وإصلاح البيئة في تخطيط القرية لا يعتمد أساسا على اقتصاديات القرية او تكوينها الاجتماعي بل يقتصر على معالجة المشكلات المحلية في الكيان الطبيعي للقرية كما في اتساع الشوارع او استعدادها او مدها الى قلب القرية لتلتحم مع ما يقابلها من طرق في سبيل خلخلة شبكة الطرق الداخلية للقرية لتكون أساسا لتوجيه عمليات البناء المستقبلة او في مد السكان بالمعونات الفنية في تصميمات المساكن او المباني الريفية الأخرى وإصلاح البيئة الريفية ينصب كذلك على معالجة المظاهر الميزة للقرية كحل المشكلات الأساسية في تخزين الحطب الجاثم على اسطح القرية وذلك اما باستعمال المكابس او بيعها للمخازن التعاونية التي قد تتولى استعمالها بدورها في المخابز التعاونية بالقرية وهنا قد يظهر العامل الإنساني في التقاليد المتبعة والتي يمكن مقابلتها حينئذ بتزويد الفلاح ولو بكمية اكبر من الخبز الذى ربما ينتج عن كمية الحبوب التي يقدمها الى هذه المخابز,,

وإصلاح البيئة من ناحية أخرى يتعرض لمعالجة المظاهر الصحية في القرية في نظافة طرقها ورد مستنقعاتها او في البحث عن الوسائل الصحية للتخلص من فضلات الانسان والحيوان

او في معالجة وضع حظائر الحيوانات في المنزل الريف او في استعمال الفرن وصلاحية المرحاض في محاربة الذباب او البعوض او في معالجة تثبيت التربة في الشوارع والطرقات او في مواد البناء ومع ذلك فان مواد البناء لمستعملة حاليا في بناء القرى لن تساعد عملية اصلاح البيئة على الاستمرار طويلا.

**.. إعادة التخطيط**

وتختلف الاتجاهات مرة أخرى في طرق التخطيط بالسنة للقرية المصرية سواء امان ذلك على أساس منطقة الامتداد الجديدة التي تلتف حولها القرية في المستقبل ام على أساس إعادة تخطيط القرية على موقعها الحالي فالاتجاه الأول للتخطيط لا يلمس التكوين الطبيعي للقرية الحالية من قريب او من بعيد اذ يعتبرها خلية فاسدة.

وهو في نفس الوقت يستقطع مساحات كبيرة من الأرض الزراعية تقدر بحوالي 40 ألف فدان ن الأرض الخصبة وقد ثبت بالتجربة عدم فعالية هذا الاتجاه اذ ينفصل التخطيط الحديث فيه عن الكيان الاجتماعي للقرية.

اما الاتجاه الثاني فه يرسم المخطط العام الذى يسير عليه تخطيط القرية في فترة معلومة من الزمن وفى نفس الوقت يحدد المراحل التنفيذية لهذا المخطط سواء اكان ذلك عن طريق إزالة مناطق مختلفة من القرية لإعادة بنائها من جديد ام بإحاطتها بسياج من البناء الحديث تنتقل الى أجزاء القرية بالتدريج واذا كان هذا الاتجاه يعتمد على التكوين الاجتماعي للقرية كأساس للتخطيط الا انه في نفس الوقت لا يلمس الكيان الذى بنيت عليه اقتصاديات القرية في مقدار ضغط السكان على الأرض المنزرعة وموازنة كمية الأيدي العاملة بها بقيمة الإنتاج الذى يحفظ لها المستوى المقبول من المعيشة .

**سياسة الدولة**

لقد اتبعت الدولة في سياستها الزراعية مبدا الدورات الزراعية وهى في سبيل تطبيق مبدا تجميع الملكيات المتناثرة للقضاء على اضرار تفتت الملكيات ومن ثم زيادة الإنتاج الزراعي هي في نفس الوقت تفتح افاقا جديدة للعمل امام الأبدي العاملة الزائدة في الزراعة في مناطق الاستصلاح الجديدة في الوادين القديم والجديد وهكذا أصبحت القرية المصرية بعد ذلك وحدة اقتصادية متكاملة وعلى ضوء هذه السياسة الاقتصادية للريف تتضح اممنا خطة العمل التصحيحية في سبيل إعادة تخطيط القرى اذ يتبين لنا اثر الكيان الاقتصادية الجديد للقرية على تكوينها الاجتماعي في القطاعات المختلفة للعمل الزراعي ومن ثم يتحدد الحد الأدنى لمستلزمات المعيشة لهذه القطاعات .

وعند هذا الحد قد يأخذ التخطيط إقليمي اتجاهين متضادين أولها في خلخلة التجمعات السكنية الكبيرة وبناء أخرى صغيرة بحيث تقع كل هذه التجمعات السكنية في الوسط بالنسبة للأرض الزراعية اتى تخدمها تبعا للنظام الزراعي المعمول به سواء اكان تعاونيا حيث يساهم فيه أصحاب الملكيات الصغيرة او كان يعتمد على الملكيات التي يعمل بها العمال الزراعيون ام على الملكيات الخاصة التي تتوفر لها الكفية الإنتاجية وهنا تظهر وجوه أخرى من المقارنة بين تجميع الخدمات بالنسبة للتجمعات السكنية الصغيرة وبين طول الرحلة الى العمال او بين علاقة الفلاح بارضه من جهة ومراكز تجمع الخدمات من جهة اخرى الامر الذى يعالجه الاتجاه الثاني في محاولة تجميع الجمعات السكنية الصغيرة في تجمعات سكنية كبيرة حيث يمكن ان تتركز بها الخدمات المختلفة مما ينتج عنه نوع من لمدن القروية الكبيرة التي قد تستوعب كل منها حوالى 15 الف نسمة.

وفى كلتا الحالتين او غيرها لا تزال مشكلة الإسكان في الريف يتناوبها التفاضل بالنسبة لاستمرار في استعمال الطين في بناء المسكن الريفي كما تدخل من قبل في بناء التكوين البيولوجي لجسم الفلاح ورسم البيئة التقليدية للقرية المصرية او في استعمال مادة جديدة للبناء لتكون حدا فاصلا بين عاملين مختلفين في حياة القرية المصرية والامكانيات المحلية في التصنيع او التوزيع هي وحدها التي تحدد مدى استعمال هذه المادة الجديدة سواء اكانت من الطوب الأحمر ام الوحدات سابقة التجهيز.

ومع كل ما سبق فلن تقوم لهذه الاتجاهات او لغيرها في بناء القرى قائمة الا إذا صادفت وعيا صادقا وادراكا كاملا من أصحاب الحق الأول في هذا البناء الكبير من الفلاحين وليس فقط حتى يساهموا في بناء قراهم باي شكل من الاشكال حسبما تتمخض عنه الأبحاث المختلفة. ولكن حتى تتبلور لديهم طرق المعيشة التي تساعد على المحافظة على هذا البناء الجديد وكذل ك انماء المسئولية إزاء الملكية العامة شانهم في ذلك شان سكان المناطق السكنية الجديدة في المدن ومن هنا يبدأ دور أجهزة التوعية والاعلام في مختلف المجالات بمعاونة التنظيمات المختلفة للاتحاد الاشتراكي حتى يمكن لنا ان نبدأ في تأهيل اكان الجدد وتهيئتهم للبناء الجديد.

**الاهرام 20/9/1962 **

ان بناء التنظيم الشعبي يجب ان يتم في تفاعل مع خطوط واهداف التخطيط الاقتصادي والاجتماعي في بلادنا حتى يرتبط العمل الشعبي بعملية الإنتاج ربطا عضويا فعالا. ولكن كيف السبيل الى ذلك؟.

إن الدكتور عبد الباقي إبراهيم مدرس التخطيط بكلية الهندسة بجامعة عين شمس يعطى اليوم إجابة على هذا السؤال من وجهه نظره.

في الوقت الذى تدخل فيه بدنا مرحلة جديدة من مراحل تطورها ع ضوء الخطوط الرئيسية ونبراس العمل الذى رسمه الميثاق الوطني تتضافر جميع القوى لوضع التنظيم السياسي للدولة موضع التنفيذ فالأمة وقد مارست الاشتراكية جزاء من حياة المجتمع بعد صدور قوانين يوليه عام1961 تدخل الان مرحلة أخرى تطبق أصول الديمقراطية السليمة عن طريق التنظيمات الشعبية بالتنظيمات الشعبية تستمد قوتها من ايمانها بالأهداف التي رسمها لميثاق الوطني كسبيل للعمل ثم الدفع بكل الطاقات لتوفير مقومات الحياة الكريمة للشعب وهذا هو المفهوم الجديد لعمل السياسي ولذلك يرتبط التنظيم السياسي للشعب ارتباط ا وثيقا بالتنظيم الاقتصادي والاجتماعي للدولة والذى تحدده في سياستها التعاونية .

والتنظيمات الشعبية في ممارستها للعمل السياسي بمفهومه الجديد تعمل في نطاق حدودها المحلية من ناحية وفى نفس الوقت تساهم في رسم السياسة العامة متدرجة من مستوى القرية الى مستوى المحافظة حتى مستوى الدولة فالمنظمة الشعبية التي تعمل في نطاق حدودها المحلية يتجمع نشاطها حول اهداف وخدمات العامة او في النظام الاقتصادي والاجتماعي للجماعة التي تمثلها هذه المنظمة فطبيعة هذه المصالح وهذه الخدمات تختلف في توزيعها في الريف عنها في المدن ولما كان لكل من القرية والمدينة كيانها الاقتصادي والاجتماعي المميز فان تقسيم المنظمات الشعبية وتكوينها يختلف في كل منهما وعلى هذا الأساس تختلف الأسس التي يبنى عليها التقسيم الطبيعي لوحدات التنظيمات الشعبية في كل من المدينة والقرية.

**وحدة التنظيم الشعبي في القرية**

لقد عملت الدولة على مد الريف بمختلف الخدمات العامة ووزعت فيه الوحدات المجمعة التي تخدم كل منها حوالى 15000نسمة كما تعمل الدولة على خلق الوعى التعاوني بين الفلاحين في سبيل زيادة الإنتاج وإعادة بناء الريف على اساس جديد ففي سبيل زيادة الإنتاج الزراعي الى حوالى 25 % لابد من العمل على تجميع الملكيات الصغيرة في مزارع تعاونية تحترم فيها الملكية الخاصة حيث يساهم الفلاح بملكيته الصغيرة في راس مال الوحدة التعاونية كما يتضح من الأبحاث المختلفة يستلزم تقسيم الريف الى وحدات تخطيطية تضم كلمنها 15000 نسمة تشترك في الخدمات وتعمل متعاونة على تطبيق التنظيم الاقتصادي الذى يهدف الى زيادة الإنتاج وبناء الريف على اساس من المساعدة الشخصية الموجهة وإقامة الوحدات والمراكز الصناعية وفى حدود الوحدة التخطيطية تذوب حدود القرى والعزب المكونة لها لتصبح مجموعة متحركة يدور نشاطها حول مركز الخدمات في القرية كمركز للوحدة التخطيطية .

وعلى أساس الأهداف والخدمات والمصالح المشتركة التي يتجمع حولها سكان الوحدة التخطيطية يبنى التنظيم الشعبي لتصبح الوحدة لتخطيطية وحدة في التنظيم الشعبي.

وبهذه الصورة تقل مراكز التنظيمات الشعبية في الريف من 4000 قرية الى حوالى 1000وحدة شعبية وهكذا تخرج القرية عن انطوائها التي استمرت الاف السنين مع زميلاتها وتشترك في الخدمات وتعمل متعاونة في سبيل هدف مشترك ويقع بعد ذلك الشور بالوطنية ويخرج عن مجال القرية كخلية مقفلة وهكذا يشهد الريف تغييرا جذريا في كيانه الاقتصادي والاجتماعي والطبيعي على التوالي وتتغير صورة القرية التي عاشت الاف السنين ويتضافر سكانها في إعادة بنائها من جديد وهكذا نرى كيف يساند التنظيم الاقتصادي والاجتماعي التنظيم الشعبي والسياسي كأساس سليم لنظام الحكم الحلى وهكذا يصبح الهدف السياسي في القرية هو العمل على تضافر الجهود لتطبيق النظم المختلفة لانعاش الريف كما في تطبيق نظام الدورات الزراعية وتجميع زراعات المحاصيل المختلفة ودرء اخطار الآفات الزراعية كما يتعاون الجميع في إعادة بناه وتنظيم القرية على اساس المعونة الفنية التي تقدمها الدولة ثم التعاون كذلك في إزالة الخلافات والنعرات القبلية حتى يصبح المجتمع الريفي متعاونا في العمل كما هو مترابط في الحياة .

**وحدة التنظيم الشبعى في المدينة**

والمدينة في هذا المجال تختلف عن القرية في تكوينها الطبيعي والاقتصادي والاجتماعي الذى يبنى على أساسه التنظيم الشعبي وذلك في وحدات يدور نشاط سكانها حول اهداف وخدمات ومصالح مشتركة فالقسم باعتباره أساسا للتنظيم الشبعى ما زال تنقصه ظاهرة الترابط الاجتماعي الذى يدور حول مركز تتقابل وتجتمع فيه الجماهير او في مركز للخدمات الثقافية او الإدارية او التجارية او الصحية الامر الذى يتعذر معه الاتصال المباشر بالقاعدة الشعبية وتقل فعالية التنظيم الشبعى فالروابط الاجتماعية في هذه الأقسام لم تستكمل قوتها بعد الهم الا في الاحياء القديمة حيث كان للتاريخ دوره في رسم تكوينها الطبيعي والاجتماعي وكذلك فان الأقسام او الاحياء في المدينة المصرية لا يزال ينقصها عامل الاكتفاء الذاتي في خدماتها الاجتماعية والتعاونية والإدارية والتجارية وبمعنى اخر في الأهداف والمصالح المشتركة التي يلتف حولها المجتمع وكلما زاد حجم القسم زادت حاجته الى تقسيمات اصغر لكل منها مركز لتجمع سكانه ونشطاهم المشترك والتنظيم الشبعى في المدينة يجب ان يسبقه تخطيط عام يضمن خلق الروابط الاجتماعية بين سكان اقسامها المختلفة ويتحدد على أساس العلاقة بين المسكن وكل من مكان العمل والمدرسة والمراكز الاجتماعي وذلك حتى يسهل الاتصال بالقاعدة الشعبية والتعرف على مشاكها وتحقيق امانيها وامالها وهكذا تتوفر ظروف العمل الجماعي في طريق التنمية والتصور ويتراوح حجم التقسيمات الصغيرة بين 15000،2000 نسمة وهو ما يعادل ثلاث من الخلايا السكنية وتتجمع بعد ذلك هذه التقسيمات الصغيرة في التقسيمات كبيرة يتراوح تعدادها بين 50,000 ، 60,000 نسمة وهو الحجم المناسب للأحياء التي تضمن لسكانيها الاكتفاء الذاتي في الخدمات والإدارة والعمل وهكذا يصبح الهدف السياسي في المدينة هو تعاون الجميع في استكمال النقص في النواحي الصحية والثقافية والعمرانية في الحى بمساعدة الدولة فيشترك سباب الحى في نظافته او في العمل على مح الامية بين سكانه او في توفير النشاط الرياضي والاجتماعي وتهيئة ظروف العمل للجميع –كما يعمل والمجتمع بعد ذلك على تخفيض تكاليف المعيشة عن طريق إقامة الجمعيات التعاونية او تجميع صناعات الصيانة والإصلاح في وحدات اكبر وفوق كل ذلك العناية بالشعائر الدينية كأساس للمجتمع الصالح ويصبح المسجد بعد ذلك مركزا للنشا الاجتماعي والثقافي للحى .ولما كانت صورة التقسيم الطبيعي و الاجتماعي للمدينة غير واضحة او متبلورة كان الاتجاه الى التقسيم النوعي للفئات العامة في المجتمع كأساس للتنظيم الشبعى واعتباره المصنع او محل العمل خلية ثورية يدور نشاطها حول المصالح والاهداف المشتركة في العمل الامر الذى يتعذر معها ايجاد العلاقات الاجتماعية بين افراد الاسر المختلفة كهدف تدور حوله حياة الفرد والمجموع في الخلايا السكنية المكونة للمدين باعتبار الاسرة نواة في بناء المجتمع يشترك كل افرادها في جميع الخدمات التي يقدمها هذا المجتمع في الوقت الذى تتعدد فيه أوجه العمل لكل منهم لذلك كلن التنظيم الاجتماعي والطبيعي عالا فعالا في التنظيم الشبعى في المدينة . 

وهكذا نجد ان التنظيم الشبعى او السياسي يجب ان يحدده ويسانده تنظيم اقتصادي اجتماعي مشترك يشمل كل قطاعات الشعب في اتحاد واحد ويكون المفهوم الجديد لبناء الوطن على أسس من الاشتراكية والديمقراطية.

**التعايش مع الاحداث**

مع ما ينشر من اخبار في الصحف اليوم.. كان تعايشي الدائم مع ما يرتبط بشاكل العمارة والتخطيط والإسكان وفى عام 1960 بدا التفكير في مشروع مدينة نصر وكنت عضوا في اللجنة الاستشارية التي ناقشت التخطيط المقدم للمدينة بل وكنت اصغر الأعضاء والمتحدث باسم اللجنة لعدم ارتباطي الوظيفي باي جهة تنفيذية قد تخشى الأعضاء الممثلون لها م الحر في ابداء الراي وكنت في هذه الفتة ادعو الى عدم التركيز المباني الإدارية في منطقة واحدة او حي واحد فالوزارات المركزية لها منطقتها في وسط المدينة ولابد من إعادة تخطيطها لتصبح مقرا للحكم والحوارات ام فروع هذه الوزارات من إدارات وخدمات فلابد ان توزع على مراكز الاحياء السكنية بنفس الصورة المتكاملة في مناطق محددة تتجمع فيها خدمات الحى وكان في ذلك تحديد للحركة المركزية للمدينة وإيجاد التوازن بين احيائها المختلفة وهكذا اختلفت مع تخطيط مدينة نصر وانا لا زلت في اول الطريق مدرسا ونشر مقال الذى كتبته بهذا الشأن في 25/2/1961 في كلمات قليلة ولكن لأهميته نشره الاهرام تحت عنوان كبير جدا لا يتناسب نع حجم النص المكتوب المهم هو المحتوى على كل حال

وتمر الأيام واكتب في موضوعات أخرى الى ان تركت مصر معارا الى الأمم المتحدة خبيرا للتخطيط العمراني في الكويت في الفترة من 1968الى 1970 عدت بعدها الى مصر ثم عدت مرة أخرى للعمل بالأمم المتحدة كبيرا لخبراء التخطيط العمراني في المملكة العربية السعودية اشرف على ما يقرب من خمسة وعشرين خبيرا في اكبر مشروع للتخطيط العمران اضطلعت به الأمم المتحدة واستمر عملي بالأمم المتحدة حتى نهية عام 1979 وفى هذه الاثناء لم اتردد في الكتابة الى الصحف المصرية مشيرا الى أخطاء المدن الجديدة التي أقيمت في هذ الفترة وقامت بتخطيطها مجموعات من المكاتب الاستشارية الأجنبية والتي كنت اشرف على مثيلاتها بالمملكة العربية السعودية وانتهت بى التجربة الى ضرورة استقرار العمل التخطيطي في الدولة دون الاعتماد على المكاتب الاستشارية الأجنبية الا في اطار النظم المحلية وبدأت هذا الفكر في المملكة العربية السعودية وكان يحز في نفسى وانا اشاهد خلاف ذلك في مصر في هذه الفترة من الزمان وقد اشرت في مقالتي الى الفكر الجديد الذى طبقناه في مشروع الأمم المتحدة بالمملكة العربية السعودية سواء من النواحي التصميمية التي تراعى ابنية الطبيعية والثقافية او النواحي التنظيمية لإدارة العملية التخطيطية بهدف استقرارها واستمرارها وهكذا تقدم النظريات التي وضعناها وطبقناها خارج مصر الى أصحاب الشأن في مصر لتطبيقها في مصر ولكن زمار الحى لا يطرب. على رأى المثل العربي المعروف..

ولم تقف الكتابة عن هذا الحد بل حاولنا ان ننقل الى المسئولين بعض تجارب العالم الثالث في مجال التنمية العمرانية لعل وعسى فكتبنا عن تجربة تركيا في التعمير في 4/8/1985 وكنت قبل هذا التأريخ بعامين مديرا للندوة العلمية التي نظمتها منظمة العواصم والمدن لإسلامية في انقرة وكان لمركز الدراسات التخطيطية والمعمارية الدور الرئيسي في التحضير للندوة وأدارتها ثم طباعة ابحاثها وقد تأثرت كثيرا بما شاهدنا في تركيا من تقدم عمراني حضاري لم يكن متوقعا من دولة شهدت العديد من الانقسامات الداخلية والتخلف الاقتصادي وقد حز في نفسى انه في الوقت الذى تتقدم فيه دولة مثل تركيا بهذه التعديلات الكبيرة أرى التراجع الذى تشهده مصر عن ركب الحضارة العالمية ونحن بذلك نفقد تراثنا وحضاراتنا حتى انفض الناس من حولنا ..

ومصر عزيزة على كل مصري كما هي عزيزة على كل عربي ومع وجدونا العريض خرج حدود مصر في الدول العربية والمؤثرات الدولية والإسلامية الا اننا نتحرك داخل مصرفي ضيق الحدود ومع ذلك لم نتوقف عن الكتابة..

**الاهرام **

**25/2/ 1961**

نشرت الصحف ان هناك نية اتجاه الى إقامة حوالي مائة مبنى للوزارات والمصالح الحكومية المختلفة على ارض مدينة نصر اود ان أوضح ان معنى ذلك أرجحه المركز الإداري لمدينة القاهرة بيم ميدان التحرير ومدينة نصر وفقدان التخطيط العام للعاصمة لتوازنه وتفاقم مشكلة المواصلات بعد ذلك خاصي في اتجاه المدينة الجديدة.

ومشكلة المباني الإدارية لن تحلها ان تقام مثل هذه المبان على ارض فضاء في أي موقع من القاهرة دون اعتبار للتخطيط العام للمدينة فتوزيع هذه المباني يجب ان يبنى على أساس التكامل في نطاق التكوين العام للمدينة

والمباني الإدارة تنقسم الى قسمين :الأول يؤدى خدمات عامة للدولة او لعاصمة ككل والقسم الاخر يؤدى خدمات محلية فيمكن للقسم الأول ان يبنى في وسط العاصمة وذلك في حدود التخطيط الحديث للمناطق القديمة مثل حي معروف او منطقة ماسيرو او الاتجاه الطبيعي لامتداد منطقة المركز الإداري للمدينة ثم يتطور هذا المركز الإداري للمدينة ثم يتطور هذا المركز بعد ذلك في نطاق تخطيط حديث لمنطقة الوزارات التي تعد صالحة لأداء وظيفتها سواء من ناحية حالة المباني لهذه الوزارات او إمكانية استيعابها لهذا العدد اضخم من الموظفين واننا اذا درسنا هذه المنطقة نجد ان هناك من الساحات ما يكفى لبناء مركز إداري متكامل لمدينة القاهرة في مكان المباني القديمة لوزارات الاقتصاد والخزانة والداخلية والمواصلات والشئون القروية والبلدية والتربية والتعليم والحربية .

اما القسم الاخر من المباني الإدارية وهي ما تؤدى خدمات محلية مثل التنظيم والتموين والتعليم والخدمات الصحية والاجتماعية والمحاكم وغيرها فيجب ان يبنى لها مجمعات او مركز إدارية محلية في احياء او مناطق القاهرة المختلفة ومدينة نصر واحدة منها وهكذا يمكن لنا ان نهيئ لكل حي الاكتفاء الذاتي من هذه الناحية وهذه خطوة في سبيل حل مشكل المواصلات في العاصمة كما انها خطوة أخرى من خطوات الحكم المحلى الذي تبنيه الدولة في الوقت الحاضر.

**الاهرام**

**2/9/1977 **

لا شك في ان المدن الجديدة التي بدأت طلاعها تظهر في الصحراء المصرية تمثل نقطة الانطلاق للزحف العمراني على صحراء مصر حتى يقل الضغط إسكاني على كل من المناطق الريفية والحضرية على حد سواء وتنتهى بذلك النظرية القديمة التي كانت تدعو الى جذب السكان الى المناطق الريفية كوسيلة لمعالجة مشاكل المدن الكبيرة مضيفة بذلك مشكلة أخرى في زيادة الضغط السكاني على الرقعة الزراعية وقد ظهرت اثار هذه النظرية في المنشآت العمرانية التي تنمو حل المدن مستقطعة المساحات الشاسعة من الأرضي الزراعية متجاهلة اهداف الدولة في الامن الغذائي ز

ومع ان سياسة المدن الجديدة بدأت تظهر في الدراسات التخطيطية التي وضعها الخبراء المصريون منذ أكثر من عشر سنوات بهدف انشاء أقاليم صناعية على جانبي إقليم الدلتا الزراعي الا ان هذه الدراسات ظلت حبيسة الادراج الى ان وجدت النور وانتقلت من الحيز النظري الى الحيز التطبيقي.

والمدن الجديدة كغيرها من الكيانات العضوية لابد لها من رعاية اجتماعية وحضارية خاصة وهي في مرحلة الطفولة حتى تنمو هياكلها قوية محصنة ضد الامراض الحضرية التي تعاني منها المدن القديمة ومن هنا لابد من توخى الحذر الشديد في تنمية هذه المدن حتى لا تتكرر الاخطار والامراض التي عانت وتعاني منها المدن القديمة في الوقت الحاضر.

وامام خبراء التخطيط والتنمية الحضرية في الوقت الحاضر كل الفرص وهم في بداية الطريق لباء الهياكل العضوية للمدن الجديدة على أسس سليمة.

وقد يظن الكثيرون ان بناء المدن الجديدة يقتصر عل انشاء شبكات الطرق والمرافق وتوفير الخدمات العامة وتقسيم الأراضي للبناء ولكن البناء العضوي لهذه المدن هو بالإضافة الى ذلك عملية حضارية لها ابعادها ومقوماتها الت لابد من استدراكها في بداية الطريق الامر الذي لا تستطيع الخبرة الأجنبية ان تلم بجميع أطرافها فالخبرة الأجنبية تظهر في الجوانب التكنولوجية فالتصميم او الانشاء ويبقى الجانب الحضاري الذي يحتاج الى من هم أكثر حساسية وفهما بالمقومات الحضارية للمجتمعات المحلية.

وقد تعرضت كثير من الدول الى مثل هذه التجربة عند إقامة مدنها الجديدة الامر الذي يوفر امام المسئولين حصيلة كبيرة من الخبرة والدراسة ولا يعنى ذلك نقل ما طبقته الدول الأخرى من نظريات اجتماعية وثقافية وحضارية في بناء المدن الجديدة بقدر ما طبقته في الجوانب الانشائية المتطورة.

وجدير بالذكر ان تشير هنا الى منجزات مشروع الامم المتحدة للتخطيط العمرانية بالمملكة العربية السعودية حيث استحدث نظريات متقدمة في تخطيط الناطق السكنية الجديدة حتى تتوفر فيها كل المقومات الحضارية لبناء المدن الإسلامية سواء اكان ذلك في الهيكل التخطيطي او في التكوين المعماري او البناء الاجتماعي لهذه المناطق وتختلف هذه النظريات في تفاصيلها عن الأسس والمفاهيم التخطيطية التي ادخلتها الخبرات الأجنبية على البيئة الطبيعية والثقافية السائدة في مدن المملكة.

وقد توصل خبراء الأمم المتحدة في هذا المجال من الناحية التخطيطية الى ضرورة فصل شبكات المرافق العامة عن شبكات الطرق فصلا كاملا بعكس ما يطبق حاليا في معظم المخططات الحديثة.

وعلى هذا الأساس تخصص شبكة الطرق لتخدم هدفها الأساسي في انسياب حركة المرور على المستويات المختلفة للطرق.

وتستأصل هذه النظرية المرض السائد في المدن القديمة والذي يظهر في تتابع الحفر والرصف والتجديد لشبكات الطرق وزاد على هذا الاتجاه امكانية استعمال خنادق المرافق العامة في حالات الطوارئ مع اتصالها المباشر بالعمارات السكنية على طول العمود الفقري لكل منطقة.

ومن الناحية التشكيلية توصل خبراء الأمم المتحدة كذلك الى قلب نظريات الارتفاعات والارتدادات على الطرق الرئيسة بحيث تقل عن الطرق العريضة وترتفع تدريجيا على الطرق الأقل عرضا الى ان تصل لارتفاعات الى مقاساتها الحدية تبعا للكثافات المطبقة من ناحية وانسجاما مع نظرية الحركة والمقاييس الإنساني من ناحية أخرى.

اما من الناحية الاجتماعية فقد توصلت النظريات المستحدثة الى ضرورة إيجاد نسب مختلفة للمزج الاجتماعي للفئات المختلفة من السكان في المناطق السكنية المختلفة وذلك عكس ما هو متبع في فصل المستويات الاجتماعية المختلفة للسكان وتختلف نسب المزج لاجتماعي من ناحية الأخرى بالاختلاف النوعيات من الإسكان سواء العام او المختلط او الخاص ويتم المزج بطريقة هرمية منسقة بحيث يمكن في اطارها اظهار القيم الحضارية للعمارة المحلية السائدة لكل مدينة.

ولما كانت نظرية الاحزمة الخضراء حول المدن لم تحقق الغرض الأساسي منها فقد توصلت دراسات خبراء الأمم المتحدة الى ضرورة نقل هذه الاحزمة حول كل حبي من الاحياء السكنية على حده واتجهت بذلك المناطق الخضراء من قلب الحى كما هو الحال في تخطيط المدن الغربية الى اطرافه الخارجية توفيرا للأمن وحماية من التلوث الوارد مع العواصف الرملية او من السيارات والمركبات العامة.

وقد انتهت دراسات خبراء الأمم المتحدة كما بدئ في تطبيقها في المناطق والمدن الجديدة في المملكة العربية السعودية بعد وضع مجموعة من المعايير التخطيطية التي تلائم البيئة المحلية والمتطلبات الواقعية التي التزمت بها الخبرات الأجنبية وبذات في تطبيق الأسس التخطيطية والتصميمية الحديثة التي توصل اليها خبراء الأمم المتحدة

اما من الناحية الإدارية والتنظيمية للعمليات التخطيطية فقد بنيت نظرياتها الحديثة على ضرورة انشاء الأجهزة المحلية التي تضمن استقرارها واستمرارها على مدى المراحل التي تضمن استقرارها واستمرارها على مدى المراحل الزمنية السنوية والخمسية وذلك بالتأمل مع الميزانية السنوية والخطط الخمسية على التوالي.

وارتبط بهذه التنظيمات أنظمة حديثة للتجديد المستمر للبيانات التخطيطية ثم تخزينها واسترجعها وخرى لعمليات التنسيق العاجل والتنسيق المبكر للمشروعات العمرانية.

وقد كونت هذه النظريات في جملتها أساسا جديدا لمبادئ التخطيط العمراني للدول النامية وهو ما يختلف في تفاصيله عن تلك المبادئ التي تطبق في الدول المتقدمة.

وقد انتقلت هذه النظريات أخيرا الى حيز التنفيذ في كثير من مشروعات الإسكان الجديد كما أصبحت نموذجا تتطور على أساسه مشروعات الأمم المتحدة في مجال التخطيط العمراني في العالم وبخاصة في الدول النامية.

ولبد لنا بعد ذلك من وقفة قصيرة لمراجعة وتقييم للعمليات التخطيطية للمدن الجديدة التي بدأت وتعتبر املا للأجيال القادمة وانطلاقا لتعمير الصحراء ومحافظة على كل شبر من صادر الغذاء والكساء للمواطنين.

**الاخبار 4/8/1985 **

عندما كنت اديرة الندوة العلمية التي نظمتها منظمة العواصم والمدن الإسلامية في انقرة العام الماضي حول موضوع التعمير في الدول الإسلامية سألنني احد الصحفيين الاتراك عما اذا كنت أرى مدينة انقرة مدينة الإسلامية وهى مدينة حديثة العهد ليس فيها من الاثار الإسلامية ما يمنحها هذه الصفة فكان جوابي عليه في كلمت في نهاية الندوة محيا مدينة انقرة المسلمة بمآذنها المسلمة بنظامها المسلمة بجمالها المسلمة بأشجارها المسلمة بالمعاملة الطبية من أهلها المسلمة بإنتاجها المتقدم المسلمة بالوسطية في تعميرها دون اسراف او تقتير ودون مبان شاهقة الارتفاع وأخرى منخفضة هذه هي مضامين القيم الإسلامية للمدينة الإسلامية وما القباب والعقود والبواكي الا شكليات املتها من قبل الظروف البيئية والامكانيات التكنولوجية في البناء هكذا كان الرد على سؤال الصحفي التركي .

ومن اهم سمات التعمير حول انقرا ان مشروعات الإسكان دائما ما ترتبط بمشروعات الإنتاج وذلك لربط مكان العمل بمكان السكن حتى لا تتعدد الوحدات السكنية او تهدر الطاقة في الحركة او التنقل فمكان اعمل هنا يأتي كأساس لمكان السكن فسل امر هو توفير كما من الوحدات السكنة في أي مكان بقدر ما هو خلق لتجمعات سكنية متكاملة بأحجامها المختلفة وبهذا الأسلوب انتشرت التجمعات السكنية حول انقرة ومع هذه الإنجازات تطورت صناعة البناء المحلية كما تطورت أساليب التشييد التي تتناسب مع العاملة ومودا البناء المحلية كما انتظمت شركات التنمية العمرانية إداريا وفنيا وظهرت إنجازاتها

في مشروعات الإسكان المتكاملة حول المدن الكبرى ثم اخذت تغزو الأسواق العالمية بخبراتها الفنية وعمالتها المدربة المنضبطة المتجانسة الزي.

وفى وسط المدينة انقرة اخذ الانسان التركي حقه في التنمية العمرانية فجاء الاهتمام بالإنسان قبل الاهتمام بالسيارة فألغى المرور من العديد من الشوارع لتجارية في وسط المدينة لتتحولا مناطق للمنشاة يجد الانسان التركي فيها نفسه وادميته من خلال تنسيق المواقع بالتشجير والنا فورات وأماكن الجلوس والحركة الامنة. وانقرة بذلك تواكب حركات لتعمير في المدن المتقدمة فكان استثمار الأراضي في وسط المدينة مبنى على أساس العائد الصحي والاجتماعي والحضاري للإنسانيات التركي قبل العائد المادي الذى تفشى في العديد من المدن المختلفة هذا بالإضافة الى المحافظة التامة على المناطق الاثرية وصيانتها وابعاد حركة السيارات السريعة عنها وتجنب انشاء المنشآت المشوهة للقيم الحضارية حولها وهكذا جاءت حركة التعمير التركية واكبة لحركة بناء الانسان التركي الذى انتظم في حركة الحياة العامة في الإنتاج المتميز والسلوك المنضبط والعناية بكل ما يقام او ينشا من منشئات.

لقد أشار مساعدي التركي الى بعض المساكن المبنية على سفح احدى الهضاب فأظهرت اعجاب بها وبنظامها التلقائي وبنظافتها وتجانس الوانها احاطتها بالأشجار وإذا بمساعدي التركي يستطرد ان هذه هي المساكن العشوائية التي تبنى حول المدن دون تخطيط او مرفق وان دل ذلك على شيء فإنما يدل على اداراك الانسان التركي البسيط بالقيم الحضارية في التنمية العمرانية وقدرته على التفاعل مع البيئة الطبيعية حتى في أصعب الظروف وكذلك قدرته على البناء الذاتي لمسكنه.

هذه بعض جوانب التجربة التركية في التعمير وقد أصبحت تجربة رائدة بالنسبة لما يقام او يتم بناؤه في مصر لقد تكررت هذه التجربة في دول عربية كثيرة من حولنا خاصة في الأردن والعراق برغم الظروف التي تمر بها وتونس البيضاء بالرغم من محدودية مواردها والدور الان امام المسئولين عن التعمير والإسكان في مصر ليستوعبوا هذه الدروس ويتعلموا من هذه التجارب بعد ان وصلت الحالة العمرانية في مصر الى أدني درجاتها الحضارية. فلسنا اقل من غيرنا خبرة او قدرة وان كان معظم خبرائنا قد هاجروا الى حيث يمكنهم العطاء لقد اصبحنا اقل من غيرنا تقديرا للقيم الحضارية واحتراما لا دمية الانسان واقلهم تنظيما لإدارة عمليات التنمية والتعمير فعندما فقد الانسان المصري هويته الحضارية فقدت المدينة المصرية هويتها المعمارية. قال صديقي الأستاذ بإحدى جامعات العربية المشتاق لزيارة القاهرة الذى قضى تعليمه الجامعي فيها ان اصدقاؤه قد نصحوه بالا يزو القاهرة الان حتى لا يتألم مما أصاب عمرانها ..وهكذا خسرنا سائحا عربيا في الوقت الذى جذبت فيه حركة التعمير في تركيا الاف الزائرين هذا هو الفرق.

**الكتابة في الإسكان**

بدأت كتاباتي في مجال الإسكان منذ وقت مبكر ، حيث نشر اول مقال في هذا المضوع في 22 فبراير 1961،وكنت لا أزال في مقتبل العمل الجامعي ..ويسرد هذا المقال مجموعة من الأسس والسياسات العمة ومنها تجنب انشاء المدن ( العالة) التي تبنى عالة على غيرها مثل مدينة نصر او غيرها ولابد من انشاء تجمعات سكنية مكتفية ذاتيا تتكامل فيها أماكن العمل والخدمات كان هذا عام 1961 واتى عام 1985 اتعجب وكأنني اكتب كلاما في الهواء لم يسمع صداه الا في نهاية السبعينيات وفى يناير 1962 ظهر لي مقال تحت عنوان كبير – نحو خطة اسكانية جديدة في القرية والمدينة تابعت فيها موضوع الإسكان الحدرى والريفي واشرت ال ان الإسكان التعاوني يجب الا يقتصر على بناء الوحدات السكنية فقط ولكن لابد ان يبنى الإسكان التعاوني على أساس المشاركة في الخدمات التجارية والثقافية وهذا نفس ما ورد عن هذا الموضوع في اخر مقال لى عام 1985 عن البعد المكاني في الخطة الخمسية الثانية وكان التاريخ يعيد نفسه بعد 23 سنة ويتسأل الانسان لمن يكتب اذا؟ للراي العام ام للمسئولين أصحاب إقرار..

وتطور الجدل حول مشكلة الإسكان على مدى ربع قرن من الزمان والمشكلة لا تزالكما هي فلم تتمكن نتائج الدراسات او المؤتمرات والندوات من نقل توصياتها الى برامج تنفيذية في اطار الخطط القومية التي فقدت البعد المكاني طوال هذه الفترة وكانت النتيجة ما أصاب مدن وقرى مصر ، من شلل تام في حركتها التنموية في عام 1984 تعرضت مشكلة الإسكان للدراسة من قبل العديد من الهيئات العامة والمؤسسات البحثية والعلمية ومنها جامعة عين شمس التي طلب منها وضع دراسة عامة عن الإسكان في مصر هكذا دون وضع برنامج عمل يحدد دور كل قسم او كلية في هذا الشأن وتوفير كافة البيانات العامة عن المشكلة الامر الذى لا يقوى عليه الا الجهاز المركزي للتخطيط ومع ذلك بدأت اللجنة الخاصة المشكلة من بعض أساتذة اقسام الاجتماع والاقتصاد والعمارة والتنفيذية دون متابعة او تقويم وكان لي موقف في اللجنة الخاصة التي شكلت بكلية الهندسة فالمشكلة اكبر من طاقة الأساتذة وطاقة الأقسام منفردة او مجتمعة فكتبت مقالا 5/7/1984 أوضحت فيه المعادلات الصعبة التي سوف تواجهها هذه اللجنة حتى نتعرف على ابعاد العملية وطبيعتها التي تخرج من نطاق الدراسات او البحوث النوعية التي يمكن للجامعات وأجهزة البحوث ان تقوم بها لتصب نتائجها في البرامج التنفيذية لمشروعات الإسكان اما السياسة العامة للإسكان في اطار التنمية القومية فهذا من اختصاص الجهاز التخطيطي والتنظيم السياسي معا وانتهى الحديث عند هذا الحد..

ومع تعدد الجهات التي أسهمت في دراسات المشكلة الاسكانية كان لابد من وقفة لفك الاشتباك بين هذه الجهات فكتبت مقالا فلا الاهرام الاقتصادي عام 1984 بعنوان توزيع الأدوار لحل مشكلة الإسكان اشرت فيه الى ان مشكلة الإسكان تعرضت لجوانب التشخيص والتحليل كما تعرضت لكل الاقتراحات والآراء والتوصيات ويبقى اتخاذ القرار واتخاذ القرار لا يتم الا في ضوء توزيع الأدوار والمسئوليات بالأسلوب العلمي الذى يضمن نجاح المعركة المتعددة الجوانب والتخصصات ومع ذلك لم تتحرك الأمور وكأننا ندور في حلقة مفرغة لا نستطيع الخروج منها الى العمل التنفيذي والانجاز الحقيقي وتكرر شرح المشكلة من زاوية أخرى في يوليه 1984 تحت عنوان "هموم السكان والإسكان “ومع ذلك لم تتحرك الأمور وكأننا نسمع من يقول عن مشكلة الإسكان ليس في الإمكان احسن مما كان ومع ذل ك لم اتوقف عن الكتابة الى الراي العام او الى أصحاب القرار او الى نفسى وهذا اضعف الايمان.

**الاهرام **

**22/2/1961**

لا تزال مشكلة الإسكان سواء اكانت في المدينة ام في القرية تعالج علاجا موضوعيا دون الاستناد الى الجذور العميقة للمشكلة واساس المشكلة يتخصص في وجود زيادة يزداد من سنة الى أخرى في القطر بصفة عامة ولكن يلاحظ ان معدل الزيادة بالنسبة لسكان المدن يبلغ أربعة اضعاف ان لم يكن أكثر معدل الزيادة في سكان الريف وهذا بالطبع ناتج عن الهجرة المستمرة من الريف الى المدن.

ولما كانت خطة الإسكان في الدولة جزءا لا يتجزمن السياسة العامة للإنشاء والبناء في حدود التخطيط القومي الذى يهدف الى حصر الموارد والامكانيات في الدولة ثم توجيهها حسب الأهمية بالنسبة للدولة ككل فأننا لا نستطيع إيجاد حل لهذه المشكلة ما لم يكن هذا الحل مرتبطا ارتباطا وثيقا بالتخطيط القومي وفى نس الوقت بالسياسة العامة للإنشاء والبناء والتي تشمل المصانع والمدارس والمستشفيات ثم دور الاوبرا والمسارح ودور الملاهي والمعارض وخطة الإسكان نفسها لا تخضع فقط الى عدد الوحدات السكنية اللازمة بل الى الإمكانيات المالية للدولة .والمشكلة عام تنقسم الى قسمين .

القسم الأول: الإسكان الريفي وهو الذي يشمل الغالبية العظمى للإسكان وهذه المشكلة لن تحل الا عن طريق التخطيط الإقليمي للريف الذي يهدف أولا الى تغيير الكيان الزراع وعلى أساس ذلك توضع خطة الإسكان للريف فقد سبق لي ان عالجت هذه المشكلة في مقال سابق.

القسم الثاني : الإسكان في المدن وهذا يشمل الإسكان الشعبي والتعاوني ثم الخاص والإسكان الشعبي الذى يخص الغالبية العظمى من سكان المدن يتطلب منا إعادة النظر في طرق الانشاء المعمول بها حاليا حتى تنخفض تكاليف الوحدة السكنية ال ادنى حد ممكن ولذا يجب ان يصحب خطة الإسكان رسم سياسة عامة لصناعة أبناء وتكزين منشئات كبيرة لإنتاج الوحدات المستعملة في عمليات البناء من أبواب ونوافذ وأدوات وتركيبات او انتاج الوحدات الخراسانية المستعملة في الاسقف او في الحوائط وكل ذلك يستدعى طرقا خاصة للبناء مما يساعد كثيرا على الهبوط بمستوى التكاليف في الانشاء ويوفر كثيرا من الوقت .اما الإسكان التعاوني بأنواعه والذى يشمل الطبقة المتوسطة من الشعب فيجب ان يبنى على الأساس الاشتراكي الديمقراطي للدولة حتى لا تتكرر الأخطاء التي ظهرت من قبل في هذا القطاع سواء اكان ذلك من ناحية الاستغلال الفردي ام في التجمع المهني فالإسكان التعاوني يجب ان يبدا باللوحات السكنية الصغيرة لمحدودي الدخل في العمارات التعاونية ويتبع ذلك الإسكان الفردي في الوحدات السكنية الكبيرة في المرحلة التالية من التخطيط العام لإسكان ومن الطبيعي ان الإسكان التعاوني يعتمد اعتمادا كبيرا على القروض المقدمة من البنوك المختلفة – ولذا يجب إعطاء الأولوية لمن يدفع التكاليف الكلية للوحدة السكنية ويتبع ذلك المساهمون بالأقساط الشهرية او السنوية حسبما تتطلب الظروف فان هذا سوف يساعد على استمرار الجمعيات التعاونية في العمل والبناء أطول مدة ممكنة بل ويجب ان تتابع عملها في الصيانة والبيع والتأجير ما دامت مبانيها قائمة .

ولما كانت التكاليف – سواء في حالة الإسكان الشعبي او التعاوني – تبنى على أساس الوحدة السكنية فيجب ان تبنى هذه الوحدة على أصغر نطاق لها ولن يتحدد الا بعد رسم الحد الأدنى لمستلزمات المعيشية بالنسبة للفرد والاسرة داخل حدود الوحدة السكنية وطريق ذلك هو دراسة والبحث ثم الدعاية والارشاد.

ومصادر التمويل الإسكان الشعبي او التعاوني اما ان تستمد من القطاع الحكومي او عن طريق البنوك والمؤسسات الكبرى التي تساعد في عملية الإسكان او عن طريق قرض وطني للإسكان.

اما الإسكان الخاص فيجب ان يأتي في المرحلة الثالثة بعد الإسكان الشعبي والتعاوني كما يجب ان يقتصر في مراحله الأولى على ملء الفراغات الموجودة من المناطق المبنية سواء في وسط المدن فو في المناطق الهامة منها والتي تتمتع بمختلف الخدمات العامة وفى هذه الحالة يجب ان يسمح بالبناء فيها طفرة واحدة دون تجزئة ولذا يجب ان يسير الإسكان الخاص في اضيق نطاق في مراحله الأولى حتى يترك متسعا للإسكان الشعبي والتعاوني ليركز مكانته كما يجب تشجيع الاستثمار الجماعي ليحل محل الاستثمار الفردي في بناء المساكن بعد الحد من تقسيم الأراضي الى ملكيات صغيرة وهكذا يمر الإسكان الخاص في فترة انتقال معينة نرتجع بعدها خطة الإسكان العام للدولة.

اما موضوع الإيجارات فمتوقف على عامل العرض والطلب فالإسكان التعاوني والشعبي من جهة سوف يساعد تلقائيا على خفض القيمة الإيجارية للمساكن اما تحديد الإيجارات كعلاج موضعي فيجب ان يبنى على أساس المستخلصات المقدمة من المقاولين وليس على التقديرات التقريبية المقدمة للجنة الهدم والبناء والتي يجب ان يوضع حد لأعمالها تاركة المجال للهيئة العامة للإسكان.

وخطة الإسكان يجب ان يسبقها تخطيط عام للمدن لتحديد مناطقها السكنية بكثافتها المختلفة ليس على أساس الاعتبارات الدولية ولكن على أساس مستوى المعيشة بالنسبة للسكان في الإقليم المصري ونحدد بعد ذلك نسبة الوحدات السكنية واحجامها على أساس نسب التكوينات الجماعية للسكان اما بالنسبة للتخطيط العام للمدن فيجب الاتجاه فيها الى اللامركزية وذلك بأنشاء مناطق سكنية كبيرة او مدن صغيرة مكتفية ذاتيا من ناحية عمل السكان وخدماتهم العامة وذلك لتخفيف الضغط على المدن الكبيرة وفى هذه الحال يكون توزيع المصانع على أساس انشاء مجموعات صناعية تخدم هذه المدن او التجمعات السكنية الكبيرة ولذا يجب تجنب انشاء المدن (العالة)أي التي تبنى عالة على غيرها دون اعتبار لعمل سكانها في حدود نطاقها مثل مدينة نصر بالقاهرة فالتخطيط يجب ان يبنى على أسس تكامل العناصر الثلاثة المكونة له وهى :- العمل الناس المكان في المدينة ذات الاكتفاء الذاتي .

ولما كانت مشكلة الإسكان مشكلة عامة تشمل المدن كما تشمل القرى فلن تنجح خطة الإسكان ما لم تكن مبنية على أساس التكامل التام بين خطط الإسكان في كل المدن واقرى وسوف يساعد ذلك على لحد من تضخم المدينة على حساب القرية التي تفتقر الى ما لدى المدينة من خدمات عامة وتنظيم وهذا هو الأساس العميق للمشكلة.

الاهرام 

15/1/1962

من اهم المشاكل التي بدا التنظيم الاشتراكي معالجتها مشكلة الإسكان وللتخطيط هنا دور واضح يقوم به في المجتمع الاشتراكي فهو يحدد مقدراته ويوجهها في الطرق الذى يضمن للفرد حقوقه ويرسم ه واجباته بالنسبة للمجموع وبذلك يخلق مجتمعا تتقارب فيه الطبقات وتتكافا فيه الفرص وهكذا تبنى الاشتراكية مجتمعا متكاملا لا مجال فيه للانعزالية يعم فيه افرد في سبيل المجموع ويحفظ المجموع حقوق الفرد ويوفر له سبل لحياة الكريمة فالتنظيم الاشتراكي مبنى على قواعد اقتصادية أساسها توجيه الدخ القومي وتنميته في الطريق الذى يحقق الرفاهية لكافة افراد الشعب كل حسب مقدرته وعمله وانتاجه ويشمل التخطيط الاقتصادي قطاعي الزراعة والصناعة كما انه في نفس الوقت يوفر الخدام المختلفة للشعب حتى يزيد من انتاجه ويرتفع بمستوى معيشته وهذه الدراسة للدكتور عبد الباقي إبراهيم مدرس التخطيط بهندسة عين شمس تعالج دور الاشتراكية في مجال الإسكان .

ان التطور الاقتصادي لأى شعب اثره الكبير على تكوينه الاجتماعي ومن ثم على مستلزمات الفرد المعيشية اتى تحدد تكوين مسكنه وتنعكس بعد ذك صورة هذا التكوين الاجتماعي على التكوين العام للتجمعات السكنية في الريف وفى الحضر على السواء وعلى هذا الأساس تتشكل القرى والمدن وتأخذ صورها المميزة في تخطيطها وفى تكوينها الطبيعي ومن هنا نستطيع ان نحدد اثر الاشتراكية على الإسكان اذا ما تتبعنا التطور الاقتصادي الاشتراكي الذى تمر به البلاد في كل من القطاعين الزراعي والصناعي واستخلصنا اثر هذا اتطور على الكيان العام لمجتمع .

فالتخطيط الاقتصادي للريف يسير في اتجاهين :الأفقي ويهدف الى استصلاح الأراضي وزيادة الرقعة الزراعية سواء اكان ذلك في مناطق شما الدلتا ام في الوادي الجديد ام في المليون فدان التي سيوفرهما مشروع السد العالي اما الاتجاه الراسي فيهدف الى زيادة الغلة للأرض الزراعية الحالية عن طريق زيادة الخصوبة واستعمال البذور المنتقاة ثم عن طريق إقامة التجمعات الزراعية لمن تق ملكياتهم الزراعية عن الحد الأدنى للمساحة الزراعية ذات الكفاية الإنتاجية والتي تبلغ خمسة افدنة لكل ثمانية من الافراد ذلك بخلاف المزارع العائلية او المزارع الكبيرة وهكذا بما يقدر بحوالي 30% منها 20% من انتاج الأرض و 10% تضيع في القنوات والحدود والسدود ذلك بالإضافة الى توفير 10%من مجهود الفلاح في التنقل بين ملكياته المتناثرة وهكذا نوفر قدر ما سيوفره لنا السد العالي ونظام الدورات الزراعية الذى بدا تطبيقه ما هو الا خطوة في هذا السبيل وعلى هذا الأساس الاشتراكي في التخطيط القومي تحدد صورة المجتمع الريفي الجيد الذى يسوده التعاون في العمل الزراعي والمشاركة في الخدمات العامة وهكذا نستطيع ان نحدد المستلزمات المعيشية للفلاح التي تحدد مسكنه وترسم تخطيط قريته فالخدمات المجمعة سوف توفر كثيرا من مساحة المنزل ومن ثم من تكاليفه وتكسب بذلك مساحة نستغلها في الامتداد الأفقي للقرية ونوفر ها ما تحتاجه من أماكن مفتوحة وهكذا نوفر من الأرض ونزيد من مدخل الفرح ونرتفع بمستوى معيشته.

**حجم الوحدة السكنية في القرية **

سوف تؤثر هذه النظم الاشتراكية كذلك على التكوين الاجتماعي لقرية وتحدد العلاقة بين افرادها فيتحل التكوين القبلي الى التكوين الاجتماعي المعروف للعائلة ويقل نتيجة لذلك متوسط حجم العائلة ومن ثم مستلزماتها المعيشية ثم حجم الوحدة السكنية التي تلائمها وتتجه القرية بعد ذلك الى العمل التعاوني خاصة في زراعة القطن وبهذا تضعف حاجة الفلاح الى انجاب الأطفال مما يساعد على الحد من النسل وانخفاض معل الزيادة في عدد الإسكان ويقل مرة أخرى متوسط حجم العائلة ومن ثم المساحة السكنية للفرد وتنخفض تبعا لذلك مرة أخرى تكاليف الوحدة السكنية ويوجه هذا الوفر الى رفع مستوى المعيشة بالنسبة للفلاح فتحد من هجرته الى المدينة وتستقر القرية بعد ذلك في حياتها الجدية وهكذا تتبلور معانى الاشتراكية ويجنى الريف ثمارها في قطاعي التخطيط والإسكان .

**حجم الوحدة السكنية في المدينة **

اما في المدينة فقد اخذت معالم المجتمع الاشتراكي تتحدد بعد صدور التشريعات الاشتراكية في يوليه الماضي وبدا القاطع العام في حل مشكلة الإسكان على أساس من التخطيط السيم اذ بدأت الدولة تحل مشكلة من القاعدة بإسكان الطبقات المحددة والمتوسطة الدخل وكذلك بالحد من الاسراف في البناء حتى تتاح لفرص امام الجميع للحصول على المسكن اللائق وقد ينتقل الإسكان بعد ذلك من القاطع الخاص الى القطاع العام عن طريق ا مؤسسات للبناء او شركات عقارية ويقتصر القطاع الخاص بعد ذلك على المساكن الخاصة وفى ضوء هذا التخطيط نستطيع استخلاص النتائج المباشرة له واثره على التكوين الاجتماعي لسكان المدينة ثم على طريقة اسكانهم فمظاهر الانفرادية في الإسكان سوف تتلاشى ليحل محلها المجموعات السكنية المبنية على أساس من الجيرة السليمة والمشاركة في الخدمات الثقافية والصحية والتجارية ويتحدد حجم المجموعة السكنية على أساس نوع الخدمات الجماعية وكفايتها وملاءمتها للبيئة المحلية سواء اكان ذلك في حجم روضة الأطفال وعدد العائلات التي تخدمها والمسافة التي يقطعها الطفل من مسكنه الى مدرسته او في حجم ونوع المركز التجاري الفرعي ووضعه الاقتصادي بالنسبة لهذا العدد من العائلات او في نوع الحياة الاجتماعية والتقاليد اتى يتميز بها سكان المجموعة السكنية . ومجتمع المدينة وهو يدخل تجربته الاشتراكية الأولى يجب ان يمارسها أولا في تنظيمه الاقتصادية ثم حياته الاجتماعية ثم بعد ذلك يمارسها في بيئته السكنية الجديدة فإسكان المجتمع بعد ذك لن يكون الا انكاس طبيعيا للمجتمع في تنظيمه الاشتراكي الجديد ففشل الجمعيات التعاونية للإسكان في إيجاد الإسكان التعاوني الصحيح راجع الى ان المجتمع لم يكن قد مر بعد في مراحل الاشتراكية الأولى في تطبيقها الاقتصادي ثم في نظامها الاجتماعي ولذلك كان البدء بإسكان الطبقات المحدودة الدخل اسكانا تعاونيا أساسا سليما في التخطيط العام للإسكان في الدولة .

**الخلية السكنية**

وبعد ان تتحدد معالم المجموعة السكنية وصورتها العلمية وتصبح جزءا من المدينة والخلية السكنية كذلك لن تستكمل صورتها الحية الا إذا خضعت مراكزها التجارية الرئيسية او الفرعية الى نظام من الاشتراكية او من التعاونية في تسويق السلع الاستهلاكية وهكذا يبنى الإسكان التعاوني او الاشتراك على أساس المشاركة في الخدمات التجارية والثقافية.

والمجتمع المبنى على العم يتأثر تكوينه الاجتماعي وتقل فيه نسبة العائلات الكبيرة الحجم وتزداد فيه نسبة العائلات المتوسطة او المتوسطة او الصغيرة واثر ذك واضح على حجم الوحدة السكنية وكذلك على نظام وطريقة المعيشة داخل هذه الوحدة مما يقلل من المساحة السكنية المخصصة للفرد وبالأصح من الحجم السكنى لفرد اذا افترضنا ان التصميم المعماري سوف يبنى على أساس الحجم لا المساحة وهكذا تنخفض تكاليف الوحدة السكنية وذلك بالإضافة الى خفض تكاليف البناء باستعمال الوحدات المعمارية الموحدة وطرق الانشاء الجماعية ويمكن بعد ذلك للوحدة السكنية ان تستكمل صورتها بالتجهيزات الحديثة للمسكن حتى يتوفر للفرد الراحة والرفاهية .

والإسكان الجماعي من جهة أخرى سوف يساعد على إزالة الاحياء القديمة بالمدن لتحل محلها خلايا سكنية جديدة تنعم بالصحة وبالحياة وعلى هذا الأساس الواضح من التخطيط سوف تكف المدينة عن استقطاع امتدادها مما يحيط بها من الأراضي الزراعية فيتوفر للشعب مزيد من الغذاء واذا انتقلنا بعد ذلك الى البيئة المعمارية للمدينة نجد ان الانفرادية التي تسود المجتمع تنعكس بصورة واضحة على العمارة في المدينة التي تعج بكرنفال من الاشكال هنا واضح في تشكيل البيئة المعمارية التي تتميز بالتناسق والانسجام والمخطط والمعماري دورهما الكبير الذى يلعبانه لخلق هذه البيئة الاشتراكية لمجتمع المدينة اذا ما سنت هم القوانين المناسبة.

وبهذه الصورة تتحول المدينة ال خلايا حية تعمل في نطاق التخطيط العام لها ويتمتع سكانها بكافة الخدمات المعيشية في جو من التناسق والتعاون وهكذا يرى الفرد طريقها المسكن الكريم ويتمتع بالرفاهية في ظل المجتمع الاشتراكي.

**الاهرام5/7/1984 **

أشار السيد الرئيس في طابه التاريخي امام مجلسي الشعب والشورى وفى بدأيه الفترة التشريعية الجديدة الى مشكلة الإسكان حيث وضعها في مقدمة المشاك التي تستأثر باهتمامه ورعايته كما أشار سيادته الى الأهداف التي وضعها امام لجنة الإسكان التي شكلها سيادته من مختلف التخصصات وهي التحديد الدقيق والمنهج العادل لان يحصل المواطن على مسكن في موقع محدد وتوقيت مقرر وفق برنامج زمنى مخطط مع ترتيب الالويات في الحاجة الى المسكن وسوف يأتي ذلك اذا استطاعت الدراسات الواقعية الشاملة ان تجتاز عقبات التمويل بحلول ذاتية خلاقة.

وليس هناك من شك ان اللجنة التي شكلها السيد رئيس الجمهورية من العلماء والعمداء والمتخصصين سوف تواجه في بداية عملها فترة تنظيمية واجرائية لوضع البرنامج التفصيلي وتوزيع الأدوار على أعضائها ثم توفير الأجهزة المساعدة لإنجاز اعمالها وإيجاد قنوات الاتصال مع جميع الأجهزة الإحصائية والتنفيذية التي تضطلع بتنفيذ الخطط السنوية والخمسية ثم بمراجعة اكوام البحوث والدراسات الت أعدتها الأجهزة المحلية او الأجنبية وبعد ذلك تواجه الجنة العديد من المعادلات الصعبة الت تحتاج أي حلول علمية وواقعية يمكن تحقيقها في ضوء الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة وفى ضوء الاستراتيجية العمرانية القومية التي تهدف الى الامتداد الأفقي للسكان وهى الاستراتيجية اتى تستدعى امتدادا افقيا لعناصر التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومن ثم تعتبر امتداد افقيا لمصادر العمل ومواقع الإنتاج تستقطب اليها الفائض السكاني الضخم على الرقعة الاسكانية القائمة الامر الذى لابد وان يتبعه امتداد أفقي لمشروعات الاستيطان والإسكان ومن اهم المعادلات الت لبد للجنة ان تبحث لها عن حل هي المواءمة بين مواقع اعمل ومواقع السكن لاستيعاب سباب الحاضر الذى يمثل كبار المستقبل من هنا تصبح عمليات التسكين او الاستيطان عمليات ديناميكية تتحرك في اطار برامج من الخطط القريبة والمتوسطة والبعيدة المدى خشية الا تقع اللجنة في المحظور وهو وضه التصورات المستقبلية الامر الذى عانت منه عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية على مدى السنوات الطويلة السابقة .

ومن الناحية التخطيطية والتصميمية سوف تواجه اللجنة معادلة المواءمة بين حجم المسكن المناسب في المكان المناسب للأسرة وفى حدود الدخل المناسب بالأساليب الانشائية ومواد البناء المناسبة وهذا عبء لابد وان تتحمله اللجنة حتى تخرج بخططها وبرامجها التي تتمتع بالموضوعية والواقعية بعيدا عن التوصيات العامة فان اهم ما يواجه المجتمع في المرحلة الحاضرة هو نقل هذا الكم الكبير من الاقتراحات والتوصيات أي خطط وبرامج وتصميمات واستثمارات قابلة للتنفيذ العملي بإمكانيات أبناء والتشييد المتاحة.

ولابد ان تواجه اللجنة المعادلة الأخرى ات توائم فيها بين توفير الجديد من الإسكان والارتقاء بمستوى القائم او القديم والذى يمثل حجما كبيرا من الثروة القومية وهنا لابد للجنة ان تواجه معادلة المواءمة بين مستلزمات التنمية العمرانية في المستوطنات الجددة مع ما يرتبط بذلك من تطور اللوائح والقوانين والأجهزة التي تحقق تنفيذها وذلك لتنظيم حركة السكان والبناء ودفعها من المناطق المزدحمة أي المستوطنات الجديدة الامر الذى يستدعى مراجعة واعية للعديد من التشريعات والقوانين التي تنظم حرجة الكان والبناء كما تستدعى مراجعة واعية للأجهزة القائمة على تنفيذ هذه التشريعات وهذه القوانين ومعالجة تضارب الاختصاصات بين الأجهزة المختلفة وهذه معادلة أخرى صعبة لابد للجنة ان تقتحمها بخراء التشريع والإدارة .

وتواجه اللجنة معادلة أخرى صعبة تكمن في المواءمة بين الاسكن النوعي فئات سن معينة او لمستويات دخل محددة او لطوائف معينة وبين الإسكان المتكامل الذى تتفاعل فيه فئات السن المختلفة ذات الدخول المتعددة لطوائف العمل المتنوعة موائمة في ذك بين التنويع و التجميع في بناء مستوطنان البشرية الجديدة او في تطوير المناطق السكنية القائمة او القديمة وها تواجه اللجنة معادلة أخرى تكمن في المواءمة بين الإسكان التعاوني بمفهومه الصحيح الذى يساعد الفرد على المساهمة الذاتية في بناء الوحدة مستقلة او مجمع وسواء بالمساهمة المالية او بالمجهود الذاتية وبين الإسكان الاستثمارية الذى تقوم به الشركة الاستثمارية الوطنية او الخاصة والذى تصبح فيه الوحدة السكنية سلعة تباع وتشترى وتخضع لظروف السوق من العرض والطلب .

وامام عمداء الهندسة وعلمائها من أعضاء اللجنة معادلة أخرى تتطلب المواءمة بين طرق تصنيع المباني من ناحية واستثمار الجهود الذاتية لدى شباب الاسر الصغيرة من ناحية أخرى الامر الذي يتطلب أسلوبا متطورا في تصني مكونات الوحدات السكنية



**الاهرام الاقتصادي 1984 **

**توزيع الأدوار لحل مشكلة الإسكان**

حرص الرئيس حسى مبارك على مشاركة جميع الجهات والخبراء المتخصصين في صر لتقديم كل فكر ناضج ورأى سديد يهدف أي المساهمة في حل مشكلة الإسكان بكلياتها وجزئياتها ولاهية الجانب الهندسي للمشكلة جمع سيادته عمداء كليات الهندسة لتقديم الخطط والبرامج التي يمكنها تنفيذها لحل المشكلة وبعد ذلك انبثقت اللجان المتخصصة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتشريعية والصحية والهندسية والتخطيطية والمعمارية وفى مكان اخر دبت روح العمل في لجنة الإسكان بمجلس الشعب لتناقش العديد من الدراسات الموضوعية المرتبطة بمشكلة الإسكان كبداية حلقة أوسع من المناقشات .

وعلى صعيد اخر تقوم اكاديمية البحث العلمي بتشكيل لجنة المتخصصة في مجال البناء والتشييد والتعمير لتعطى بعض تصوراتها في نفس المشكلة وسبق ذلك اللجان القومية المتخصصة تبحث وتقدم الاقتراحات والتوصيات وتبعها مجلس الشورى الذى اكمل دراسته وضع توصياته واقتراحاته وعلى مدى عام اجتمعت ندوة وزارة التعمير والإسكان وانتهت بتقديم العديد من التوصيات والاقتراحات والآراء تغطى كل الجوانب التشريعية واقتصادية والاجتماعية 4التنظيمية والتخطيطية والمعمارية والبحثية للمشكلة وكنت الخطة القومية للإسكان التي وضعت عام 1976 مرجعا لدى معظم هذه اللجان على الجانب السياسي والحزبي قامت اقتراحاتها بشان توصيف مستويات الإسكان وأساليب التمويل والتنفيذ وفى مجال البحثي تحركت أجهزة الهيئة العامة لبحوث الإسكان والبناء والتخطيط تبحث في الإسكان العشوائي وتنظيم أجهزة المقاولات واسكان محدودي الدخل والإمكانيات وعلى الجانب الاخر يقوم خبراء معهد التخطيط القومي بدراسة الإسكان من خلال مناقشات مجلس اشعب او الإسكان في ا\ار خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية>

وفى اطار متابعة الخطة وتقييم الأداء تقوم الإدارة المركزية في الجهاز المركزي للمحاسبات بتقييم مشروعات الإسكان في المناطق المختلفة من مصر وذلك من النواحي الاقتصادية والفنية والمحاسبية وفى مجال التعليمي تبادر جامعة عين شمس بأنشاء مركز بحوث الإسكان ويتكون من شعب نوعية ينبثق عنها لجان متخصصة في التخطيط والعمارة والهندسة والصحة والزراعة والاقتصاد والبيئة والاجتماع وذلك بهدف التحرك نحو اقتحام مشكلة الإسكان علميا وتعليميا وهذا بالإضافة الى العديد من المقالات والتحقيقات التي تظهر بين حين واخر على صفحات الصحف اليومية والاسبوعية.

وإذا كانت مشكلة الإسكان قد تعرضت لمثل هذا الاهتمام على فترات زمنية متفاوتة الا انها لم تحظ بمثل هذا الحجم من الاهتمام كما هو في الفترة الحالية الامر الذي ينم عن إيجابية الفكر وموضوعتيه بعد التجارب الطويلة التي تعرضت لها مشكلة الإسكان والظروف الصعبة التي ادت الى عودة وارة الاسكن لتتولى الأعباء الجسيمة لهذه المشكلة وبداتا لزارة في تجميع قواها الفنية والتنظيمية لاقتحام المشكلة.

**القرارات.. لماذا تتوقف**

والمتتبع نتائج اعمال اللجان المختلفة ولتوصيات الندوات والمؤتمرات المتتالية لا يجد الا تكرارا لتشخيص المشكلة بالأرقام والاعداد وتزويدا لسلبيات قوانين الإسكان المتتالية وضرورة قيام القطاع الخاص بمزيد من المساهمة في حل مشكلة ثم سردا للنقص في العمالة والمواد ثم في ضرورة مساهمة الدولة في الإسكان الشعبي وضرورة القضاء على ظاهرة الإسكان العشوائي وتنظيم توزيع الوحدات السكنية الشعبية والقضاء على ظاهرة الشقق المغلقة والمساكن التي توقف انهاؤها ثم ترديدا لضرروه الامتداد الأفقي على الأراضي الصحراوية بعيدا عن الأراضي الجديدة وتقسيم الأراضي وبيعها بأثمان مدعمة ثم ضرورة الارتقاء بمستوى الريف حتى يقل الضغط على الحضر او بترك سوق الإسكان للعرض والطلب أوان مشكلة الإسكان أخلاقية وليست فنية او ان مشكلة الإسكان مشكلة تخطيطية وليست تنفيذية او ان المشكلة تنظيمية اكثر منها فنية او انها تشريعية اكثر منها تنظيمية كما تتكرر الاقتراحات بأنشاء مجلس اعلى للإسكان او هيئة عليا لإسكان ذوى الدخل المحدود او انشاء وزارة للإسكان الشعبي أي غير ذلك من الاقتراحات التنظيمية ثم تظهر دعوات بضرورة انشاء إسكان الايواء استعداد لإيواء الكوارث او الحد من الوحدات السكنية ذات الغرف الواحدة وتوفير الوحدات التي تتكون من غرفتين او ثلاثة وأخيرا تقام الشركات العام لإسكان الشباب فوق المتوسط او تنشئ الفنادق وقبل ذلك ظهرت الدعوات بضرورة الارتفاع بالمباني السكنية لإعطاء الفرصة لزيادة الأدوار على الشوارع الضيقة ثم تخرج دعوة أخرى تدعو الى دعم قانون التخطيط العمراني لإمكانية تنظيم حركة التعمير ودعوة اخرى الى ضرورة التوسع في تدرب العمالة الفنية ثم اقتراح بأنشاء شرطة الإسكان مثل شرطة المرافق واقتراحات بزيادة نسب الريح في الإسكان عند تقدير الإيجارات واقتراحات أخرى لرفع الإيجارات القديمة واقتراحات بتحديد القيمة الإيجاريm لتمثل 15% الى 25%من دخل الفرد واقتراح بدعم مواد البناء واقتراح اخر بتركها حرة في الأسواق وهكذا العديد من التوصيات والاقتراحات والآراء المتضاربة او المتجانسة او الآراء العاجلة التي تصدر نتيجة للانفعالات اليومية والضغوط النفسية الامر الذى يؤثر على عملية اتخاذ القرار في شانها وهنا تتوقف القرارات ولا يصدر منها الاسهل التنفيذ او قريب التحقيق..

**الأدوار المطلوبة**

ورئيس الدولة ينتظر ما تسفر عنه كل هذه الاجتماعات والمؤتمرات والندوات من برامج واقعية الهدف صالحة التنفيذ محددو الزمان والمكان مقدرة الاستثمارات الازمة من الداخل والخارج والصورة مع ما يجرى حول مشكلة الإسكان لا تبشر الا بمزيد من الاقتراحات والتوصيات سواء منها ما يمس المشكلة بكلياتها او ما يمس جزئياتها التنظيمية او التشريعية او الفنية وتقف المشكلة عند هذا الحد مرة أخرى الامر الذى يتطلب مدخلا تنظيميا واداريا توزع منه الأدوار وتتحدد يه المهام والاختصاصات ولا تترك بعد ذلك لاجتهادات والطفرات الزمنية خاصة وان مشكلة الإسكان متشبعة الجوانب تتحرك على المستوى القومي وتتعامل مع كل أجهزة الدولة التخطيطية والتنفيذية ووزرة الإسكان هنا ليست الا الجهاز الفني لتنفيذ ما يوكل اليها من خطط وبرامج وتحديد الأدوار يشمل الأجهزة التي تخطط كما يشمل الأجهزة التي تنفذ او تشرع او تبحث كل في دائرته يجمعهم هدف واحد ونظام واحد وأسلوب واحد كخطة عسكرية تعبر بها حاجز الإسكان الكبير .

ويبدا دور الجهاز المركزي للتخطيط بتحديد الاستثمارات الخاصة بمشروعات الإسكان على المستوى القومي في اطار الخطط كما تحدد هيئة التخطيط الإقليمي فيه مواقع التجمعات السكنية الحديدة مع مواقع الإنتاج وتحدد مسارات الحركة للرقعة السكانية القائمة والمناطق الجديدة بهدف تخفيف الضغط السكاني على كل من الريف والحضر على حد سواء بعيدا عن الفلسفة القديمة التي تدعو الى توفير الخدمات في الريف للحد من الهجرة الى المدن والتي كانت أساس كل ما تعانيه الدولة الان من المشاكل حيث بداتا دولة في توفير عوامل الاستقرار في المناطق القديمة بدلا من عوامل الطرة قبل ان توفر عوام الجذب في المناطق الجديد وهنا لابد ان تعدل أجهزة التخطيط في اهداف الخطط الخمسية من زيادة الدخل القومي بنسبة معينة الى تحقيق الاستراتيجية العمرانية بتوفير عوامل الجذب في المناطق الجديدة مع عوامل الطرد من المناطق القديمة مع ما يترتب على ذلك من إعادة صياغة تشريعات المحليات ونظم الضرائب وقوانين الإسكان والمرافق كما يبدا في نفس الوقت دور هيئة التخطيط العمراني كإحدى هيئات الجهاز المركزي للتخطيط في تحديد مواقع الإنتاج مع مواقع الاسان في التجمعات الجديدة والقديمة وتحديد مرحلية البناء والتعمير في المناطق الجديدة قبل المناطق القديمة تعزيزا القومي الجذب في الأولى وقوى الطرد في الثانية وتضع لكل منها نظم التخطيط والبناء وتحديد نوعيات الإسكان تبعا لنوعيات السكان كما تبدا برامج الارتقاء بالبيئة العمرانية القائمة واستغلالها لتحريك السكان من المناطق القديمة الى المناطق الجدية كما تبدا في مساعدة أجهزة التخطيط العمراني في المحليات للقيام بهذه المهام الكبيرة في ضوء متطلباتها المحلية وفى اطار تحقيق اهداف الاستراتيجية العمرانية في الدولة .

ويبدا دور أجهزة الحكم المحلى في نفس الوقت بالاعتراف بانه لا يمكن ان تقسم الدولة الى أقاليم تخطيطية لها كياناتها الجغرافية دون ان يكون لها كياناتها الإدارية وذلك بتحويل المحافظات لكل محافظة مجلس وزرائها المحليين تقل اعداد المحافظات بذلك من 26 محافظا الى 9 محافظات يمكن تنميتها اقتصاديا واجتماعيا وعمرانيا في اطار الاستراتيجية العمرانية للدولة ب حث يكون لكل محافظة قوانينها وتشريعاتها المحلية وللدولة قوانينها وتشريعاتها القومية وهنا يمكن ربط الإسكان بمواقع الإنتاج وبذلك يصبح الإسكان عاملا على زيادة الإنتاج واستقرار العملية في المجتمعات الريفية او الحضرية الجديدة.

**برنامج تليفزيوني**

****

ومع كل ذلك يبدا دور هيئة بحوث الإسكان والتخطيط والبناء بضم نشاط الجان القومية المتخصصة في الإسكان والمرافق وضم نشاط الجان المتخصصة في اكاديمية البحث العلمي والجامعات تركيزا للعم وتوحيدا للأساليب وتوفيرا للجهد والمال والاستفادة الكلية من الطاقات الفنية والتخصصية بحيث تلتزم الهيئة بالبحوث النوعية وتترك الدراسات التخطيطية لأجهزة التخطيط الإقليمي او العمراني او معهد التخطيط القومي بحيث تعالج الهيئة البحوث النوعية كمشاكل تصميم الوحدات السكنية للفئات المختلفة في المناطق المختلفة بالمواد المختلفة وبأساليب الانشاء المختلفة كما تضم المعايير التخطيطية للتجمعات السكنية المختفة في المناطق وتحت الظروف الاقتصادية والاجتماعية المختلفة كما تقوم بتقييم مشروعات الإسكان الجديدة والقديمة واستخلاص نتائج تجاربها وتطوير أسس التخطيط العمراني والتصميم المعماري وذلك بإصدار الكتيبات والدوريات اللازمة لذك كما تقوم الهيئة بخبراتها في تشريعات الإسكان بمراجعة القوانين والتشريعات القائمة ووضع البدائل التشريعية للتغيير او التعدي او الإلغاء وذلك من واقع تقييم التجارب السابق كما تقوم الهيئة بخبراتها في اقتصاديات الإسكان بوضع أسس التعامل المالي من النوعيات المختلف للإسكان للفئات المختلفة من السكان وفى الجهات المختلفة في الدولة وذلك بخلاف قيام أجهزتها الهندسية بتقييم الجديد من أساليب التشييد وصناعة البناء الواردة من الخارج او المنتجة من الداخل قبل تداولها مع الاستمرار النشر والاعلام عنها وعن خصائصها ويظهر دور أجهزة الاعلام مع كل ذلك في تخصص برامج عن عالم الإسكان وهو لا يقل أهمية عن عالم الحيوان وعالم الطيران وغيرها من البرامج هنا يتعرف المواطنون على أنظمة البناء على تشريعات البناء وعلى الأصول الهندسية المعمارية وعلى لوائح ونظم التراخيص ويتذوقون القيم اشعبية في البناء والتشييد بل يتعارفون على المناطق الجديدة وما بها من عوامل جذب والمناطق القديمة وما بها من عوامل طرد كما تعرض عليهم المكملات المعمارية من تجهيزان واثاث وتحرك فيهم القدرة على المساهمة الذاتية في التركيب والصيانة وغير ذلك من متطلبات معيشية ويتعرفون أيضا على اراء الخبراء والمتخصصين كما يتعرفون على اراء السكان انفسهم وهنا يمكن ربط الانسان بالإسكان داخله وخارجه .

ومع كل الأدوار التي تقوم بها أجهزة التخطيط والحكم المحلى والبحث العلمي والاعلام تقوم وزارة الإسكان كجهاز تنفيذي يشرف على أجهزة المقاولات بتطوير وسائل التشييد والبناء تنظيميا وفنيا بما يضمن تحقيق أهداف الخطط القومية تبعا للبرامج المحددة في المناطق المعنية وفى المواقع المحددة بما يناسب كلا منها من مواد وأساليب البناء.

من كل هذه الأجهزة تقوم المؤسسات التشريعية بمتابعة الخطط والبرامج والاطلاع على المنجزات والتجارب العلمية في مجال الإسكان ومراجعة القوانين والتشريعات بعد دراستها وتقييمها واقتراح تعديها من قبل الخبراء وذلك فع التشريعات نتيجة لانفعالات ذاتية او متطلبات وقتية تمليها ظروف العمل السياسي في مجتمع تطحنه المشاكل.

قد تعرضت مشكلة الإسكان لكل جوانب التشخيص والتحليل كما تعرضت لكل الاقتراحات والآراء والتوصيات ويبقى اتخاذ القرارات واتخاذ اقرارات لا يتم الا في ضوء توزيع الأدوار والمسئوليات بالأسلوب العمى الذي يضمن نجاح المعركة المتعددة الجوانب ولتخصصات ولنراجع الى منطق التخطيط لحرب أكتوبر 1973 ان الدولة في حاجة الى تنمية أجهزتها المتعاملة مع مشكلة إسكان واستقرارها واستمرارها في العمل والتطوير حتى لا تتأثر بتغيير الوزراء او الوزارات.

**الاقتصادي**

**2/7/1984 **

مع انتهاء لعمل في الإعداد لمؤتمر إسكان وما قد تمخض عنه من توصيات وقرارات تعود بنا الذاكرة الى النتائج التي تمخض عنها مؤتمر الاقتصاد والتوصيات التي انتهى اليها مؤتمر الإسكان وما قد يستجد من مؤتمرات وندوت فأنها جميعا تدور حول محور رئيسي واحد قوامه الضغط السكاني الرهيب على الموارد المتاحة في الوادي الضيق الامر الذى لابد معه من توجيه الانفجار السكاني خارج هذا الوادي وهذا الانفجار لا يمكن توجيه بإشارات الأسهم ولكن بحرة قومية واستراتيجية عمرانية تلتزم بها كل القطاعات وكل المؤسسات وبفكر جديد تلتزم به كل الدارسات وكل المشروعات وعملية الانفجار السكاني في جسم مصر كالدمل في جسم الانسان اذا ظهر على السطح سهل تفجيره وعلاجه بمسكن موضعي اما اذا مد الى الداخل كما هو حادث في مصر فيحتاج الامر أي عملية جراحية عميقة تحتاج أي مسكن كلى ..

وهموم السكان تنحصر في معالجة الزيادة لمستمرة في معادلات الزيادة السكانية المطردة ومحاولة تفادى تفاقمها وانحصر الفكر في هذا الاتجاه على مدى ربع قرن الماضي على ضبط حركة السكن بين الريف والحضر وانتهى هذا الفكر أي تفاقم المشاكل في كل من الريف والحضر معا بالرغم من الدعوات المستمرة على مدى ربع قرن أي ضرورة الخروج من الوادي الضيق ولا تزال هذه الدعوات والنداءات تظهر في الندوات والمؤتمرات وتنتهي بتكرار نفس القرارات والتوصيات والتساؤل الان أي متى تستمر هذه اصورة المتكررة.

تشير بعض المؤشرات الى تراجع معدلات الهجرة من الريف الى الحضر في بعض المحافظات وذلك بسبب مجهودات لتنمية الريفية في القرية بعد ان توفر فيها ماء الشرب والكهرباء وأقيمت فيها الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية ويعنى ذلك ان تراجع الهجرة الى الحضر يقاله في نفس الوقت زيادة في معدل سكان الريف والريف في حد ذاته يعانى من ضغط سكاني كبير تمام كما يعانى منه الحضر هذا في الوقت الذى زادت فيه تطلعات المجتمع الريفي إلى مزيد من المتطلبات فدخلت الثلاجة ثم الغسالة المسكن الريفي وزاد بالتبعية استهلاك الكهرباء ثم جاء الفيديو مضيفا نوها اخر من الاستهلاك هو استهلاك الطاقة البشرية اتى تسهر امام الفيديو ساعات طويلة من الليل كما انتشر التعليم في الريف وحمل أبناء الفلاحين الشهادات التي تؤهلهم للعمل الوظيفي في مزيد من مرافق الخدمات وتراجعت معدلات الإنتاج الزراعي والحرفي واردت المتطلبات المعيشية للفلاح فسافر الى الدول العربية سعيا وراء الرزق وجلب الملات الحرة التي تفيد اقتصاديات مصر ويعود ليبني له مسكنا جديد على النمط الحضري اشباعا لرغباته وتطلعاته ويتحول المسكن الريفي الى عمارة سكنية ويختفى الفارق العمراني بين الريف والحضر ويمتد سرطان العمران على الأرض الزراعة قادمت من الدينة من جهة والقرية من جهود أخرى حتى يلتحما معا في كيان عمراني اكبر .. وتزداد الحاجة الى المراق والخدمات وتتدخل الدولة بكل ما لديها من إمكانيات لتوفير هه الخدمات اشباعا لرغبات الجماهير.. فيستمر العمران ويثبت اقدامه وسط الرقعة الزراعية المحدودة ويستقر في الامتداد مستقطعا المزيد منها.. وتستمر الحكومات المتتالية تواجها التحديات بصفة دائمة لا تنتهي وتدخل الجامعات المناطق الريفية مستقطعة أراضي أخرى لتحتاج الى مرافق وخدمات أخرى ثم تجذب البها قطاعات أخرى من السكان لهم احتياجاتهم السكنية والخدمية وتستمر الحركة وتتفاقم المشاكل وتزداد هموم السكان..

وترتبط هموم السكان بهود الإسكان الذي عقدت له مؤتمرات والندوات ووضعت له الخطط والمشروعات كلها تتجه الى حل مشاكل الإسكان الحضري في الحضر ويبقى الإسكان الريفي في كل هذه الخطط وهذه المشروعات بعيدا عن التقديرات فالريف يتحول الى حضر والقرى تتحول الى مدن والمدن تتحول احياؤها الى قرى وجميعها تأكل ما تبقى لمصر من رقعة خضراء.

واذا كان المجتمع الريفي الذى يمثل 60% من السكان لا يخضع للخطط القومية فالمجتمع الحضري الذى يمثل 40%من السكان تهتم الدولة بإسكان حوالى 30% منه والذى يتمثل في إسكان ذوى الدخل المحدود الى ان خطط الدولة تهتم بإسكان 12% ن السكان وهنا تقوم الهيئات والمؤسسات بوضع النماذج والتصميمات لهذا النوع من الإسكان للوصول به الى اقل تكلفة ممكنة وتقدم مواطنين اكبر عدد من الوحدات السكنية في اقل مدد ممكنة وتظهر المشروعات العاجلة قبل مشروع المائة يوم في العاصمة وفى غيرها من المحافظات فتبنى الوحدات السكنية عد سنوات قليلة الى مناطق متخفة صحيا واجتماعيا وتضيع بذلك الاستثمارات التي انفقت عليها وعلى المرافق والخدمات التابعة لها وتضاف الى المدن التي تقع فيها أعباء عمرانية جديدة عليها ويستمر العمل بنفس النماذج من الإسكان الشعبي ويستمر البحث عم أنماط جديدة وتعمل أجهزة البحوث في جانب والجهات التنفيذية لا تستطيع انتظار النتائج وتستمر في بناء ما لديها من نماذج وقد تعهد الى المقاولين بالتصميم والتنفيذ وتتكرر الصورة عام بعد عام ويعلن عن انشاء الالاف المؤلفة من الوحدات السكنية ولا تلبث هذه الأرقام ان تدخل بعد فترة لتمثل حجما لمناطق سكنية متخلفة تضيف أعباء أخرى على الدولة .

وتستمر الحلقة المفرغة وتعتقد الندوات والمؤتمرات وتصدر التوصيات ولكن عجلة الزمن أسرع من ان تتوقف لتقل التوصيات الى برامج ومشروعات تتكرر الندوات وتتكرر التوصيات وتتدخل الآراء لإنقاذ الموقف بالسماح بزيادة ارتفاعات المباني بحجة وجود الأرض والاساسات والمرافق فترتفع العمارات ويزيد الضغط على المرافق والمرور وتتحول القوانين الى استثناءات فتظهر الأبراج

العالية وتتعدى الارتفاعات ما هو مرخص به ولا تتحرك الأجهزة الرقابية والتنفيذية بحجة ضروريات الحياة ولشدة ازمة الإسكان وبعد فترة تنهار بعض العمارات فتقوم الدنيا وتبدا المحاكمات ومن ناحية أخرى يزداد الضغط على المرافق والخدمات فتتفاقم مشاكل المرور فتدخل الدولة بمشروعات كبيرة لبناء موقف متعددة الأدوار لحل جزء من المشكلة في الحال وهى في واقع الامر تزيد من حدتها بعد فترة قصير من الزمان وفى جانب اخر تتفاقم مشاكل النظافة وتظهر امراض الصيف فتتدخل الدولة بمشروعات كبيرة للصرف الصحي والمياه في المدن الكبرى لتفي باحتياجات من فيها واحتياجات مئات الالاف من البشر الذين يفيدون أيها سنويا ليقيموا فيها ويزيدوا من المشكلة مرة أخرى بعد فترة زمنية أخرى وتستمر التحديات ويستمر البحث عن حلول جديدة لمشاكل جديدة والحلقة لا تنتهى – وقوانين الإسكان لا تكاد توضع لعلاج هذه المشاكل حتى تتغير لمواجهة مشاكل جديدة فتفقد أهميتها وصلاحيتها وتوضع الخطط القومية للإسكان ولا تلبث ان تتحول بعد فترة وجيزة الى خلفية علمية تبدا منها دراسة أخرى لخطط أخرى فالفترة الزمنية بين التخطيط والتنفيذ قصيرة جدا لا تستطيع ان تتهيأ فيها الأجهزة المختصة او تنتظم وتظهر الازمات في العمالة التي تهاجر لجذب مزيد من العملة الحرة للدولة وتترك صناعة البناء دون المستوى وتزداد تكاليفها وتظهر الازمات في مواد البناء فتصدر القرارات والقوانين لترشيد الاستيراد وفى غفلة من الأجهزة تدخل مواد البناء الفاسدة كما دخلت الأطعمة الفاسدة وتقام العمارات ولا تلبث ان تميل او تنهار فتقوم الدنيا وتعتقد المؤتمرات والندوات للبحث عن حلول جديدة لأوضاع جديدة وفى جانب اخر تظهر الدعوة الى تنظيم مهنة الهندسة والمقاولات في الوقت الذى تهتم فيه المنظمات المهنية الهندسية بمشروعات الامن الغذائي وانشاء البنوك وشركات التامين والاستثمار وتظهر فئات متسقة تسئ الى المهنة يتبعها هجرة العمالة الفنية وهجرة الفئات الصالحة لتجذب مزيدا من العملة الحرة لدولة مع مزيد من متطلبات الحياة للأفراد وتزيد الحاجة الى الإسكان الفاخر فيزداد سعر الأرض والعمالة ومواد البناء كما تزداد مدد وأسعار تراخيص أبناء ثم تتدخل القوانين وتتكرر لتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر وهى في واقع الامر تزيد من الخلافات بينهما ويزداد الاقبال على اقتناء الحدات السكنية سواء للاستعمال او للادخار وتزداد نسب الوحدات المقفلة او الت تؤجر مفروشة واصحابها في الخارج كنوع من الاستثمار وتبقى الوحدات القديمة بإيجاراتها التي لم تتغير منذ الستينات لا تساعد على اهتمام المالك او المستأجر وينهار جزء كبير من الثروة القومية من المباني القديمة وللحل تقوم الدولة بإصدار القوانين واللوائح للصيانة والإصلاح ثم تحاول ان تنقذ هذه القوانين واللوائح فتصدم بعدم توافر الشركات والتنظيمات المهنية فتدعو الى انشاء شركات للصيانة لا تلبث ان تتحول الى شركات للاستثمار وانشاء المباني الفاخرة.

ومع كل هذه الضغوط تزداد الحاجة الى الإسكان فيظهر الإسكان العشوائي بعيدا عن كل العيون او في ظل العيون المقفلة وتتطور المشاكل ويبدا السعي لإيجاد حلول لها بدءا بالسماح لأصحاب الأرض بامتلاكها ثم مدها بالمرافق والخدمات العامة وتتكرر اصورة كل خمس سنوات تقريبا تتغاضى الدولة عن الأخطاء الناتجة عن شدة الحاجة الى الإسكان وتنتقل المشكلة في بعض المدن الكبيرة الى احياء الموتى في الجبانات ثم الى المباني التاريخية والاثرية فتنها عمارتها وتظهر مشاكل جديدة ويبدا السعي لإيجاد حلول جديدة وتستمر احاقة وتبدا الحلول بالتخطيط والدراسات في جميع المجالات وتتدخل الشركات الأجنبية بمساعدتها المالية والفنية وتقدم المجلدات وتنتهى بتوصيات جديدة بضرورة وضع برامج تنفيذية فعالة لإنقاذ المواقف دون مساهمة في عمليات الإنقاذ ..

وتستمر هموم السكان وتجتمع الندوات ليدافع كل مسئول عن وجهة نظره وانجازات ويدلى المتخصصون كل بفكر وآرائه من واقع تجاربه وتصوراته الخاصة في جوانب المالية والتشريعية اوو التخطيطية او التصميمية او الجوانب الاقتصادية واجتماعية وتتعدد المجالس النوعية والقومية والهيئات الاستشارية لتصدر توصيات جديدة بآراء جديدة لنفس المتخصصين وفى مكان اخر يهر السياسيون بأفكار متعددة الفكر السياسي قد تكون متعارضة فتتصادم او متوازية لا يمكنان تلتقى عند نقطة واحدة ويستمر البحث عن الحل بين كل هذه الآراء والاتجاهات ويتوه بعدها المسئولون عن اتخاذ القرارات وتختلط عليهم الأمور وقد يكون في ذلك ظاهرة صحية لتبادل الآراء العامة والأفكار الخاصة ولكن الجانب العلمي المبنى على ابحث الموضوعي لا يزال غائبا عن تنظيم هذه اللقاءات ربما لانشغال المتخصصين بأكثر من تخصص او لغياب القاعدة البيانية التي يرجع اليها بالفكر او لغياب الأجهزة البحثية التي تسعى الى توضيح الأمور علميا على أساس من الدراسات الواقعية والتقويم الصحيح او ربما بسبب الضغط العلمي والتكنولوجي الوارد من الدول المتقدمة على الفكر المحلى بحيث لا يدع له فرصة للتحرك من الوقع الذاتي والمحلى وهذه ظاهرة حضارية تفصل ين الشعوب المتقدمة والشعوب المتخلفة لتستمر تستورد منها اقلم والروق والمأكل والملبس ووسائل الاتصال والانتقال ومع كل ذلك الأفكار والقيم الغربية هذا في الوقت الذى تأتى فيه الصحوات الحضارية المقنعة من الخرج تشير الى ثرائنا وحضارتنا التي لا ندرك قيمتها التاريخية او استثمارية فتحرك عند البعض منا العاطفة القومية والحضارية وتبقى الأغلبية العظمى مشغولة بهموم السكان والإسكان.

**عرقلة المرور.. تحل المشكلة **يقول احد المخططين مم ن زاروا القاهرة أخيرا ان حل المشاكل القائمة فيها لا يتأتى الا عن عرقلة المرور واجبار الناس على ابحث عن خارج لهم خارج الرقع البنائية ويس عن طريق بناء الكباري او انشاء مواقف متعددة الطوابق او شق الأنفاق على الأقل في المراحل الأولى لتنمية العمرانية وحل مشكلة الإسكان والمرافق في المدن الكبرى هو اهمالها توفير المساكن والمرافق في أماكن أخرى خارج هذه المدن واجبار الناس على اتحرك اليها وكلما أنشئت مشروعات في المجتمعات القديمة ساعدت على استقرار الناس على الرقعة الضيقة من الوادي الأخضر ..

والمخطط هنا لا يدرك ان القرار يصدر عن المجالس المحية والتشريعية التي تتحرك في ضوء التصورات المستقبلية التي قد تتعارض مع بعض الحلول العاجلة ودائما ما تصدر القرارات التنفيذية للمشروعات العاجلة مغلفة بالفكر العمى للتخطيط الطويل الاجل دون ان توجد الأجهزة التي تحوله من دائرة الفكر الى دائرة البرامج والمشروعات والاستثمارات ثم اللوائح والتشريعات التي تضمن ربط العاجل بالأجل وهذه عملية تنظيمية إدارية تتميز بها الدول المتقدمة عن الدول المتخلفة.

وفى هموم السكان والإسكان تعيش الجامعات بمناهجها التعليمية والبحثية لا تجد امامها سبلا للتحرك لملاحقة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فالفكر داخل المؤسسات العلمية ملتزم باللائحة والمناهج التي تخضع لها جميع الجامعات التي يجمعها مجس الجامعات والجمعات هنا قد تفقد الحركة السريعة المرنة لربط النظرية بالواقع المحلى والمتغيرات السريعة ..وتبقى هموم السكان والإسكان بعد ذلك من اختصاص المجالس النوعية والقومية او المؤتمرات السنوية والندوات الدورية وليس بالتعايش المستمر معها في قاعات الدرس وصالات الرسم وأجهزة البحث التي تنقل نتائجها أولا بأول الى متخذي القرارات لينقلوها بالتبعية الى حيز البرمجة التنفيذية والموازنات السنوية والخطط الخمسية .

وتستمر هموم السكان بينما تعمل أجهزة التخطيط المتعددة لمواجهتها دون تنظيم او رابط فهي تعالج من الناحية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المركزي في وزارة التخطيط العمراني بوزارة التعمير او في جهاز تنمية القرية في وزارة الحكم المحلى وبالتالي في محليات وجميعها تسعى الى حل المشاكل اليومية للمواطنين دون الالتزام بالاستراتيجية القومية التي تستدعى توجيه التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية خارج الرقعة المأهولة بالسكان وذلك بتوفير عوامل الجذب في الخارج أولا ثم توفير عوامل الطرد من الداخل والربط بينها في عملية تنظيمية مستمرة لإعادة توزيع السكان والإسكان ومن هذا المنطلق فان نجاح إي مشروع استثماري منفذ في اطار الخطة القومية يقاس بمدى تحقيقه للاستراتيجية العمرانية للدولة تحقيقا جزئيا او كاملا فقد يكون المشروع من الناحية الشكلية ناجحا في مواجهة المشاكل العاجلة ولكنه من ناحية تحقيقه للاستراتيجية العمرانية فاشل وذلك لتضارب نتائجه النهائية مع أهداف الاستراتيجية الامر الذى يتطلب إعادة النظر في اهداف الخطط القومية التي تسعى الى زيادة الدخل القومي بنسبة معينة والخطط القومية هنا تقاس بالأرقام وما يمكن تحقيقها منها سنويا ولا تقاس بمدى تحقيق هذه الأرقام للاستراتيجية العمرانية لامتداد الرقعة السكانية خارج الوادي الضيق .

واذا كان بناء المدن الجديدة يحقق جزئية من اهداف الاستراتيجية العمرانية الا ان الاستراتيجية في حد ذاتها هي حركة قومية تتعامل مع المجتمعات القائمة كما تتعامل مع المجتمعات الجديدة بكل احجامها وبكل اغراضها وهى حركة قومية تحرك التنمية القطاعية بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية كما تحرك التنمية العمرانية بأبعادها المكانية ومفتاح الحل ليس في رسم السياسات او وضع المخططات او عقد المؤتمرات والندوات بقدر ما هو في تنظيم العملية التخطيطية عل كافة المستويات وبالتالي تنظيم الأجهزة التي تقوم بها .هذا هو الفرق بين التحضر والتخلف .

**الكتابة عن البعد المكاني في المخطط القومية**

مع كل الدراسات والبحوث التي جرت وتجرى في مجال العمارة والتخطيط العمراني فان الامر في النهاية مرهون بأهداف وبرامج الخطط القومية التي تتحدد في اطارها نوعية المشروعات ومواقعها واحجام الاستثمارات المخصصة لها والتخطيط العمراني كان ولا يزال يفهم على انه عمل هندسي لرسم الطرق وتقسيم الأراضي وتخصيص استعمالاتها كما ان معظم الدراسات والبحوث كانت تتعرض لمكونات التنمية في صورتها القطاعية دون تكامل على المستوى القومي او الإقليمي وفقدت خطط التنمية خصائصها التكاملية في اطار البعد المكاني وكان قد سبق لي ان كتبت في هذا الموضوع مقالا بعنوان اخذ مساحة كبيرة من صفحة الاهرام في 4/3/1963 وهو " زحف العمران الصناعي على الأرض الخضراء " نبت فيه الى النتائج الوخيمة التي تنتظر المدن والقرى المصرية اذا ما تركت تمتد على الأراضي الزراعية دون كبح جماحها وتوجيه التعمير الى الأراضي الصحراوية على جانبي الوادي وذلك بأنشاء تجمعات صناعية تجذب اليها الفائض من العمالة في المناطق المزدحمة وكان اول النداء فبهذا الاتجاه على صفحات الجرائد منذ ما يقرب من 23 سنة.. وكنت لا أزال مدرسا بقسم العمارة أحاول ان أقدم للرأي العام ولمتخذي القرار ما يتراءى لي من أفكار او نظريات علمية ومع هذا التحذير لم تتحرك الأمور طوال هذه المدة ومع ذك لم اتوقف عن العطاء بالكلمة المكتوبة.

وبعد انتهاء عملي بأمم المتحدة وعودتي الى مصر في نهاية عام 1979 بدأت الكتابة مرة أخرى دون تردد او تخاذل وكان لموضوع البعد المكاني في خطط التنمية القومية أهمية خاصة في عدد من المقالات التي كتبتها بعد ذلك ففي 7/6/1980 كتبت مقالا عن دور الحكم المحلى في التنمية الإقليمية ربطت فيه بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية وبين التنظيمات الإدارية لأجهزة الحكم المحلى وهكذا ولأول مرة تظهر الدعوة الى ربط التخطيط بالتنمية الإدارية فكلاهما مكل للأخر ومرة أخرى دعوت في هذا المقال الى ضرورة تكامل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية مع الجوانب العمرانية في برامج التنمية القومية وهى الدعوة التي ما زلت اعمل لها حتى نهاية عام 1985 حين تقدمت بمذكرة في هذا الشأن الى أجهزة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي وأجهزة التخطيط العمراني وأجهزة التنمية الريفية والمسئولين في القومات المسحة ندعوهم فيها الى الالتقاء على هدف واحد هو تكمل هذه الجوانب الثلاثة في خدد التنمية الخمسية التالية واخذ معهد التخطيط القومي بالمبادرة بتنظيم ندوة تضم هذه الجهات حول وثيقة العمل التي اعددتها بهذا الشأن..

ولم يتوقف القلم عن الكتابة في كل مناسبة تتاح ففي فبراير 1982 انعقد مؤتمر الاقتصاديين المصريين لمحاولة وضع الخطط الواقعية التي ترتبط بسياسة اقتصادية ثابتة لا تتبدل ولا تتغير بتغير القيادات ومع ذلك حاولت في المقال الذى نشر بهذه المناسبة في 14/2/1982 ان انبه الى أهمية البعد المكاني في خطط التنمية القومية واحاجة الى جهاز مركزي للتنمية القومية واذا كان هذا المقال قد نشر في بداية عام 1982 الا ان نتائجه بدأت تظهر في نهاية عام 1985 عندما اعلن وزير التخطيط ان الخطة الخمسية الثانية 1987-1922 سوف تبنى على أساس ثلاثة محاور رئيسية منها محور البعد المكاني وهكذا بدأت الكلمة المكتوبة تجد من يقرأها او يأخذ بها ولو بعد حين

وفى نفس الاتجاه واصلت الكتابة لحث على تكامل المشروعات الجديدة في برامج التنمية المحلية والإقليمية ومع الإصرار على ضرورة احترام ابعد المكاني لهذه البرامج ونشر مقال يدعو الى ذلك في 21/6/1982 ..بنفس الفكر ونفس الإصرار الذى كتبت به مقالاتي السابقة وبعد اقل من شهر واحد نشرت مقالا تحت عنوان " كيف نصنع خريطة مصر المستقبل " انتقدت فيه دور المكتب الاستشارية الأجنبية في وضع التخطيطات المحلية والإقليمية دون ان يكون هناك تنسيق بينها وبين الأجهزة التي تعاقدت معها الامر الذى تسبب في تشتت الدراسات وتباين الاتجاهات واهدا الجهد والمال وقد اثار هذا الوضع في نفسى مرارة دفعتني الى الكتابة عنه .ز خاصة وإنني في اثناء عملي كبيرا لخبراء الام المتحدة بالملكة العربية السعودية حاولت في عام 1975 وضع حد لمثل هذا الوضع الذى قام بعد ذلك في مصر عام 1982 ..ووضعت أسلوبا جديدا لاستقرار عمليات التنمية العمرانية على أسس ثابتة تقوم بها الأجهزة المحلية بأسلوب موحد ومفاهيم موحدة. ولم نترك مناسبة الا وكتبنا فيها بما يخدم نظرية التكامل بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتنمية العمرانية وفى عيد تحرير سيناء في 25/4/1985 كلمة عن الاستراتيجية القومية لتعمير واستراتيجية الدفاع التي تتطلب التركيز على تعمير سيناء كهدف قومي.. وعندما سنحت الفرصة للكتابة عن البعد المكاني في الخطة الخمسية الثانية (1987-1992) التي تجرى اعدادها في عام 1986 لم اتردد في ابراز الأهمية البالغة هذا الموضوع.. وكانت المناسبة حضوري الندوة التي أعدها المعهد القومي للتخطيط العمراني في ديسمبر 1985.. وعندما تحدث وزير التخطيط عن الملامح الرئيسية للخطة الخمسية الثانية أشار الى المحاور الثلاثة الرئيسية لهذه الخطة ومنها محور البعد المكاني ولك تكن صورة البعد المكاني عند سيادته كاملة الوضوح حيث انه يظهر لأول مرة في التاريخ التخطيط القومي وانتهزت هذه المناسبة لأكتب مقا مطولا عن البعد المكاني في الخطة الخمسية الثانية والقرارات الصعبة التي يجب اتخاذها لتأكيد فعاليته في التنمية القومية زوكان هذا المقا هو خاتمة المقالات التي كتبتها في عام 1985ونشر في مجلة الاهرام الاقتصادي في 30/12/1985.أحسست بعده إنني عبرت عن كل ما اردت ايضاحه في هذا الموضوع .

**الاهرام**

**4/3/1986 **

في الوقت الذي تعمل فيه الدولة بكل قواها لزيادة الرقعة الزراعية في البلاد سواء اكان ذلك عن طريق استصلاح الأراضي البور او عن طريق تعمير الصحاري وتهيئة المناطق الجديدة لاستقبال مياه السد العالي نشاهد المدن المصرية وهي تزحف مندفعة على الأراضي الزراعية مستقطعة منها مساحات شاسعة دون ما رقيب او قوة تكبح جماحها.

**حديث الأرقام**

تشير الأرقام الى مدى تضخم المدن المصرية التي زاد عدد سكانها بمقدار مرة ونصف مرة على ما كانت عليه منذ ربع قرن مضى فالمدن المصرية تستوعب في الوقت الحاضر حوالى 38% من جملة السكان بالبلاد ومع زيادة المستمرة في عدد السكان بمعدل نصف مليون نسمة في العام نجد ان معدل الزيادة في سكان المدن يبلغ حوال اربع مرات معدل الزيادة في سكان الريف وتنعكس هذه الظاهرة بدورها على الامتداد العمراني لهذه المدن على حساب ما يحيط بها من أراضي الزراعية التي لا تستطيع ان تتسع بالمعدل الذى يقابل هذا التضخم ففي الوقت الذى بلغ فيه تضخم المدن حوالى مرة ونصف مرة على ما كانت عليه من ربع قرن ونجد الأرض الزراعية قد زادت بمقدار 10%وفى نفس الوقت تدل الاحصائيات على ان المدينة المصرية بعد ذلك على حريتها في التوسع والامتداد فان ذلك سوف يكون ع حساب الأرضي الزراعية التي هي عنصر من عناصر الإنتاج بالبلاد وسوف تلتهم منها ما يقرب من 30الف فدان في الخمسين سنة القادمة وذلك اذا ما استثنينا من هذه المدن تلك التي تتيح ها الظروف ان تمتد في غير الأراضي الزراعية .

**والقرية أيضا**

اما بالنسبة للقرى فان معدل امتدادها العمراني يبلغ حوالي 1% في العام وهذه نسبة بسيطة إذا قيست بعدل الامتداد العمراني للمدينة فقد دأب امتداد القرية على ان يسير في اضيق الحدود وذلك يسبب حرص الفلاح على كل شبر من الأراضي الزراعية وهكذا أصبحت القرية المصرية كتلة سكنية متماسكة وإذا سار تخطيط القرية المصرية بعد ذلك على اساس مناطق الامتداد الجديدة دون ان يعوض عنها من المساحة الحالية للقرية شيء فان هذه القرى قد تستقطع في تخطيطيها الجديد حوالي 40 ألف فدان بمعدل عشرة افدنة للقرية الواحدة.

**الأراضي الصحراوية**

وهكذا نجد ان المدن والقرى المصرية في امتدادها في المستقبل قد تستقطع حوالي 70 ألف فدان من الأراضي الزراعية الخصبة بطميها وانتاجها الامر الذي يجب تداركه من الان في عمليات التخطيط الإقليمي في الدولة بإعادة توزيع السكان والتجمعات السكنية على حساب الأراضي الصحراوية.

ان جذور المشكلة لا تزال تكم ن في تزايد السكان في المدن وتضخم عددهم بسبب زيادة معدل الهجرة من الريف اليها عن معدل الهجرة خارج هذه البلاد وقد يستلزم التخطيط الإقليمي للبلاد بعد ذلك توزيع السان والتجمعات السكنية الى خارج المناطق الزراعية او الى حدودها الشرقية والغربية وربما تطاب هذا الاتجاه توجيه التجمعات الصناعية الجديدة الى حدود الودى الأخضر لتجذب في مدن الدتا والصعيد بدلا من ان تتجه الى الأيدي العاملة في تجمعاتها المتضخمة وبهذا يمكن تخفيف الضغط الكبير على الأراضي الزراعية ويقل كذل الزحف العمراني عليها .

**سوء حالة الإسكان**

وتدل الدراسات التحليلية في تخطيط المدن والقرى المصرية على ان المشكلة ليست في درجة التزاحم ففي السكان بقدر ما هي في سوء حالة الإسكان بها فاذا ما قدرنا الكثافات السكانية بالحد الأقصى الذى يتناسب مع ظروفنا وامكانياتنا المحلية فان الدراسات التخطيطية في هذا المجال تشير الى ان المساحة التي قد تحتاجها مضاعفة سكان المدينة في الخمسين سنة القادمة يمكن حصرها ف حدود 40%من مساحتها الحالية وطبقا لهذا التفكير يصبح معدل امتداد المدينة في المتوسط حوالى 3,3 فدان على الف نسمة ويزيد هذا المعدل الى ما يقرب من 5و4 فدان اذا ما ادخلنا في الاعتبار حسابنا لمقدار الامتداد في مساحات المناطق المفتوح والدارس والمباني التجارية والعامة.

وعلى هذا التقدير فان المساحة التي قد تستقطعها المدن الواقعة وسط الأراضي الزراعية تبلغ حوالي 12 ألف فدان في امتددها المستقبلي والمشكلة بعد ذلك تنحصر في توجيه هذه الامتدادات خاصة في الاتجاه الرأسي.

وتدل الدراسات التخطيطية كذلك على ن المساحات الحالية للقرى تستطيع ان تستوعب السكان الحاليين بها في التخطيط الجديد لها على ان يقابل امتداد هذه القرى في الاتجاه الرأسي في الدور الثاني لمبانيها السكنية كما تدل هذه الدراسات كذلك على ان المسارات الحلية للمدن تستطيع ان تستوعب في تخطيطها الجديد حوالى 15% زيادة على سكانها الحاليين ان لم يكن اكثر اذا ما اعيد تخطيطيها على أساس سلي وخطة اسكانية واضحة تصمم فيها الوحدات السكنية بحث تستوعب الحد الأدنى لمستلزمات الحياة مع تنظيم وسائل المعيشة للسكان لعمل نماذج موحدة من الأثاث تتناسب مع التصميمات المعمارية وعى ان نبنى اقتصاديات خطة الإسكان عل أساس تطور صناعة أبناء في البلاد بعمل نماذج موحدة لمختلف التركيبات المعمارية والانشائية وبذلك تنخفض تكاليف الانشاء الى اقل حد ممكن بالإضافة الى سرعة التنفيذ وسهوته.



انه لا يزال امامنا في هذا الشأن طريق طويل في مجالات الأبحاث النوعية والدراسات التخطيطية ليس فقط حتى نستطيع بناء مدننا الجديدة مع المحافظ على كل شبر من الأراضي الزراعية المحيطة بها بل حتى نستطيع بناء الريف وان نقرب فيما بين بيت الفلاح الذي ورثه منذ الاف اسنين والمعمل الذرى الذي يعمل للمستقبل.

**الاهرام 7/6/1980 **

بناءاً على توجيهات الرئيس السادات انتقلت السلطة التنفيذية الى المحافظين تأكيدا لمبدأ الحكم المحلى للأقاليم وبذلك أصبح المحافظون مسئولين مسئولية كاملة عن تنفيذ برامج التنمية الإقليمية والعمرانية لحافظاتهم ولابد وان يكون النظام الجديد للحكم المحلى قادرا على وضع الهيكل التنظيمي الإداري للأجهزة الحلية وتوصيف ارتباطاتها الوظيفية الامر الذي يهز الكيان الإداري والتخطيطي لمحافظات لتبدأ بداية جديدة على أسس جديدة وبعقلية جديدة تساير العصر والتطور.

وهنا لابد وان نوضح ان المرحلة الجيدة في نظام الحكم المحلى تتطلب جهدا خارقا للمواءمة بين تنفيذ المعالجات التخطيطية العاجلة ووضع الخطط التنفيذية المتوسطة الاجل في اطار من التخطيط الطويل الأمد ..ويعنى ذلك ان الأجهزة التخطيطية للحكم المحلى لابد وان تتحرك على مسارات ثلاثة متوازية تتحرك من نقطة انطلاق واحدة- تعالج في الخط الأول أولويات التنمية المحلية العاجلة في اطار خطط سريعة الأمد وتضع في الخط الثاني البرامج التفصيلية للتنمية الاقتصادية الاجتماعية العمرانية للسنوات الخمس القادمة وذلك كخطط متوسطة الاجل وتضع في الخط الثالث تصوراتها التخطيطية على المدى البعيد حتى عام 2000 والعمل في الخطوط الثلاثة المتوازية لابد وان يتم في صورة متكاملة تتفاعل بينها الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية وتتحدد فيها العلاقات التبادلية بين خطوط العمل الثلاثة وهذا ما يعبر عنه بالهيكل التنظيمي الديناميكي للعملية التخطيطية كعملية مستمرة تقيم نتائجها على فترات زمنية محددة لتعود نتائجها لأثراء العملية التخطيطية بجانب البيانات المنظمة والمجددة والموحدة اشكل والمضمونة.

وتواجه الإدارة المحلية لكل محتفظة في هذا الشأن جانبين أساسيين في العملية التخطيطية أولا في تحديد التكامل التخطيطي بينها وبين المحافظات لمجاورة سواء منها ذات الفائض السكاني او ما لديها وفرة من المواد الطبيعية وتحتاج الى الفائض السكاني الذي لدى غيرها وهنا لابد وان تكون التنمية الإقليمية مبنية على أساس استراتيجية قومية لموازنة الموارد البشرية بالموارد الطبيعية المتاحة.

والاساس الثاني ف العملية التخطيطية في العملية التخطيطية هو توفير الكفاءات والكوادر الفنية التي تستطيع ان تعمل في نطاق الهيكل التنظيمي الديناميكي للعملية التخطيطية بحث تعرف كل من هذه الكوادر المتخصصة وقعها ودرها في العملية التخطيطية وتنمية الكوادر الفنية في مجلات التنمية العمرانية والاقتصادية والاجتماعية لابد وان تبدا من نفس الانطلاق الأولى للعملية التخطيطية .لقد تنبه كثير من الدول النامية الى كل هذه المفاهيم وبدأت تعدل من مسارات العمل التخطيطي التقليدي في أجهزتها المحلية بحيث يصبح التخطيط عملية مستمرة ومتحركة لها ضوابطها العلمية والتطبيقية وليس موضوع دراسات وتقارير تنتهى بانتهاء اعدادها في صورة منمقة وإخراج جذاب ..وهذا ما يمارسه كثير من بيوت الخبرة الأجنبية حيث تنتهى اعمالها بانتهاء التقارير التي تقدمها في الدول النامية وتترك وراءها فراغا تنظيميا وفنيا يساعد على الالتجاء اليها مرات ومرات.



ولابد ان نشير في هذا المقام الى التجربة التخطيطية التي بدأت في مصر بعد تقسيمها الى أقاليم تخطيطية تضم كل منها محتفظات إدارية وهى تجربة في حد ذاتها تؤكد ضرورة الحركة بين المستويات التخطيطية المختلفة سواء ما كان منها على المستوى القومي او المستوى الإقليمي او المستوى الشبه إقليمي للمحافظات او المستوى المحلى للمدن والقرى وهو ما لم يتبلور بعد في الاطار المتكامل للعملية التخطيطية كما لم تتبلور بعد مقومات التنمية الشاملة بعناصرها الثلاثة المتكاملة الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية الامر الذى يتطلب تقييما لهذه التجربة الرائدة لإيجاد الصيغة الأمثل لتحديد الأقاليم التخطيطية في مصر التي تختلف في خصائصها التخطيطية عن غيرها من دول العالم التي مرت بمثل هذه التجربة.. وإذا كان لابد من تطابق التقسيمات التخطيطية مع التقسيمات الإدارية فان أساليب التنمية في الأقاليم التي تتوفر لها الموارد الطبيعية والبشرية تختلف عن أساليب التنمية في الاقاليم التي تتوافر لها الموارد الطبيعية ولا تتوافر لها الموارد البشرية وبالتبعية فإدارة الأقاليم الأولى لابد وان تختلف عن إدارة الأخرى وهذا ما نحتاجه في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ مصر.

**الاخبار 14/2/1982 **

من اهم ما أشار ايه السيد الرئيس محمد حسنى مبارك في خطابه يوم 26 يناير 1982 هو الحاجة الى الاستقرار والاستمرار في التنمية القومية ووضع خطط واقعية ترتبط بسياسة اقتصادية ثابتة لا تتبدل ولا تتغير بتغير القيادات الامر الذي يحتاج الى جهد كبير لتحقيقه خاصة في مراحل النمو الاجتماعي والاقتصادي لدولة وما يرتبط به من متغيرات ثقافية وسلوكية ومؤثرات دولية الامر الذي يتطلب قدرا من الحركة والمرونة في اطر ثابت لاستراتيجية ثابتة وهذا ما يعنى الاستقرار والاستمرار

**التخطيط القطاعي والقومي**

واذا بدانا بأجهزة التخطيط القطاعي في كل وزارة نجد انها تحاول بقدر إمكاناتها ان تقدم دراستها ومراياتها المستقبلية تطوير وتخطيط قطاعاتها وقد يوكل البعض منها جانبيا من دراستها الى شركات استشارية عالمية بسبب العجز في كوادرها الفنية وقد ظهر ذلك في قطاعات التعمير والسياحة والإسكان والصناعة والزراعة والنقل والمواصلات والتخطيط لأى قطاع يتطرق بطبيعة الامر الى مستقبل القطاعات الأخرى وتأثيرها المباشر وغير المباشر على هذا القطاع وعندما تنتهى هذه الدراسات وتحدد على ضوئها الاستثمارات اللازمة لما تضمنه من مشروعات ترفع الى وزارة التخطيط التي تجمع كل هذه الاستثمارات في بوتقة التخطيط القومي وتخرج منها بصور أخرى تحدد في ضوء المخصصات المتاحة لكل قطاع وترجع بها بعد ذلك الى أجهزة التخطيط القطاعية لتعدل من خططها وبرامجها وهنا تتوه معالم الخطط وتتشابك البرامج وتتداخل الأرقام وتغرق أجهزة التخطيط القطاعي في دوامة المخصصات والتعليمات والقرارات الى ان يدخل عليها وزير جديد ليضيف الى هذا الوضع أفكارا جديدا .

**تحقيق الاستقرار والاستمرار**

ان تحقيق الاستقرار والاستمرار في التنمية القومية لضمان تنفيذ الخطط وواقعيتها لابد ان يرتبط باستقرار أسلوب العمل في تناول هذه الخطط وبرمجتها ومتابعتها وتقييمها من جهة وتغذيتها بنتائج البحوث النوعية والبيانات الإحصائية من جهة أخرى الامر الذى يتطلب بناء جديدا للهيكل التنظيمي للعملية التخطيطية على كافة المستويات القومية والإقليمية والمحلية والتفصيلية وتوحيد برامج البحوث النوعية ومحتوى البيانات الإحصائية بحيث يخرج الهيكل التنظيمي للعملية التخطيطية وارتباطه بالبرامج التنفيذية شاملا العلاقات الوظيفية .

وإذا كانت العملية التخطيطية تضم الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في الخطط القومية والإقليمية والمحلية والتفصيلية فهي لابد وان تضم اليها أيضا الجوانب العمرانية وهو جوانب المكانية وذلك في صورة متكاملة نظرا لأهمية المؤثرات المكانية على الجوانب الأخرى في المستويات التخطيطية المختلفة وبذلك تتم العملية التخطيطية في وقت واحد على الابعاد الزمنية المختلفة العاجلة والقصيرة والمتوسطة والطويلة الاجل شاملة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية.

وخبراء العالم من حولنا لا يزالون يبحثون عن الصيغة المثلى لتكامل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية في بوتقة واحدة على المستويات التخطيطية المختلفة وربط نتائجها بالبرامج التنفيذية التي تتولاها الأجهزة القطاعية وقد وصلت بعض دول العالم الى بعض الصيغ التنظيمية التي تضمن هذا التكام والبعض الاخر ما زال في مراحل البحث.

**جهاز مركزي**

**الحاجة الى جهاز مركزي للتنمية القومية:**

ان الاستقرار والاستمرار في التنمية القومية يتطلب في المام الأول استقرارا واستمرار لأسلوب العمل في أجهزة الدولة فكثيرا ما تتضامن بعض الأجهزة بهدف التنسيق والتكامل وتوحيد المسئولية ثم لا تلبث ان تتحلل بمسميات أخرى بهدف التخصص وتوزيع المسئوليات وهكذا يتعرض الجهاز الحكومي بين ان واخر للتنظيمات الإدارية بالضم او التقسيم او بالتكوين او الإلغاء الامر الذى لم يساعد على الاستقرار والاستمرار في العمل او في الإنتاج ..واذا قسمنا العمل في الأجهزة الحكومية الى اعمال تخطيطية وتنفيذية ومحاسبة واحصائية .واذا كان العمل التخطيطي يتم راسيا على المستويات المختلفة كما يتم افقيا بين القطاعات المختفة فهو في هذه الحالة يصبح مركزيا في التوجيه والمتابعة والتقويم ومحليا في التطبيق والتعديل. وإذا كان العمل التنفيذي يتم قطاعيا فهو يصبح مركزيا في البرمجة والمعايير والتوجيه ومحليا في التنفيذ والمتابعة. وهكذا الحال بالنسبة للعمل المحاسبي والإحصائي. من هنا يأخذ العمل التخطيطي كيانا يعادل كيان الجهاز التنفيذي والمحاسبي والإحصائي، فاذا كان لمحاسبة جهاز مركزي ه فروعه الإقليمية والمحلية في القطاعات المختلفة لتطبيق النظام المحاسبي الموحد. فان الجهاز المركزي للإحصاء والتعبئة لابد ان يكون له هو الاخر فرعه الإقليمية والمحلية في القطاعات المختفة لتطبيق نظام موحد للمعلومات وذلك عن طريق البنوك المحلية للمعلومات التي تتجمع بياناتها بنفس الأسلوب في بنك المعلومات المركزي كبديل للجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء ليغذي العملية التخطيطية. ويتطلب هذا المنطق ان يكون للتخطيط جهاز مركزي بعالج الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية لخطط التنمية القومية بحيث يكون ه هو الاخر فروعه الإقليمية التي تعمل في نطاق الأقاليم التخطيطية وفروعه المحلية الت تعمل على مستوى المدن او التجمعات الريفية.

ومن هذا المنطق يصبح جهاز التخطيط العمراني أحد عناصر الجهاز المركزي للتخطيط والتنمية حيث تتجمع فه قمم الكفاءات التخطيطية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية وتخرج عن الخطط العاجلة والقصيرة والمتوسطة والطويلة الاجل بمنطق واحد وبفكر واحد ويضع المعايير التخطيطية وأساليب العمل بها في كافة المستويات والجهاز المركزي للتخطيط والتنمية بهذه الصورة يصبح جهازا أساسيا يتبع رياسة الدولة وتصبح بذلك المجال المتخصصة أحد الروافد اتى تغذ هذا الجهاز او بنتاجون

التخطيط إذا جازت التسمية. 

كما يصبح البنك المركزي للمعلومات هو الرافد الرئيسي الذي يغذى المستويات المختلفة للتخطيط بالبيانات الاقتصادية والسكانية والعمرانية كما يصبح الجهاز المركزي للمحاسبة والتقويم هو المقوم الأساسي للعملية التخطيطية على كافة المستويات بحيث تعمل الأجهزة الثلاثة بفكر واحد واواصر وظيفية محددة وواضحة تظهر أساليب العمل فيها بمفاهيم موحدة في كتيبات العمل التفصيلي في هذه الأجهزة. وهكذا يمكن ضمان الاستقرار في التنمية القومية.

والله المعين..



**الاهرام 21/6/1982**

في اعقاب سياسة الانفتاح انطلقت الأجهزة المختلفة تبحث عن مجالات جديدة للتنمية والاستثمار.. واندفعت معها المؤسسات والشركات من الداخل الى الخارج تبحث عن اهم المواقع لتقيم فيها منشاتها وبما يحقق رغباتها وأهدافها الخاصة دون النظر لأي اعتبارات أخرى تخطيطية او اقتصادية او اجتماعية. تهم المجتمع وتؤثر عليه وبمعنى اخر في غياب إي توجيه ملزم من الناحية التخطيطية. وقد تم ذلك بالرغم من الصيحات او الصرخات التي يتلاشى صداها اما الاغراء المالي والمنطق المالي وظهرت هذه المشروعات لتحقق أهدافها وارباحها ويدفع المجتمع نتيجة لذلك الثمن في ضغط المرور ..في تشبع المرافق العامة في تلوث البيئة وترتفع الأبراج شاهقة وسط الاطلال وبأحداث ما في العصر من تكنولوجيا وبأيدي العمال الأجانب سواء اكانت مخالفة للوائح او بتصاريح خاصة وبعد هور الاثار السلبية هذا الاتجاه تبدا المعالجات تمام مثل كل المشاكل التي تواجه خطط التنمية تسببها سرعة القرار والاندفاع نحو تحقيق اهداف خاصة ثم لا تلبث ان تظهر الاثار السلبية بعد فوات الأوان ..وفى الآونة الأخيرة نرى اقبالا كبيرا على انشاء العديد من مشروعات التنمية سواء على سواحل البحر الأحمر او البحر المتوسط او في المناطق المختلفة في سيناء . والهدف من كل ذلك هو الامتداد العمراني خارج الوادي الضيق الذى كاد يختنق بالضغط السكاني الذى يقع عليه ومرة أخرى تعود نفس الصيحة الى ضرورة تكامل هذه المشروعات .فقطاع السياحة يعمل على انشاء العديد من القرى السياحية على سواحل البحر الأحمر والبحر المتوسط وقطاع التعمير من جانبه يقوم بنفس المهمة وفى خط منفصل ويأتي اليابانيون يقترحون انشاء مراكز صناعية كبيرة على ساح البحر الأحمر ويأتي غيرهم ليقيموا مشروعات زراعية وصناعية على سواحل البحر المتوسط ثم تأتى وزارة الثقافة لتبنى مراكز ثقافية في مناطق كعينة على البحر الأحمر وتربطها بمراكز سياحية دون النظر لأى اعتبارات أخرى. والسؤال الذي يفرض نفسه الان هو هل لكل قطاع ان يقوم بالتخطيط لمشروعاته الخاصة دون التكامل مع القطاعات الأخرى.. او ان هناك جهازا خاصا يقوم بالتخطيط المتكامل لمشروعات متكاملة ليقوم كل قطاع بتنفيذ ما يخصه منها ؟..

واذا صح الاتجاه الأخير فمن يكون هذا الجهاز ..هل هو تابع لجهاز الحكم المحلى او هو تابع للجهاز المركزي للتخطيط والتنمية والامر لا يزال مبهما والخيوط لا تزال متشابكة ..واذا استمر تشابكها فسوف يقوم كل قطاع بتخطيط وتنفيذ مشروعاته الخاصة دون التكامل مع القطاعات الأخرى وبعد فترة تظهر الحقيقة وتظهر الاثار ونرجع مرة أخرى الى الوراء نستوعب الدرس مرة أخرى وذلك عندما اتجهت الدولة إي تنمية المناطق الريفية بهدف الحد من الضغط السكاني على المدن الكبرى فأقيمت الجامعات الإقليمية والمصانع المحلية وغيرها من المشروعات فأكلت الأرض الزراعية وزادت من الضغط السكاني على مرافق وخدمات المدن الإقليمية وأصبحت هذه المشروعات نقمة وان كان هدفها نعمة فالاعتراض على انشاء جامعة الزقازيق في الزقازيق مثلا كان في محله وكان البديل هو انشاء جامعة الشرقية في بلبيس على الأراضي الصحراوية المتاخمة للأراضي الزراعية وبحيث تتكامل معها مشروعات صناعية وزراعية ..لأنشاء مجتمعات جديدة متكاملة على اطراف الرقعة الزراعية . ثم تبدأ عمليات التعمير المتكاملة زراعيا وصناعيا تزحف على الأراضي الصحراوية. بدلا من انشاء مدن جديدة منعزلة فالتجمعات السكنية المتوسطة مثلا لا يمكن ان تعيش في عزلة عن غيرها من التجمعات الأخرى الصغيرة والكبيرة في نسيج عمراني متكامل.



ومرة أخرى وبعد عشرات السنين نعيد نفس الدرس ..ونحن نلاحظ الان اندفاعا للتعمير نحو سواحل البحرين المتوسط والاحمر وسيناء دون تكامل تخطيطي بين قطاعات التنمية المختلفة واقرب الأمثلة مشروعات القرى السياحية التي بدا التخطيط لها منعزلة عن غيرها من الأنشطة التي تساعد على انشاء مجتمعات جديدة وان كان الهدف الأساسي من انشاء هذه اقرى هو التنمية السياحية لذلك لابد من ابحث عن مجالات أخرى للتنمية الإنتاجية من التنمية الخدمية التي تخدم التنمية السياحية في نفس الوقت وتختلف مجالات التنمية الإنتاجية والخدمية بالاختلاف الموقع والامكانيات المتاحة ..فالموقع المتميز من الوجهة السياحية قد تتوفر له مقومات أخرى للتنمية الإنتاجية او الخدمية ..وبذلك تقام مشروعات البنية الأساسية بهدف الاستيطان السكاني المتكامل .وليس بهف خدمة مشروعات منعزلة .

**الاهرام 7/7/1982 **

يظهر ان التخطيط قد أصبح من مظاهر العصر يأخذ به المتخصصون ليبنوا عليه برامجهم التنفيذية ويأخذ به غير المتخصصين ليستكملوا به اصورة المظهرية وان كانوا في واقع الامر يأخذون قراراتهم التنفيذية بعيدا عن إي تخطيط وكثيرا ما تسير العمليات التنفيذية في مشروع ما جنبا الى جنب مع الدراسات التخطيطية على امل اللقاء عند الانتهاء من هذه المشروعات فيصبح هناك تخطيط قد تم ومشروع قد نفذ كما أصبح التخطيط مشاعا بين المتخصصين في المجالات المختلفة..

ولنأخذ هنا مثالا في جانب واحد من جوانب التخطيط وهو التخطيط العمران الذي اخذت به الدولة منذ عام 956 وصار بعد ذك حقلا خصبا للتجارب يمارس فيه المسئولون عن قطاعات التعمير والإسكان هوايتهم الخاصة كما أصبح سلعة رائجة في سوق الاستشارات الفنية اقبلت عليها الشركات من كل انحاء العالم تعرض كل منها خبراتها الدولية والعالمية في مجلدات فاخرة ومخططات مبهرة تأخذ بالباب غير المتخصصين وتستهوى سماسرة الاعمال الاستشارية من أصحاب النفوذ والسلطان القديم وفى نهاية تصبح الصورة كالاتي:

مجموعات من الشركات الاستشارية انجليزية وامريكية وأوربية في تكتلات مع شركاء محليين من اهل الثقة لتخطيط مدن القناة بمفاهيم علمية عتيقة لا ترتبط او تتناسب مع الواقع المحلى في مصر او في غيرها من الدول النامية هذا في الوقت الذي يقيم فيه الخبراء المصريون مفاهيم معاصرة تطبق في دول عربية مرت بنفس التجربة بعد التعامل مع الشركات الأجنبية وبعد ان انتهت مخططات مدن القناة بدأ- بعكس الحال- التخطيط الإقليمي لإقليم القناة تولته شركات انجليزية من قبل الأمم المتحدة. بهدف تحديد مستقبل مدنها التي سبق ان وضعت مخططاتها هذا في الوقت الذى يقوم فيه الخبراء المصريون بتوجيه العمليات التخطيطية بالأسلوب المتكامل في دول عربية مجاورة سبقتنا كثيرا جدا في هذا المجال وتصرف الاول وتقدم الدراسات وينتهى المهرجان وعلى جانب الاخر تقوم الشركات الهولندية بوضع التخطيط الإقليمي للساح الشمالي مع شركاء محليين من اهل الثقة وذلك لتوجيه التنمية العمرانية في هذا الجزء المترامي الأطراف من الإسكندرية حتى السلوم وتصرف الاول وتقدم الدراسات وينتهى المهرجان وبعد فترة تقوم الشركات الألمانية بوضع تخطيط عمراني لمنطقة من الساحل مع شركاء مصريين ثم لا تلبث ان تنتهى لبدا دراسات تفصيلية أخرى يشارك فيها الجميع وذلك في الوقت الذى تقوم فيه جهات أخرى بأعمال تنمية أخرى في نفس الماكن دون استئذان ..ل في واد يمرحون وتظهر المشاكل التنفيذية في تنمية الساحل الشمالي وتبدا العمليات لتخطيطية مرة أخرى من جديد.

وفى جنوب الوادي تقوم شركة أمريكية ومعها شركة لبنانية وتحت رعاية الأمم المتحدة بأجراء دراسات التخطيط الإقليم الجنوبي من الوادي وللشركات اللبنانية فرصة أخرى فهي تعمل أيضا في عديد من المشروعات في مصر مستخدمة الخبرات المصرية في ديارهم دون وكيل او كفيل.. والعمل في إقليم جنوب مصر يتم مع وزارة التخطيط في الوقت الذي تعمل الشركات السابقة مع وزارة التعمير.

وعلى ساحل البحر الأحمر قامت الشركات الفرنسية أيضا بدورها لوضع دراسات للتنمية الإقليمية انتهت فيها الى ان مقومات التنمية في هذا الجزء من مصر لا يتطلب كل هذه الأهمية.. فموردها محدودة وتنميتها محدودة ولا يوجد فيها الا مناطق محدودة للتنمية السياحية.. وانتهى مهرجان البحر الأحمر وقدمت الدراسات وصرفت المعونات.. والى الجنوب قليلا في اسوان بدأت شركة أمريكية بدروات لتنمية وادى كركر عسى ان تجد فيه خيرا لتمتد ايه يد التنمية والتعمير ولا زالت الدراسات جارية الى ان تنتهي الى كتيبات رشيقة وخرائط جميلة

وفى قلب العاصمة تقوم شركة فرنسية بوضع تصورها لتخطيط المرور بالقاهرة الكبرى كمقدمة لوضع مخططات شبكات مترو الانفاق وعلى الجانب الاخر من القاهرة تقوم شركة دنماركية بتخطيط الجيزة بعيدا عن القاهرة فلكل مخططها الخاص وكأنهما لا يمثلان كيانا واحدا.

ومع كل هذا التشتت في الدراسات والتباين في الاتجاهات يقطن المسئولون الا انه لابد من وضع دراسة قومة لتعمير مصر بمدنها واقاليمها شمالا وجنوبا وشرقا وغربا وكلفت شركة أمريكية بوضع هذه الدراسة الموسعة لتحديد خريطة مصر المستقبل ..وقدمت الدراسات ووضعت البدائل والتصورات لتنمية سيناء والوادي الجديد وساحل البحر المتوسط وساحل البحر لاحمر ومدن مصر ..خاصة القاهرة والإسكندرية ..وانتهت الدراسة الى نتيجة واحدة وهى ليس في الإمكان احسن مما كان ولا داعى للتوسع العمراني ففي الواد ومدنه متسع لأربعين مليونا اخرين ومست بذلك المدن الجديدة التي بدأت تظهر قبل هذه الدراسة واكتشفت الحقيقة واتهمت الشركة الأجنبية بعدم الصلاحية والبعد عن الواقعية بعد ثلاث سنوات من دراسات متواصلة ..

هذا في الوقت الذي تقوم فيه شركات أمريكية أخرى. بأنهاء دراستها للتنمية الإقليمية لشبه جزيرة سيناء- والتي تقو فيها ان سيناء يجب الا تستوعب اكثر من ثلاثمائة الف نسمة إي ثلث عدد سكان مصر الجدية لان الموارد غير متاحة والمؤشرات الاقتصادية كلها تؤيد هذا ويلتقى هذا الاتجاه بالدراسات الشاملة لتعمير مصر ..وبعد كل هذه التجارب وهذه المفارقات تتعاقد وزارة التعمير على دراسة التخطيط الإقليمي للوادي الجدي بعد ان اشارت الشركات الاستشارية الأجنبية الى انه لا فائدة من التنمية لان كمية المياه الجوفية فيه غير محددة المعالم واقتصاديات التنمية فيه اكبر من طاقة الاقتصاد المصري عام 2000.. ولكنها المكاتب الاستشارية ذات النفوذ والسلطان القديم عندها المبررات لكل شيء والشركات الهولندية حاضرة دائما وجاهزة للقيام بالعمل..

ومع ذلك فكل هذه الدراسات لا تزال مخزونة لا يمسها الا المقربون بعيدة عن الراي العام الفني او التخطيطي وقد حان الوقت لنشرها على العلماء والجامعات والطلبة والطلبات ليروا ماذا يدور في بلدهم من دراسات ومنجزات لقد حان الوقت لعرضها على المجال المتخصصة لتقول رايها فيها في الوقت الذى استغرقته في المال الذى انفق عليها في النتائج التي توصلت اليها ربما تحل المشاكل الاقتصادية او تخفف من مشاكل التعمير والإسكان او تساعد على تحدي النسل ..ويبدا التخطيط ..والعمران منه مرحلة جديدة بتجارب جديدة وذلك بعد صدور قانون التخطيط العمراني ملزما المحافظات بضرورة وضع مخططات المدن فيها ويبقى التساؤل عن تعريف المدن دون إجابة هل هي عواصم المحافظات او عواصم المراكز او المدن الريفية او كلها مجتمعة بما فيها القاهرة والإسكندرية والعجيب في هذا القانون انه يؤكد عدم اعتماد إي تخطيط تفصيلي لأى منطقة في مدينة ما الا بعد اعتماد تخطيطها العام اذى يحدد مستقبلها لمدة عشرين عاما مثلا كما يؤكد عدم اعتماد التخطيط العام لأى مدينة الا بعد التخطيط الإقليمي الذى تقع فيه المدينة والاقاليم التخطيطية حتى اليوم لم تستقر حدودها ولكل شيخ مجتهد طريقته ويعنى ذلك ان تخطيط منطقة ميدان محطة طنطا لن يعتمد الا اذا اعتمد تخطيط طنطا وتخطيط الإقليم الذى تقع فيه مدينة طنطا وهل هو محافظة الغربية او وسط الدلتا او الدلتا وها علمه عند المجتهدين وتبقى منطقة ميدان محطة طنطا تنتظر هذه السلسلة من التخطيطات هذا هو قانون التخطيط العمراني الذى صدر أخيرا وتمت مناقشته على كل المستويات ويظهر تساؤل اخر عن كيفية وضع كل هذه المخططات هل هي الأجهزة المحية التي لم تتهيأ لهذا العمل بعد او هي المكتب الاستشارية المحلية او الأجنبية التي تؤدى خدماتها بنفس النمط التقليدي للمخططات العامة ثم متى يمكن تغطية هذه الاعداد الكبيرة من المدن التي يبلغ عددها حسب تقدير المجتهدين 150مدينة يبدا في ثلاثين منها كيف؟ هنا يظهر سؤال اخر هل ناك استراتيجية عمرانية عامة لتوجيه هذه المخططات؟

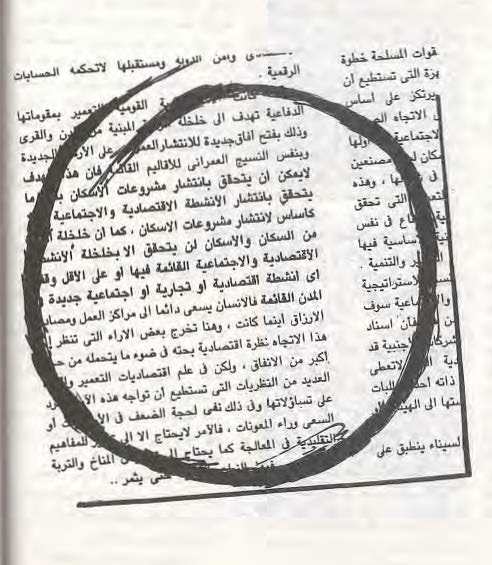
وتستمر التساؤل وتستمر التجارب والمشاكل تتفاقم ويهرب اهل الخبرة يعمرون في الدول العربية التي سبقتنا في هذا المجال ويبقى اهل الثقة يتعلمون من التجارب.

**الاهرام 25/4/1985 **

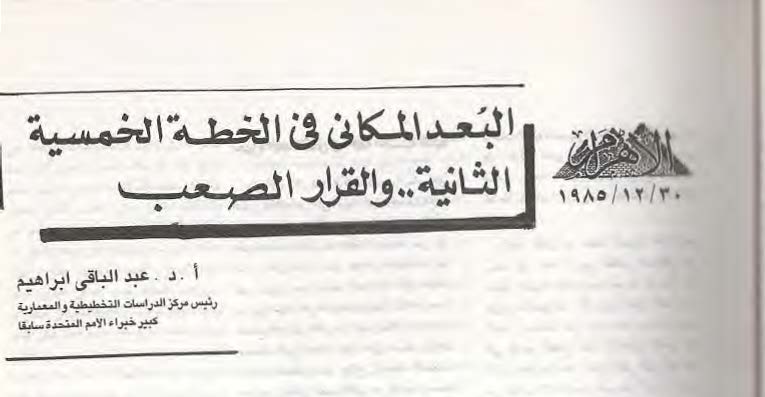
اعدت هيئة البحوث العسكرية بالقوات المسلحة ندوة عن الدراسات الاستراتيجية تعير سيناء استهلها المشير عبد الحليم أبو غزالة بكلمة موجها فيها الأنظار الى ان سيناء قد تعرضت للعديد من الغزوات كما تعرضت أيضا لعديد من الدراسات التي حان لها الوقت لان تنتقل إي حيز التطبيق والتنفيذ.

فقد تعاقبت على سيناء مجموعات من الخبراء والاستشاريين تعمل كل منها في نطاق برنامج عما خاص لع مكوناته الخاصة وله أهدافه الخاصة دون ان يكون بينها رابط او تنسيق فجامعة قناة السويس لها مراكزها الخاصة تليها أجهزة البحوث الأكاديمية ثم تليها أجهزة التخطيط العمراني ثم أجهزة الدراسات والبحوث التي تتعاقد مع الشركات الأجنبية او المحلية كل ذلك يدور حول التعرف على مقومات التنمية الإقليمية وتنتهى هذ الدراسات المتناثرة والمتداخلة والمتكررة الى جلدات ضخمة من الورق لا يقرأها الا القليل مع ما فيها من إهدار للطاقات والخبرات والآمال هذا في الوقت الذى يوجد فيه جهاز خاص بتعمير سيناء يمكن ان سكون مركزا لكل هذه الدراسات وما ينبثق عنها من برامج واستثمارات كما هو حاليا مرز لتنفيذ المشروعات .كان الهدف من الندوة التي نظمتها القوات المسلحة خطوة على الطريق الصحيح فهي من اقدر الأجهزة اتى تستطيع ان تنتقل كل الدراسات الى واقع عملي يرتكز على أساس الاستراتيجية القومية والدفاعية وفى نفس الاتجاه الصحيح توجه كل الأنشطة الصناعية والزراعية والاجتماعية وفى أولها هذه الخطوة التي أقدمت علسها وزارة الإسكان لبناء مصنعين للإسمنت الأول في جنوب سيناء والأخر في شمالها وهذه البادرة تمثل أساسا لانطلاق عمليات التعمير التي تحقق استراتيجية التنمية كما تحقق استراتيجية الدفاع في نفس وبذلك تبدا سيناء بعد توفر ابنية الأساسية فيها مرحلة أخرى اكثر تقدما واكثر سرعة في التعمير والتنمية واذا كانت سيناء تأخذ الأولوية الأولى بالنسبة للاستراتيجية الدفاعية فان مجلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية سوف تكون السند القوى لهذه الاستراتيجية ومن هنا فان اسناد دراسات التخطيط الإقليمي او العمراني للشركات الأجنبية قد تم في طار من الاعمال التقليدية التي لا تعطى للاستراتيجية حقها في دراسة وهذا في حد ذاته احد متطلبات السيادة القومية التي لا يمكن ان توكل دراستها الى الهيئات او الشركات الأجنبية .

وما يقال بالنسب للوضع الاستراتيجي لسيناء ينطق على غيرها من أقاليم مصر بمدتها وقراها فالاستراتيجية الحضرية القومية التي وضعت لمدن مصر دون قراها لم يكن لها ان تتعامل مع الاستراتيجية ولذلك ان نتائج هذه الدراسة انصبت على العوائد الاقتصادية قبل العوائد الاجتماعية وكذلك المخططات التي وضعت للعديد من المدن المصرية وعلى راسها القاهرة واسكندرية ومدن القناة وغيرها والا لما أصرت بعض الدراسات على ضرورة استنزاف كل الإمكانيات المتاحة للبناء في المدن واقرى القائمة والتي تعانى من الضغط السكاني على مبانيها ومرافقها ..والا لما أصرت بعض الدراسات على ضرورة الزيادة في ارتفاعات المباني في العديد من المناطق خاصة القاهرة والجيزة وكأنها خطة مديرة تهدم استراتيجية الدفاع التي تسعى الى خلخلة المناطق



المبنية والانتشار على اكبر مسطح ممكن من الأرض مهما كان الثمن ومهما كانت التضحيات فقيمة الأرواح هنا لا تقدر بالعائد الاقتصادي وامن الدولة ومستقبلها لا تحكمه الحسابات الرقمية .واذا كانت الاستراتيجية القومية للتعمير بمقوماتها الدفاعية تهدف الى خلخلة الرقعة المبنية من امدن والقرى وذلك بفتح افاق جديدة للانتشار العمراني للأقاليم القائمة فان هذا الهدف لا يمكن ان يتحقق بانتشار الأنشطة الاقتصادي و والاجتماعية اولا كأسس لانتشار مشروعات الإسكان كما ان خلخلة المدن من السكان والإسكان لن يتحقق الا بخلخلة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية القائمة فيها او على الأقل وقف إي أنشطة اقتصادية او تجارية او اجتماعية جديدة في المدن القائمة فالإنسان يسعى دائما الى ركز العمل ومصادر الارزاق أينما كانت وهنا تخرج بعض الآراء التي تنظر الى هذا الاتجاه نظرة اقتصادية بحته في ضوء ما يتحمله من حجم اكبر من الانفاق وكن في علم اقتصاديات التعمير وأبناء العديد من النظريات التي تستطيع ان تواجه هذه الآراء وترد على تساؤلاتها وفى ذلك نفى لحجة اضف في الإمكانيات او السعي وراء المعونات فالأمر لا يحتاج الا الى تغير للمفاهيم التقليدية في المعالجة كما يحتاج الى تغيير في المناخ والتربة التي تغرس فيها النبات الجديد حتى يثمر..

**الاهرام **

**30/12/1985**

ظهر البعد المكاني لأول مرة في تاريخ التخطيط القومي في مصر – كمحور رئيسي من المحاور الثلاثة التي تحدد الملامح الرئيسية لخطة الخمسية الثانية مع البعد السلوكي للإنسان المصري والبعد الإقليمي والدولي لمصر – جاء ذلك في كلمة السيد نائب رئيس الوزراء وزير التخطيط والتعاون الدولي التي القاها في الندوة العلمية التي نظمها معهد التخطيط القومي عن هذا الموضوع مساء الاثنين 16ديسمبر 1985 وقد اسهب السيد وزير التخطيط في شرح الجوانب الاقتصادية والاجتماعية خاصة في مجال الإنتاج والاعتماد على الذات ثم حاو سيادته بعد ذلك تفسير البعد المكاني وضرورته لاستيعاب الزيادة السكانية المنتظرة في الفترة تنفيذ الخطة الثانية والمقدر لها سبعة ملايين نسمة وقد تستطيع التجمعات السكنية القائمة من مدن وقرى استيعاب مليونين منها ولكن لابد من استيعاب الخمسة ملايين المتبقية في تجمعات سكنية جديدة تبنى على أساس المقومات الاقتصادية المتكاملة والمتنوعة الموار بنسب تحددها المقومات الجغرافية والبيئية واشار السيد الوزير الى ان التجمعات الجديدة لابد وان تبعد عن الوادي بما يسمح بالاستقرار والاستيطان وليس في صورة المدن الجديدة القريبة من المدن الكبرى او الضواحي السكنية التي تزيد من المشاكل العمرانية في المن القائمة على الا يتعدى حجم المجتمع الجديد ربع مليون نسمة وبحسبة بسيطة وصل السيد الوزير الى تحديد عدد هذه التجمعات بعشرين هذا من قبي التقدير العام لإيضاح حجم المشكلة وليس بالضرورة اعتبار هذه الأرقام نهائية فالمنطق لعلى للتخطيط الإقليمي يهدف الى إيجاد نظام حصر للتجمعات الجديدة يحد لكل منها حجمه ووظيفته في ضوء علاقته الوظيفية بالنظام الكلى اذى يحكم اللافتات بين مجموع الجدية يحد لكل منها حجمه ووظيفته في ضوء علاقته الوظيفية بالنظام الكلى الذى يحكم العلاقات بين مجموع التجمعات الجديدة في المنطقة التخطيطية الواحدة .

**غيبة البعد المكاني في الخطط السابقة.**

والبعد المكاني في الخطة الخمسية الثانية يعتبر في حقيقة الامر هو المحور الرئيس للتنمية القومية على المدى القريب والبعيد فقد اثبتت السنوات الماضية ان اغفال هذا البعد المكاني من برامج التنمية القومية السابقة بالرغم من التحذيرات المتتالية قد أدى إي تركيز كل المشاكل فبالمدن والقرى القائمة التي تعانى من داء التضخم واتزاحم بالإنفاق الضخم على المرافق العامة في الخطة الخمسية الأولى فما هو في الواقع الا نتيجة لتراكمات الماضي الذى اغفل فيه المخططون البعد المكاني في برامج التنمية المتتالية .الامر الذى تسبب في معظم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الت اصابت المجتمع ومعظم المشاكل البيئية التي اصات المدن والقرى واوصلتها الى حالة من الش التام الذى يتطلب علاجه أموالا باهظة تؤثر بالتبعية على قدرة برامج التنمية على تحقيق أهدافها ويعنى ذك ان استبعاد البعد المكاني من خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية على مر السنين الماضة كان هو السبب الأساسي في تدهور مدن وقرى مصر حضاريا وبيئيا فلمدينة ليست شوارع ومباني صماء ولكنها عضو حي يحيا ويموت بحياة وموت المجتمع الذى يعيش فيها .

**مفهوم البعد المكاني في الخطة الخمسية الثانية**

واذا كان ذكر البعد المكاني كمحور أساسي من المحاور الثلاثة التي تبنى عليها الخطة الخمسية الثانية يبعث بصيصا من الامل في المستقبل المنتظر الا ان مكونات هذا البعد في الخطة لابد وان يبنى على أساس علمي سليم ويأخذ حقه من العناية والدراسة فهو ليس رسم خريطة اقتصادية لكل محافظة يوضح عليها افة مشروعاتها سواء المقامة بمعرفة القطاع العام او الخاص او عدم إضافة مشروعات جديدة ذات الاحجام كبيرة على شريط الوادي القديم واستيعابها في مواقع جديدة لمجتمعات جديدة ولكن البعد المكاني من الناحية العلمية هو حركة مستمرة تدفع الفائض السكاني من الوادي الضيق الى المجتمعات الجديدة حركة تحكمها الروابط الاجتماعية القيمة التي تساعد على استقرار الحياة في المناطق الجديدة حركة تشدها قوة الجذب في المناطق الجدية من طرف وتدفعها قوة الطرد من الطرف الاخر في لمدن والقرى القائمة ويعنى ذلك ان تنمية المنطق الجدية لابد وان تأخذ الأولوية في برامج التنمية حتى اذا ما استقر فيها الاستيطان يم ان يتبعها تنمية المناطق القديمة واذا كان هذا المنهج العلمي قد يتعارض مع بعض الأهداف السياسة التي تحركه مجموعات الضغط من الذين ينتمون الى المدارس السياسية المختلفة الا انه هو السبيل الوحيد لأنقذ السفينة من الغرق ويعنى ذلك ان النشاط السياسي لابد وان يسعى الى ابراز الخطر الداهم الذى سوف تتعرض له مدن والقرى القائمة عاجلا او اجلا اذا استمرت الأمور فيها تسير على نفس المنوال الذى اوصلها الى حالتها الحاضرة هذا المنوال الذى اوصلها الى حالتها الحاضرة هذا المنوال الذى اتخم المدن والقرى الحالية بمشروعات الجامعات الإقليمية والمصانع المحلية والمشروعات الخدمية وما تبعها من خدمات ومرافق زادت من معدل استقطاع الأراضي التي تغذى الإنسان المصري حتى اصبح يستدين ليأكل هذا المنوال الذى مزق ارقعة الزراعية بالطرق السريعة التي جذبت على جنوبها العمران في كل مكان والذى ساعد على تركيز 40% من استثمارات الدولة في مدينة كالقاهرة تضم ريع سكان مصر هذا الفكر الذى يواجه المشاكل بالحلول العاجلة في سبيل إرضاء الرغبات الوقتية للشعب واكتسب تأييده السياسي هذا الفكر الذى يخشى الحقيقة ويخفيها عن الشعب هذا الفكر الذى يتفاعل مع متطلبات العاجلة لتسكينها دون ادراك للمشاكل المستقبلية المترتبة عليها .

والبعد المكاني في الخطة الخمسية الثانية وهو يهدف الى اعده توزيع الفائض السكاني على المناطق الجديدة كاستراتيجية عمرانية لن يتأكد الا بتوزيع الاستثمارات بالأسلوب الذى يحقق هذه الغاية وبذلك يمكن توجيه المشروعات الجدية التي يقيمها القطاع العام او اقطاع الخاص على أساس نتائج دراسات الجدوى التي تحقق كبر قدر من اهداف الاستراتيجية العمرانية اكثر منها تحقيق اكبر قدر من العائد الاقتصادي من هنا لابد من إيجاد الصيغة الاقتصادية المتوازنة التي تحكم مواقع المشروعات الجديدة فتحقيق اكبر قدر من الدخل القومي على المدى الزمنى القصير لابد وان يوازنه على الكفة الثانية تحقيق اكبر قدر من اهداف الاستراتيجية العمرانية على المدى الزمنى الطويل هنا يمكن ان يمثل البعد المكاني في الخطة الخمسية الثانية محورا مؤثرا على مستقبل مصر فيس بزيادة الدخل فقط تبنى الأمم.

**البعد المكاني والتنظيمات الإدارية**

ان فعالية البعد المكاني ى في تنفيذ الخطة الخمسية الثانية لن تظهر فقط في ارقام الخطة وخرائطها ولكنها تظهر أيضا في التنظيمات التي تساعد على تحقيق اهداف هذا البعد المكاني والمكان في مصر تتجاذبه العديد من الهيئات والمؤسسات كل منها يسعى الى تحقيق غاية واحدة تحددها اللوائح والقوانين التي تحركه ذه الهيئات والمؤسسات وان تعارضت هذه للوائح وهذه القوانين – كما هو حادث – بين قانون التخطيط العمراني وقرارات تحديد الحيز العمراني للمدن والقرى او ما هو واضح من تكرار اختصاصا الهيئة العامة للتخطيط العمراني في تنمية القرى ( اقتصاديا واجتماعيا وعمرانيا)-(واختصاصات جهاز تخطيط وتنمية القرية – أيضا- (اقتصاديا واجتماعيا وعمرانيا)او ما هو واضح في مسئولية وزارة التخطيط عن تحديد الأقاليم التخطيطية الاقتصادية وتنميتها ومسئولية وزارة التعمير في تخديد الأقاليم التخطيطية للتعمير وبناء المجتمعات الجديدة فيها .. وبعد كل ذلك يظهر دور أجهزة القوات المسلحة التي تضع الاستراتيجية الدفاعية عن كافة الأرض الصحراوية والزراعية والتي ارتأت وقف إقامة بعض المدن الجديدة لعدم مناسبة مواقعها خططها الدفاعية وهنا يمكن البحث عن دور وزارة التخطيط – او بمعنى ادق الجهاز المركزي للتخطيط –الذى يضمن فعالية البعد المكاني في تنفيذ الخطة الخمسية الثانية دون تضارب بين اختصاصات الأجهزة المعنية الت تتعامل مع المكان فالبعد المكاني في الخطة الخمسية الثانية بهذا المنطق سوف يحول المفهوم العام برامج التنمية الاقتصادية الاجتماعية الى برامج للتنمية الاقتصادية الاجتماعية والعمرانية معا وبهذا يتحقق التكامل بين جناحي التنمية بنفس المنهج وبنفس الهدف الذى تمخضت عنه دراسات خبراء الأمم المتحدة منذ اكثر من اثنى عشر عاما ..

**البعد المكاني وسياسة الإسكان والتعمير**

ان البعد المكاني في الخطة الخمسية الثانية سوف يؤثر بالتبعية على سياسة الإسكان في الدولة والإسكان وهو يمثل العصب الرئيسي في بناء المجتمعات الجديدة التي يطلبها البعد المكاني في الخطة ومن هنا لابد وان ترتبط مشروعات الإسكان بمشروعات الإنتاج سواء في الوفرة او في المكان اذ لابد وان تتحول مشروعات الإسكان من مجرد اعداد الأراضي للتعمير وتوفير المواد اللازمة للبناء واطلاق العنان للقطاع الخاص ليبني كما يشاء ومن مجرد توفير اعداد من وحدات الإسكان الشعبي في المناطق في المناطق الخالية في المدن او فيما حولها الى سياسة عامة للاستيطان تربط السكن بمكان العمل في كل من المجتمعات الجديدة والقديمة مع سياسة عامة لأسس تخطيط وتصميم وبناء الإسكان الجديب بما يتناسب مع البيئة الصحراوية واستعمال المواد المحلية وتنظيم المشاركة الشعبية في عمليات البناء واكثر من ذلك الاعتماد على التكنولوجيا المتوافقة وتوفير الطاقة التي كادت تنضب في مصر كما يتطلب الامر إعادة النظر كلية في نظام الإسكان التعاوني الحالي الذى تحول الى أسلوب للمتاجرة في المساكن بعج الحصول على القروض الميسرة للبناء في إي مكان وباي أسلوب وباي نمط من هنا يمكن ربط نظام الإسكان التعاوني بنظام الإنتاج التعاوني من ناحية ونظام الخدمات التعاونية من ناحية أخرى وذلك في مستوطنات متكاملة حتى يتسع نظام الإسكان التعاوني ليغطي اكبر نسبة ممكنة في خطط الاسكان وذلك على حساب حجم الإسكان الخاص وعلى الجانب الاخر يتحول إسكان ذوى الدخل المحدود الة مفهوم اخر هو إسكان من يسعى ويعمل على زيادة الدخل من ذوى الدخل المحدود وبذلك يمكن استثمار مشروعات إسكان ذوى الدخل المحدود الذى توفره الدولة كوسيلة لزيادة الإنتاج على أساس ان الدولة تساعد من يساعد نفسه وهنا يمكن توفير اكبر عدد من الوحدات السكنية في صورة القشرة الخارجية مع ترك المساحة الداخلية للساكن ينظمها ويبنيها كيفما يشاء تبعا لجهده الخاص وعلى قدر المدخرات التي يوفرها وبذلك تستطيع الخطة الخمسية الثانية ان تضاعف من اعداد الوحدات السكنية في صورة القشرة بنفس تكافل الوحدات السكنية الكاملة وهنا تكمن أهمية عامل الاقتصاد في البناء سواء في مشروعات الإسكان او في مباني الخدمات او المباني العامة الت ظهر فيها الاسراف في التصميم والتنفيذ بصورة كبيرة تمثل حجما كبيرا من الفاقد في قطاع يمتص حوالى 48%من جملة الاستثمارات القومية الامر الذى يستدعى مراجعة كاملة لدور هذا القطاع في ضوء البعد المكاني للخطة الخمسية الثانية

**مصادر المعلومات لتحديد البعد المكاني في الخطة الخمسية الثانية**

البعد المكاني في الخطة الخمسية الثانية أيضا يحتم العودة الى العديد من الدراسات التي تمت في مصر في هذا الشأن ومحاولة جمعها كمراجع للدراسات التفصيلية التي سوف توضع لتحدد مكونات البعد المكاني في الخطة وهنا لابد من الإشارة الى هذا العدد الضخم من الدراسات التخطيطية التي تمت بواسطة أجهزة مختلفة محلية واجنبية في مناطق مختلفة بمفاهيم واهداف مختلفة بمفاهيم واهداف مختلفة وتمثل نماذج مختلفة لإهدار الجهد والمال في وقت تستدين فيه الدولة لتطعم ابناءها الامر الذى يستدعى جمع هذه الدراسات بواسطة أجهزة قادرة على اتعامل مع البيانات والمعلومات التي تضمنها ففيها حصيلة وافرة يمكن ان كون قاعدة أساسية للمعلومات التي تساعد على توضيح البعد المكاني في الخطة الخمسية الثانية فهاك دراسة السياسة القومية للتعمير والتي تكلفت مليونا ونصف المليون دولار من المعونة الفنية الامريكية ونصف مليون جنيه مصري من الحكومة المصرية وتزدحم بها ادراج الجهاز المركزي للتعمير بوزارة التعمير ثم هناك دراسة الإسكان وصناعة البناء في مصر التي قام بها الامريكيون مع جامعة القاهرة لا تجد من يستفيد منها ودراسة التخطيط الإقليمي لمنطقة القناة التي اشترك فيها برنامج التنمية للأمم المتحدة شاملة التخطيط الصناعي والتخطيط السياحي وهناك دراسات تدريب القوى العاملة في صناعة البناء في إقليم قناة السويس بالتعاون مع المعونة الدانماركية ودراسة جدوى التكامل الزراعي في إقليم قناة والدراسة الإقليمية لبحيرة المنزلة بالتعاون مه الأمم المتحدة والدراسة الخاصة بالتخلص من الفضلات في اقليم القناة ثم دراسة التخطيط الهيكلي لمحافظة السويس بالتعاون مع المعونة النرويجية ودراسة القوى العاملة في إقليم القناة وفى جنوب مصر هناك الدراسة الإقليمية لتنمية بحيرة السد العالي بالتعاون مع اجهزة المعونة الفنية اليابانية ومشروع المزارع التجريبية بمنطقة كلابشة وعلى الجانب الشرقي لمصر هناك دراسة التخطيط الإقليمي لمحافظة البحر الأحمر بالتعاون مع وكالة التمية الفرنسية وفى الشمال هناك دراسة الساحل الشمالي الغربي وفى اغلى بقعة في مصر تمت دراسة التنمية الإقليمية لسيناء بالتعاون مع المعونة الامريكية هذا بخلاف الدراسة الإقليمية للوادي الجديد ومخططات مدن بورسعيد والاسماعيلية والسويس والعاشر من رمضان والسادات ودمياط الجديدة ثم إقليم وتجديد مخططات القاهرة وضواحيها ثم التخطيط الإقليمي لمنطقة الفرافرة ويجرى الان اعداد ويجرى الان اعداد الدراسة الاقليمية لمنطقة ميناء دمياط وما حوله وبحبسه بسيطة يمكن القول بان الدولة قد انفقت على هذه الدراسات حوالى 9 مليون جنيه بالا ضافة الى قيمة المعونات الأجنبية الت بلغت حوالى 13مليون دولار و2 ميون إسترليني و9 ملايين فرنك فرنسي و10.5 مليون كرونة دنماركي و3ز7جلدر هولندي هذا بالإضافة الى تكاليف مشروعات أخرى تزخر بها مخازن وزارة التعمير ثم هناك الدراسات الإقليمية الت قامت بها وزارة التخطيط من ناحي اخرى للإقليم التخطيطي لجنوب الصعيد بالتعاون مع الأمم المتحدة وهو الإقليم الممتد من وادى النيل غربا حتى البحر لاحمر شرقا وهناك دراسات عن تخطيط النقل والمواصلات على المستوى القومي قامت بها وزارة النقل كما تقوم وزارة الزراعة من جانبها بتحديد حدود امتدادات المدن والقرى بالاستعانة بالخرائط الجوية الت يعدها مركز الاستشعار من بعد وغير كل ذللك من دراسات وما خفى كان اعظم ويعنى ذلك اهدار للجهد والما في دراسات تمس البعد المكاني لخطط التنمية القومية دون ان تجد من يستفيد منها في وضع برامج التنمية الاقتصادية الاجتماعية والعمرانية التي تتحول بالتبعية الى مشروعات واستثمارات يخصص لكل وزارة تنفيذية نصيبها منها للتنفيذ ولن يصلح هذا الحال الا بأنشاء الجهاز المركزي للتخطيط الذى تصب فيه ل البيانات والإحصاءات والمخططات العمرانية لمصر وتخرج منه برامج التنمية الاقتصادية الاجتماعية والعمرانية بصورة متكاملة والامر لا يتطلب الا التجرد من الحساسية والبيروقراطية حتى يرتفع الصالح العام فوق كل اعتبار هنا تظهر شجاعة القار قبل ان تغرق السفينة بمن عليها وان في الماضي القريب لعبرة.

ومن الغريب ان نجد عددا من الجهات الرسمية وهى تعمل منفصلة على إيجاد الصيغة العلمية والتطبيقية للبعد المكاني في خطط التنمية قومية ففي الوقت الذى يعد فيه معهد التخطيط ومى لعقد ندوة علمية تجمع كل الجهات التي تتعامل مع المكان سواء في وزارة التعمير او الحكم المحلى او الزراعة او القوات المسلحة بهدف البحث عن صيغة لمعالجة الاختصاصات المشتركة بينها ووضع الأسلوب الذى يضمن تنسيق العمل بينما تجد هناك لجنة وزارة التعمير للبحث عن صيغة أخرى لتأكيد البعد المكاني في خطط التنمية القومية كما نجد أيضا اهتما خاصا من بعض أعضاء مجلس الشورى لأعداد دراسة أخرى تحدد محاور التنمية القومية كما نجد أيضا اهتماما خاصا من بعض أعضاء مجلس الشورى لأعداد دراسة أخرى تحدد محاور التنمية العمرانية خارج المناطق المأهولة بالسكان في الوادي الضيق كما يدعى البعض الاخر قدراتهم على اعداد مخطط شامل لمصر في ستة اشهر اذا طلب منهم ذلك وغير ذلك من الاهتمامات والمحاولات المتناثرة التي لا يجمعها فكر واحد او جهاز واحد ويبقى جسد مصر حقلا للتجارب .

**البعد المكاني والتقسيمات التخطيطية والإدارية**

ويظهر البعد المكاني في خطط التنمية القومية بعد كل ذلك في اطار التنمية الاقليمية للأقاليم التخطيطية التي تحددها وزارة التخطيط ويعنى ذلك ان تأكيد البعد المكاني في التنمية القومية لابد وان يرتبط بأجهزة التنمية الإقليمية الامر الذى لم يتبلور بعد في اطار الهيكل التنظيمي لأجهزة التخطيط المحلى واذا كان هناك دراسة تجرى في الوقت الحاضر لتنظيم أجهزة التخطيط القومي فقد سبق ان اعدت دراسات أخرى لتنظيم أجهزة التخطيط المحلى قامت بها الهيئة العامة للتخطيط العمراني اخذت في الاعتبار الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية معا والمستوى المحلى في هذه الدراسة كان يتمثل في التقسيم الإداري للمحافظات لتقسيمات إدارية وعلى صعيد اخر يناقش المجلس الأعلى للحكم المحلى إعادة النظر في التقسيمات التخطيطية والإدارية القائمة بهدف إيجاد صيغة جديدة للتقسيمات التخطيطية الإدارية وقد يبق ذلك دراسات عديدة في هذا المجال ولم تلتق على صيغة واحدة في الاقاليم التخطيطية التي رسمتها وزارة التخطيط وأجرت في بعضها بعض الدراسات تتعارض مع أقاليم التنمية التي رسمتها وزارة التعمير وتجرى فيها دراساتها التخطيطية بمفهوم اخر مع ان الدراسات في كل من الجانين تتعرض لنفس الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والعمانية إي المكانية لكل إقليم وهكذا تستمر مصر حقلا لمل التجارب وسوف يبقى البعد المكاني في التنمية القومية خيالا ما لم تتحول الأقاليم التخطيطية إي أقاليم إدارية تتحقق في اطارها برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية وهنا يتحدد عدد المحافظات الإدارية بعدد الأقاليم التخطيطية ويصبح لك إقليم مجلسه المحلى ووزارته المحلية وبرامجه المحلية وعاصمته المحلية هنا ترتبط الخطط المحلية بالخطط الإقليمية بالخطط القومية .. اما المدن التي كانت عواصم للمحافظات ولم تختر كعواصم للأقاليم التخطيطية فتتحول ادارتها الى البلديات المحلية وبذلك يعود نظام البلديات مرة أخرى الى المدن المصرية ليعيد اليها وجهها الحضاري الذي فقدته على مدى القرن الماضي ويبقى هنا القرار الشجاع الذى يقر الخطة الخمسية الثانية ليقر التقسيمات التخطيطية الإدارية التي تضمن فعالية البعد المكاني لخطة ورسم الخريطة الجديدة لمصر المستقبل.. ولا يقوى على هذا إقرار الصعب الا الشجاع المؤمن بمستقبل بلده.

**الخيال العلمي كأسلوب اخر في التعبير**

كثيرا ما يقف الانسان عند نقطة لا يستطيع بعدها الإضافة الى كل ما كتبع من قبل عن موضوع محدد فكثيرا ما تحدثنا عن مشاكل القاهرة ومستقبلها العمراني ، وكثيرا ما اشرنا الى الدراسات التي اعدت لتخطيطها على سنوات مختلفة والنتيجة من كل ذلك لا تتعدى بعض المشروعات التي تعالج بعض المشاكل المرورية وخطر ببالي ان اكتب في هذا الموضوع ولكن بأسلوب الخيال العلمي حيث تصورت نفسى في عام 2اصف ما الت اليه القاهرة في هذا الوقت وحددت لنفسي يو الأول من أكتوبر عام 2لكتابة هذا التصور الذى تعرضت فيه لمشاكل الامتداد العمراني والمواصلات والإسكان والخدمات وكيف تكون عليه حياة القاهرة عام 2000اذا استمرت معالجة مشاكلها بنفس المنطق السائد عام 1985 او ما قبله وقد استلهم فنان المجلة من هذا المقال موضوعات للغلاف عبارة عن رسم لمجموعات متداخلة من الكباري التي أصبحت تسيطر على البيئة العمرانية للقاهرة وكيف اختفت تحتها المعالم الحضارية للقاهرة مع استمرار الهجرة من الريف اليها متمثلة في افلاح الذى يركب الجمال داخلا القاهرة من أوسع أبوابها فخرج هذا الرسم تعبيرا واضحا عن الحالة العمرانية التي تعانى منها القاهرة وهكذا لا يتوقف العقل حينما تعجزه الحيلة في الكتابة الموضوعية فيلجا الى التعبير بأسلوب الخيال العلمي الذى يضع فيه الكاتب كل تصوراته ومنطقه على لسان من يتخيلهم من خبراء والاستشاريين والمسئولين ..وفى هذه الاثناء يمكن للكاتب ان يمزج بين المنطق السليم والخيال الساخر الذى يعبر عن المرارة التي يحسها الاتب ولا يستطيع ان يجهر بها .

**الاهرام الاقتصادي **

**3 /9/1985**

**القاهرة 2000**

اليوم هو الأول من أكتوبر عام 2000 والدولة تستعد لاحتفالاتها القومية ولا يزال الرقم 2000 وان كان قد بدا استعماله منذ تسعة أشهر الا انه لا يزال غربيا على الاسماع فقد تعودنا على1900وكذا على مدى مئة عام انتهت في اول عام 2000 حتى ان الاستمارات الرسمية والمكاتبات لا تزال تحمل الرقم 1900 بالرغم من الاعلام المستمر منذ أكثر من عام والاحتفالات الصاخبة التي انتشرت في انحاء العالم للاحتفال بانتهاء أعوام 1900وقدوم عام 2000.

لقد استعد العالم كله لهذه المناسبة الكبيرة بالعيد من الإنجازات التكنولوجية والتي كان من أهمها توقف استعمال البنزين كوقود للسيارات الامر الذى احدث تحولا جذريا في صناعة السيارات في العالم مع انتشار صناعة الوقود الجديد الذى لا يترك اثرا يلوث البيئة ومع ذلك لا تزال السيارات تتدفق في القاهرة الكبرى تنشر هذه السموم بعد ان انخفضت نسبة استيراد السيارات الجديدة من الخارج بدرجة كبيرة لعدم توفر الوقود الجديد في مصر الامر الذى أضاف أعباء كبيرة على أصحاب السيارات التي بدت تتقادم حتى اصبح اصلاح السيارات الخاصة ضرورة يومية وهو ما أدى الى زيادة انتشار الورش الصغيرة بشكل كبير في كل مكان حتى بدا أصحاب البوتيكات يحولون محالهم إي ورش لإصلاح السيارات وذلك بالرغم من الدعوات المستمرة التي اطلقها محافظو القاهرة على مدى الخمسين عاما السابقة منذ عام 1952 بضرورة تطهير القاهرة من هذه الورش في مجمعات صناعية خارج القاهرة والتي كان من نتائجها بناء عدد من ورش الإصلاح في صحراء مدينة نصر منذ عشر سنوات ما لبث ان أغلقت أبوابها بسبب سوء حالة الطرق الموصلة اليها حتى اصبح اصلاح السيارة يحتاج الى إعادة بعد عودتها الى القاهرة بسبب سوء حالة هذه الطرق وهناك اقتراح تدره الجهات المعنية في محافظة القاهرة يهدف إي بناء مستوطنات لا صلاح السيارات تتوفر فيها مناطق الورش بجوار مناطق الاسكان والخدمات مع توفير وسائل النقل السريع اليها على شبكة سليمة من الطرق على نمط المستوطنات الجديدة التي زارها المسئولون في المحافظة منذ اكثر من خمسة عشر عاما في مدينة انقرة بتركيا في اثناء انعقاد المؤتمر الثلث لمنظمة العواصم والمدن إسلامية في ذلك الوقت .

وبهذه المناسبة فقد بدأت اثار تلوث البيئة بسبب عاد السيارات تظهر بصورة خطيرة على الهياكل الانشائية للمباني التي تقع على جوانب الكباري العلوية التي أصبحت تغطى معظم التقاطعات الرئيسية في القاهرة الكبرى وهناك اقتراح بالاستعانة بخبراء البيئة اليونانيين الذين عملوا على انقاذ معبد الاكروبوليس الذى يقع على هضبة عالية وسط أثينا بعد بداية تحلل مواد بنائه منا اثر تلوث البيئة في العاصمة اليونانية منذ عشر سنوات وان كامت نسبة هذا التلوث تقل عن نصف نسبة التلوث في القاهرة الان عام 2000 وقد صحب ظاهرة تأثر الهياكل الإنشائية للمباني على جوانب الكباري العلوية بهذه الظاهرة ارتفاع في ازمة الإسكان حيث بدا معظم سكان هذه المباني في هجرتها إي خارج المدينة وصحبت ذلك بالتبعية هجرة الأنشطة الإدارية والتجارية التي انتشرت بعد ذلك عشوائية خارج العاصمة بطريقة تشيه الإسكان العشوائي الذى كان يعالج بالمعونة الامريكية منذ اكثر من خمسة عشر عاما في مناطق حلوان وعين شمس .

ونتيجة لهجرة معظم الأنشطة التجارية والإدارية والمالية والسكنية بدا مثلث وسط القاهرة يعانى من هبوط اقتصادي ملحوظ بعد ان تفاقمت فيه مشاكل التلوث والمرور وانتظار السيارات والنقل والتفريع بالتبعية بدا الجراجات المتعددة الطوابق الت اقامتها محافظة القاهرة في اواخر القرن الماضي في منطقة الوسط تعانى من هذه الظاهرة وهناك تفكير في إعادة استعمال بعض أدوارها كأسواق مجمعة لموازنة الهبوط التجاري الذى أصاب هذه المنطقة وبهذه المناسبة تقوم محافظة القاهرة بدراسة انشاء كوبرى اعلى شارع رمسيس يوازى كوبرى 6 أكتوبر اعلى شارع الجلاء ويمتد في اتجاه واحد مخترقا ميدان رمسيس ثم شارع رمسيس حتى ميدان العباسية وذلك بعد ان تم انشاء الكوبرى العلوى في الاتجاه الاخر اعلى مترو مصر الجديدة حتى محطة كوبرى الليمون مخترقا ميدان رمسيس حتى بداية كوبرى 6 أكتوبر العابر للنيل وهناك اقتراح اخر بمد الكوبرى المقترح عبر ميدان التحرير اعلى شارع القصر العيني حتى مجرى العيون ونظرا للضغط المرورى الرهيب على طريق صلاح سالم فهناك اقتراح بإزالة الكباري العلوية على طوله من مصر القديمة حتى مطار القاهرة الجدية وانشاء طريق علوى بطول هذه المسافة وبذلك تصبح القاهرة الكبرى اكبر مدينة في اعالم تتمتع بالطرق العلوية والكباري .

ومن ناحية أخرى فقد فطنت هيئة الاثار الى الاثار الوخيمة لتلوث البيئة على المباني الاثرية التي بداة حالتها تتدهور بعد المجهودات الكبيرة التي بذلتها الهيئة منذ خمسة عشر عاما وانفقت فيها الكثير من الجهد والمال وبدا التفكير في نقل المسجد القائم عند تقاطع شارع الازهر بشارع بورسعيد الى مكان اخر بعد ان وصلت حالته الى درجة كبيرة من التدهور لم يعد صالحا لأداء الصلاة فيه وربما تستعمل هيئة الاثار مادة حديثة من البلاستيك لتغطية المباني الاثرية وهى مادة تم اكتشافها وتجربتها في ايطاليا في نهاية التسعينات وبهذه المناسبة أصدرت محافظة القاهرة بعد الاتفاق مع هيئة الاثار امرا بعدم تسيير المركبات الثقيلة في منطقة الجمالية حيث تتركز معظم الاثار الإسلامية وطلبت هيئة الاثار إعادة رصف الطرق الداخلية لهذه المنطقة بأحجار البازلت وترك قنوات لصرف مياه الامطار والرشح في محاور هذه الطرقات على نمط رصف الطرق القديمة في اوروبا .ولكن الصعوبة لا تزال قائمة بسبب عدم الانتهاء من شبكة المجاري في هذه المنطقة والتي بدا التفكير فيها منذ اكثر من عشرين عاما ومع ذلك فان انشاء الهيئة العامة لتطوير القاهرة القديمة سوف يساعد على الارتقاء بهذه المناطق اذ يحرى الان اعداد الهيكل الإداري والتنظيمي والمالي لهذه الهيئة التي بدا التفكير في انشائها منذ عشرين عاما من الدراسات الإدارية والتنظيمية والفنية وقد عاون البنك الدول في هذا المجال الى ان اصبح قيام هذه الهيئة ضرورة محة وقد يعرض امر انشائها على مجلس الوزراء قريبا حتى تبدا اعمالها في اطار الخطة الخمسية (2000/2005) وهناك اقتراح بان تحتل الهيئة الجديدة لتطوير القاهرة القديمة مبنى إدارة جامعة الازهر وذلك في ضوء المشروع الجديد الذى اقتراحه احد المكاتب الاستشارية الأجنبية لامتداد جامعة الازهر على المنطقة الباطنية بأكملها واحلال الفضيلة محل الرزيلة في هذه المنطقة الكبيرة التي استمرت اكثر من قرن مرتعا لتجار المخدرات دون ان يتخذ في امرها قرار. وفى نفس الاتجاه اقترح المكتب الاستشاري الأجنبي أسلوبا جديدا لتفريغ العاصمة من المنشآت الاقتصادية والخدمية بعد نقل وزارات التعمير والتخطيط والصناعة الى مدينة السادات فاقترح نقل وزارات التموين والتجارة والزراعة إي مدينة العاشر من رمضان ووزارات الصحة والتأمينات والقوى العاملة الى مدينة 15 مايو وأضاف في اقتراحه نقل جامعة عين شمس من العباسية الى مدينة العبور اتى بدا العمل فيها منذ عشر سنوات بأنشاء شبكات الطر والمرافق العامة مع بعض المنشآت المتفرقة من مباني الإدارة والخدمات ويعلن قريبا عن فتح باب الحجز في المجاورة السكنية الأولى في مدينة العبور على طو الطريق الصحراوي الموصل بين القاهرة وبلبيس والتي تعتبر امتدادا طبيعيا لمدينة اسلام اتى أنشئت منذ عشرين عاما شمال مينة المرج اما منشئات جامعة عين شمس الحالية فهناك اقتراح من قبل وزارة الثقافة لتحويل مبنى الإدارة والحدائق المحيطة به إي مركز ثقافة لتحويل مبنى الإدارة والحدائق المحيطة بع إي مركز ثقافي يحتوى على متحف لأثار اسرة محمد على اما باقي الكليات فتتحول الى مدر للتعلم الأساسي والثانوي والفني يسد النقص في المنشآت التعليمة منطقة الوالي والعباسية والقبة .

وعلى الجانب الغربي للقاهرة امتد شارع 26 يوليه لعبر مدينة المهندسين حتى الطريق الصحراوي الموصل بين القاهرة والإسكندرية ويعاد النظر حاليا في تخطيط المنطقة بين هذا الطريق شمالا حتى طريق الهرم جنوبا كمنطقة سكنية سياحية وبهذا الشكل تبدا المناطق المبنية للقاهرة الكبرى تطل على طريق القاهرة الاسكندرية الصحراوي غربا كما تمتد على طريق القاهرة السويس شرقا حتى الكيلو 50لتلتحم بنائيا بمدينة بدر التي بدأت تظهر بعض منشاتها على هذا الطريق هذا بالإضافة الى الزحف العمراني على الأراضي الزراعية في محافظة القليوبية بشمال ترعة الاسماعلية وشبرا ويصل تعداد القاهرة الكبرى بذلك الان وفى عام 2000 الى حوالى 18.5 مليون نسمة وليس 16 مليونا كما جاء في الدراسات التخطيطية التي وضعها الخبراء الأجانب في اوائل الثمانينيات منذ عشرين عاما.

وبهذه المناسبة تقوم الجهات المسئولة بالاتفاق مع مجموعة من المكاتب الاستشارية الألمانية لإعادة تقييم المخطط العام للقاهرة الكبرى الذي وضعه الفرنسيون منذ سبعة عشر عاما وبالتحديد عام1983 وتشير الدراسات الأولية للمجموعة الاستشارية الألمانية الى ان امتداد متروا لأنفاق في الاتجاه الجنوبي الشمالي للقاهرة قد ساعد على امتداد المدينة أكثر شمالا بعد مدينة المرج وتحاول

المجموعة الألمانية توجيه امتداد مترو الأنفاق شمالا في المناطق الصحراوية ماراً بمدينة العاشر من رمضان. وتعترض الدراسات الأولية للمجموعة الألمانية على المقترحات الفرنسية بمد شبكة مترو الأنفاق في الاتجاه المتعامد على العاصمة من شرقها إلى غربها تحت مجرى نهر النيل، وذلك لعدة اعتبارات فنية توصلت إليها المجموعة من تقييمها للمرحلة الأولى من مشروع مترو الأنفاق سواء من ناحية التشغيل أو الصيانة أو المساهمة في حل مشاكل المرور في منطقة وسط المدينة. وتقترح المجموعة الألمانية إنشاء حزام من خطوط المترو فوق الأرض حول القاهرة تتفرع منها عند محطات متعددة خطوط تصل السويس شرقا ومدينة العاشر من رمضان شمالا و١٥ مايو جنوبا و٦ اكتوبر والفيوم غرباً، وهو مشروع طموح ربما تساهم فيه مجموعة الدول الأوروبية والبنك الدولي واليابان، ويتم كهربة هذه الخطوط من شبكة كهرباء الضغط العالي بعد تنفيذ مشروع منخفض القطارة الذي بدأ الخبراء الألمان يضعون مواصفاته لطرحه في مناقصة عالمية.

أما على الجانب الإداري للعاصمة فيقترح خبراء البنك الدولي الذين يعملون حاليا في مشروع التنمية العمرانية في القاهرة منذ خمسة عشر عاما.. ضرورة ضم محافظة القاهرة ومدينة الجيزة وشبرا الخيمة في كيان ادارى واحد، بتأسيس المجلس التنفيذي للقاهرة الكبرى برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء لإقليم القاهرة الكبرى ويضم سبعة وزراء للشئون البلدية والصحة والتعليم والنقل والمواصلات والأمن والتخطيط المحلى والتموين، وذلك على ضوء الدراسات الأولية التي تقدر عدد سكان القاهرة الكبرى بعد خمسة وعشرين عاما من الآن أي عام ٢٠٢٥ بحوالي ٢٨ مليون نسمة.

ونظراً للامتداد العمراني الكبير الذي شهدته القاهرة الكبرى حتى الآن في عام ٢٠٠٠ وعلى مدى عشرين عاما. فقد أصبح من المتعذر تشغيل مطار القاهرة الدولي الذي أنشأته الشركات الفرنسية والذي أصبح داخل الرقعة العمرانية للعاصمة. فمع التطور الذى طرأ على صناعة الطيران في العالم واستعمال أنواع جديدة من الوقود الذى أدى إلى استعمال طائرات أصغر حجما وأخف حملا وأكبر سرعة مما يزيد من معدل الرحلات في النقل الجوي وما يثيره ذلك من مشاكل مرورية في الأجواء العليا ، فقد قامت بعض الشركات الاستشارية اليابانية في إعداد دراسة أولية عن مستقبل الطيران في مصر وتوزيع شبكة المطارات الدولية والمحلية فيها بحيث تبدأ المرحلة الأولى منها بإنشاء مطار دولي قرب مدينة بدر على طريق القاهرة السويس وآخر قرب الكيلو ٤٥ على طريق القاهرة الاسكندرية ، مع توفير رحلات منتظمة للتاكسي الطائر بين المطارين ، وذلك بالإضافة إلى المطارات المحلية مثل مطار بلطيم ليخدم شمال الدلتا بعد تنفيذ كورنيش البحر المتوسط بين دمياط ورشيد.

ومع الزيادة السكانية للقاهرة الكبرى وعدم وجود مناطق خضراء داخل التجمع السكاني الكبير لخلخلة الرقعة البنائية، يعد خبراء الدفاع الوطني دراسة هامة عن خطط الدفاع لهذا البحر الممتد من العمران البشرى، الآمر الذي يستدعى تفريغ مناطق شاسعة في قلب المدينة خاصة في مناطق المدافن التي أصبحت داخل الرقعة العمرانية للمدينة وتحويلها إلى مناطق خضراء وإنشاء أحزمة أمان حول الأحياء السكنية. وتقوم وزارة الرياضة - وهي وزارة جديدة أنشئت بعد الدورة الأولمبية الرابعة والعشرين التي أقيمت في سيول عاصمة كوريا الجنوبية عام ١٩٨٨ - تقوم هذه الوزارة بالاستفادة من هذه الدراسات وذلك لإنشاء مناطق رياضية في أحزمة الأمان حول الأحياء السكنية مما سوف يساعد على تنمية هذه المناطق واستثمارها الاستثمار الأمثل، الأمر الذي قد يغير من وجه القاهرة تغييرا واضحا عام ٢٠٢٥. وقد أبدت بعض الدول ومنها كوريا واليابان واستراليا - التي تستعد لأولمبياد عام ٢٠٠٤ - أبدت هذه الدول استعدادها للمساهمة في تصميم وتنفيذ المنشآت الرياضية الجديدة في أحزمة الأمان حول أحياء القاهرة الكبرى.

وفى مجال النقل العام بالقاهرة الكبرى، أبدت بعض الشركات اليابانية لوزارة النقل والمواصلات استعدادها لتحويل مركبات قطاع النقل العام لتسير بالموتورات الكهربائية كما هو مطبق حاليا في معظم بلاد العالم بدلا من الموتورات الحالية التي تعمل بالبنزين. وتتولى الوزارة دراسة الجدوى الاقتصادية لهذا الاقتراح بدلا من استيراد مركبات جديدة لتحل محل اسطول النقل العام في القاهرة الكبرى. وقد استبعد الاقتراح المقدم لاستعمال المركبات ذات الدورين لزيادة كفاءة النقل في القاهرة الكبرى نظرا لكثرة الكباري والطرق العلوية التي تغطى معظم أنحاء المدينة، الأمر الذي لا يتناسب مع تصميم المركبات ذات الدورين بالإضافة إلى ما تحتاجه هذه المركبات من نظام خاص للصيانة والتشغيل. وقد تقدمت بعض الشركات اليوغوسلافية بنموذج جديد لمركبات النقل العام بالقاهرة تشبه إلى حد كبير عربات الترام المكشوف الذي كان مستعملا في القاهرة منذ أكثر من ٥٠ عاما من الآن أي في نهاية الأربعينيات، وهي مركبات مكشوفة الجوانب وتتكون من صفوف متراصة من المقاعد الخشبية، وهو نموذج يتناسب مع البيئة المحلية والاستعمال العام وأكثر كفاءة من ناحية التشغيل والصيانة، وإن كان له متاعب في التحصيل وهو ما يحتاج إلى تنظيم خاص لحركة الصعود والنزول.

ونظرًا لما تعانيه القاهرة الكبرى من مشاكل صحية في المرافق العامة ونظرا للزيادة المستمرة في منسوب المياه الجوفية ، فقد بدأت وزارة الشئون البلدية للقاهرة الكبرى، التي أنشئت لتضم هيئات المياه والصرف الصحي والطرق والكهرباء، بدأت دراسة توفير المرافق العامة للتجمعات السكنية الجديدة خاصة التي انتشرت على جوانب طرق القاهرة السويس والقاهرة الإسماعيلية والقاهرة الفيوم، وذلك باستعمال النظم الأمريكية الحديثة التي لا تعتمد على الشبكات العامة، وهى نظم تخصص فيها وحدة مرافق لكل مجموعة سكنية تقوم بتوفير المياه الجوفية وتجميع الصرف الصحي ومعالجته كيماويا وكهربائيا وإعادة استعمال مخلفاته في زراعة الحدائق ونظافة الشوارع. هذا في الوقت الذى تعد فيه وزارة الشئون البلدية المحلية لوائح صحية جديدة تحدد فيها ضرورة استعمال ماكينة القمامة الحديثة التي توفرها البلدية لكل وحدة سكنية، وهى ماكينات تقوم بتجفيف المخلفات المنزلية وضغطها في قوالب جافة يسهل تخزينها ثم تجميعها بالوسائل الجديدة، وقد تقدمت بعض شركات الاستثمار الأمريكية بعروض لإنشاء مصانع لأجهزة القمامة المنزلية ينتج منها حوالى نصف مليون وحدة سنويا، ويبدأ تركيب هذه الوحدات في مناطق مصر الجديدة وجاردن سيتي والزمالك ومدينة نصر والمعادي والمهندسين والدقي على أن يستمر استعمال الأسلوب التقليدي القائم في جمع القمامة بالسيارات الخفيفة التي بدأ تشغيلها عام ١٩٩٤ بدلا من العربات التي تجرها الحمير وذلك في الأحياء الأخرى من القاهرة الكبرى.

وفى مجال آخر تدرس وزارة التموين المحلية التي أنشئت بالقاهرة الكبرى، نظرا لعدم كفاية المجمعات الاستهلاكية، اقتراحا لبعض الشركات الصينية بتسيير عربات خاصة لنقل المواد الغذائية المركزة أو المغلفة والمقننة في بطاقات التموين لتوزيعها على مستحقيها في مساكنهم كل أسبوع وذلك باستعمال نظام النقط في البونات التموينية التي يحصل عليها المواطنون شهريا، وهي عربات تشبه إلى حد كبير السيارات التي كانت تحمل صناديق زجاجات المياه الغازية حتى نهاية القرن الماضي. ويمكن استبدال صناديق زجاجات التموين الفارغة بغيرها مملوءة وهي من البلاستيك الأحمر والأخضر تبعا لنوعية التموين المدعم أو النصف مدعم. وهو نظام تم تطبيقه في عديد من المدن الكبرى في الصين ودول جنوب شرق آسيا. وقد يؤدى هذا النظام خلال عشر سنوات وحتى عام ٢٠١٠ إلى اختفاء عربات اليد ومحلات الخضار والجزارة وبعض محلات البقالة والمخازن والمجمعات الاستهلاكية التي قد تتحول إلى مخازن ومراكز تحميل لسيارات التموين كما حدث في عديد من دول أوربا الشرقية. ومع ذلك لا تزال وزارة التموين المحلية تدرس امكانية نقل سوق الجملة من السبتية إلى عدد من أسواق الجملة على الحزام الخارجي للقاهرة الكبرى يجرى الآن إعدادها بالتعاون مع مؤسسة أسواق الجملة بالنمسا.

هذا وتظهر في جريدة القاهرة اليومية التي بدأ صدورها في يناير عام ١٩٩٩ الارشادات اليومية عن استعمال المياه والكهرباء في ضوء المقننات المخصصة يوميا للأحياء المختلفة للقاهرة الكبرى بعد أن زاد معدل الاستهلاك منها عن المعدل العالمي ، بحيث تخصص لكل حي الأيام الخاصة بالغسيل أو الاستحمام أو تشغيل موتورات رفع المياه إلى الخزانات العليا ، كما تظهر فيها مواعيد مرور عربات التموين في الشوارع المختلفة ومواعيد تحصيل استهلاك المياه والكهرباء والتليفونات وذلك باستعمال نظام النقط في البونات التي يحصل عليها المواطنون من الإدارات المختصة . وقد أصبح نشر هذه الارشادات لازما لبرامج الإذاعة والتلفزيون بقنواته الأربع بعد إضافة قناة خاصة بالإرشادات الإدارية والصحية والتموينية المعمول بها في أجهزة الحكومة المحلية ، والارشادات الفنية في التشغيل والصيانة والتجديد وهى برامج بدأت تنتشر في الدول الآسيوية والأفريقية، وقناة أخرى لمحو الأمية بعد صدور القرارات الجديدة لعدم سفر العمال المصريين إلى الخارج إلا بعد اجتيازهم للمرحلتين الأولى والثانية من برنامج محو الأمية وعدم تشغيل العمالة في الداخل إلا بعد اجتيازهم للمرحلة الاولى من هذا البرنامج ، وذلك بالإضافة إلى برنامج الارشادات الخاصة بسلوكيات العمال في الخارج والزى المناسب لهم ، وذلك بعد القرارات الأخيرة التي اتخذتها بعض دول جنوب أوروبا وبعض الدول المستوردة للعمالة المصرية بعدم السماح بدخول العمال إلا بذي خاص توافق عليه هذه الدول الأمر الذى زاد من أعباء مصانع الملابس الجاهزة للعمال .

ومع التقدم الملحوظ في نظم التحكم في حركة المرور في مدن العالم وانتشار استعمال الأجهزة الأوتوماتيكية والإشعاعية في هذا المجال الأمر الذى أدى إلى اختفاء رجل المرور من معظم دول العالم، إلا أن حالة المرور بالقاهرة لم تتغير كثيرا منذ تشغيل خريجي الجامعة لتنظيم حركة المرور في القاهرة الكبرى بدلا من عساكر المرور منذ بداية عام ١٩٩٧، والذى صحبه تغيير في زي رجل المرور والشرطي والذى أصبح يتكون من بنطلون أزرق فاتح وقميص لنبي بكم طويل شتاء ونصف كم صيفا مع كاب وحذاء أسود شتاء وكاب أبيض وحذاء أبيض صيفا وذلك مثل الصورة التي كان عليها شرطي المرور في اليونان وإيطاليا وسويسرا في الأربعينات من القرن الماضي والذى تحولت ملابسهم الآن في عام ٢٠٠٠ ليحملوا الأجهزة اللاسلكية مع أجهزة الانطلاق الرأسي والأفقي مثل الرجل الطائر الذى ظهر في حفل افتتاح أولمبياد لوس أنجلوس منذ تسعة عشر عاما في امريكا. ومع تفاقم حركة المرور في القاهرة الكبرى وما تسبب عنه من زيادة في اعداد السيارات القديمة التي أنتجت قبل عام ١٩٩٦ عندما بدأ التحول في استعانا الوقود الجديد للسيارات، بدأت تظهر في شوارع القاهرة بعض السيارات الكهربائية اليابانية الصغيرة التي تجرى على ثلاث عجلات مثل سيارة مستر شميث التي أنتجتها ألمانيا في الخمسينات من القرن الماضي، وإن كان هذا النوع من السيارات لا يزال مرتفع الثمن وقليل السرعة نسبيا إلا أن الدولة في صدد إصدار قانون بخفض الجمارك عليها إلى ٢٥٪؜ من ثمنها حتى يمكنها أن تنافس السيارات الأخرى وتحل محلها مستقبلا وهو ما يتناسب مع حالة الطرق وسعتها في القاهرة الكبرى. وهذا وتعيد وزارة الصناعة النظر في مشروع انتاج السيارة المصرية والذي بدأته منذ خمسة عشر عاما أي عام ١٩٨٥ وتعثر انتاجه عام ١٩٩٥ عندما تحولت صناعة السيارات في أوربا وأمريكا واليابان إلى انتاج النوعيات الجديدة التي تستعمل الوقود الجديد بعد أن حدد اتحاد صناعة السيارات الدولي عام ١٩٩٦ في القرن الماضي موعدا لاستعمال السيارات الجديدة وابطال استعمال السيارات القديمة التي لا تزال تسير في شوارع القاهرة الكبرى. وتسعى مراكز البحوث التكنولوجية المصرية حاليا للبحث عن البدائل المناسبة للمستقبل العلمي في مصر بعد كل هذه التحولات التكنولوجية الكبيرة التي شملت كافة أنحاء العالم مع بداية عام ٢٠٠٠ .

ولا تزال مشكلة الإسكان في القاهرة الكبرى تطفو على معظم المشاكل الآن في عام ٢٠٠٠، فقد ازدادت مناطق الإسكان العشوائي بدرجة كبيرة حول القاهرة وعجزت عنها أجهزة التنظيم وشرطة المباني وهذا اختراع جديد ظهر في نهاية القرن الماضي، كما احتدمت مشكلة الأيدي العاملة ومواد البناء إلى درجة أن بعض المناطق في مدينة نصر خاصة المنطقة العاشرة منها لم تصلها المرافق حتى الآن في عام ٢٠٠٠ وبعد ما يقرب من عشرين عاما من تخطيطها.. وبالمثل المناطق ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥ الممتدة جنوب طريق القاهرة السويس الصحراوي. هذا وقد تقدمت العديد من الشركات اليوغوسلافية والتركية والتونسية واللبنانية بعروض إلى وزارة الإسكان لبناء آلاف الوحدات السكنية المصنعة من مواد خرسانية وحوائط من الصوف الزجاجي المقوى، وهى مادة بدأت تنتشر في صناعة البناء في أوربا وأمريكا في نهاية القرن الماضي، مع الهياكل الحديدية، كما عرضت بعض الشركات الفرنسية والانجليزية على الوزارة أسلوبا جديدا في التعمير يهدف إلى إنشاء الوحدات السكنية من الهياكل الحديدية والحوائط الخارجية فقط من الصوف الزجاجي مع التمديدات الرئيسية ، وتسلم الوحدات السكنية لأصحابها بالبيع نصف جاهزة كفراغ كبير دون تقسيم داخلي، وبذلك توفر الشركات ما يقرب من ٥٠٪؜ من الاستثمارات الأساسية في التكاليف الانشاء وتترك الوحدات النصف جاهزة بعد ذلك لأصحابها لاستكمالها بمعرفتهم وبجهودهم الذاتية من مدخراتهم وفى فترات عطلاتهم، على أن تبيع لهم الشركات نفسها التجهيزات الداخلية اللازمة وذلك في مجمعات استهلاكية للبناء تبنى على أطراف الأحياء السكنية ، يستطيع الساكن أن يجد فيها حمام القدم أو الحوض أو التمديدات الكهربائية والتي يمكنه تركيبها بسهولة معظمها من البلاستيك كما يجد فيها الحوائط الجاهزة الذى يستطيع أن يقسم بها الفراغ الكبير الذى تسلمه إلى حجرات أو مطابخ بتوجيهات بسيطة من الشركة القائمة على المشروع، وغير ذلك من مواد التشطيب . وتهدف هذه الشركات الاجنبية أيضا إلى تطبيق هذا النظام على الإسكان القديم بصورة تنظيمية وفنية أخرى.. الأمر الذي يفتح لها أسواقا كبيرة لتصريف منتجاتها عندما يبدأ المشروع وتثبت جدارته التنفيذية فتقوم هذه الشركات بتصنيع التجهيزات الداخلية في مصر برأس مال مشترك.. وقد انتشر هذا الأسلوب في بعض الدول الغربية عندما بدأ الشباب يطالب بعدم التقيد بالأنماط العقيمة والمتكررة النماذج من الوحدات السكنية المصنعة، وأن يترك له الحرية في تشكيل عشه الداخل بالأسلوب الذي يناسبه. وقد قامت شركة الهابيتات الانجليزية بتبني هذا الاتجاه منذ سبع سنوات أي عام ١٩٩٣ وانتشرت الفكرة في مشروعات اسكان الشباب في العالم. هذا وتقوم محافظة الاسماعيلية حاليا بالاتفاق مع إحدى هذه الشركات لبناء القرى والمدن السياحية شرق البحيرات المرة باستعمال الطابع الأندلسي أو التونسي في العمارة السياحية وهو طابع انتشر منذ قرن في المدن الساحلية للبحر المتوسط وفى أمريكا الجنوبية.

وفى هذا المجال تساهم القوات المسلحة بمجهود كبير بعد أن أنشئ فيها جهاز خاص بمشروعات الإسكان الكبرى، وكانت قد بدأت بهذه التجارب حول منطقة الاستاد بمدينة نصر وشمال المطار الدولي وتستمر التجربة الآن في مدينة العبور وعلى الأراضي الممتدة غرب وشمال طريق القاهرة الإسماعيلية الصحراوي. وفى هذه الاتجاهات بدأت تظهر المجمعات التجارية الكبيرة التي يغطى الواحد منها مساحة حوالي عشرة أفدنة تجد فيها الأسرة كل احتياجاتها من الابرة حتى السيارة وحولها مواقف شاسعة للسيارات، وهي تقع قرب مواقع محطات المترو المقترحة من قبل الشركات الألمانية لتصل القاهرة بمدينة السلام مرورًا بمدينة العبور التي التحمت الآن كحي من أحياء القاهرة، أو تصل القاهرة بمدينة ٦ أكتوبر غربا. ونظرا لوجود معظم المنشآت العسكرية الآن داخل الرقعة السكنية للقاهرة الكبرى فقد بدأ التفكير الآن في انشاء مدن عسكرية خارج القاهرة وعلى أبعاد كبيرة منها حتى لا تتكرر الصورة مرة أخرى عام ٢٠٢٥ وتمتد القاهرة لتبتلع ما حولها من منشئات عسكرية كانت أو صناعية كما يظهر الآن على صورتها الحالية عام ٢٠٠٠.

هذه هي صورة القاهرة الكبرى الآن في عام ٢٠٠٠ لم نتعرض فيها إلى التحولات السياسية أو التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي طرأت على المجتمع فيها كما لم نتعرض إلى القيم الحضارية التي طرأت على الإنسان المصري الذي دخل القرن الحادي والعشرين منذ تسعة أشهر.. ودخل بذلك عالما جديدا بكل الأبعاد..

إذا كانت هذه صورة القاهرة الكبرى الآن في أكتوبر عام ٢٠٠٠ فيا ترى كيف تكون صورة القاهرة العظمى عام ٢٠٥٠ .

**الكتابة عن العمارة**

بدأت الكتابة عن العمارة المصرية المعاصرة في ١٥/٨/١٩٦٣، عندما كتبت أول مقال، أعالج فيه موضوع الاغتراب، الذي أصاب العمارة المصرية، وضرورة البحث عن الشخصية المصرية، في العمارة المعاصرة.. والعودة إلى التراث الحضاري المعماري، كمنبع للعلم والمعرفة، وليس كمنبع للمحاكاة أو التقليد. وأشرت إلى التجارب التي قام بها المعماريون الأجانب في المنطقة العربية، محاولين إبراز الشخصية المحلية في العمارة، في الوقت الذي نحى فيه المعماريون العرب، نحو التشبع بالعمارة الغربية.. وفى هذا المقال ربطت بين العمارة، والمؤثرات الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، التي تعرضت لها الحضارة المصرية المعاصرة. ونشر هذا المقال تحت عنوان كبير امتد على خمس أعمدة من الجريدة.. وكانت أول محاولة الي أطرق فيها هذا الموضوع الهام.. الذي أصبح موضوع الساعة في أوائل الثمانينيات.. وقد تلقيت تعليقات مضادة للفكر الذي تضمنته هذه المقالة.. وكان التساؤل في ذلك الوقت، عن كيفية الوصول، إلى الصيغة المعاصرة للعمارة المصرية، المرتبطة بالتراث القومي من جهة، وبتقدم وسائل ومواد البناء من جهة أخرى.. ولم أستطع الرد على هذا التساؤل الهام.. إلا من خلال التجربة الشخصية.. فلم يكن أصحاب العمارات أو المساكن، التي نضع تصميماتها، مقتنعين بهذا الاتجاه لاسيما أنه لم يكن هناك أمامهم أمثلة حية يرجعون إليها.. فأقمت لنفسي مسكنا استغرق تصميمه سنة كاملة (١٩٦٦)، حتى وصلت إلى الصيغة المطلوبة في ذلك الوقت، تعبيرًا عن مقومات التراث المعماري القومي، واستعمال وسائل ومواد البناء السائدة.. بل وبنفس مستوى العمالة المتوفرة في ذلك الوقت. وكان هذا المسكن هو النواة التي امتدت منها أدوار عليا في الامتداد الرأسي.. ثم مبنى مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية بعد ذلك في الامتداد الأفقي.. وهذا يعتبر مثلاً حياً في تطبيق نظرية المسكن النواة ولكن بمقياس أكبر.. هنا بدأت أستقل في الفكر المعمار، وأعمقه بالاطلاع والمشاهدة والمناقشة.. ثم بالبحث والكتابة حتى نشرت كتابي عن (تأصيل القيم الحضارية في بناء المدينة الإسلامية المعاصرة) وكان ذلك في عام ١٩٨٢.

ولم يتوقف القلم عن الكتابة في هذا الموضوع على المستوى العام في الصحف والمجلات. فهو موضوع يهم العامة كما يهم الخاصة، من المفكرين والمعماريين. واستمرت بحوثي في مختلف المؤتمرات والندوات.. وكتبت في أثناء عملي بالأمم المتحدة بالسعودية في ٧/٨/١٩٧٨ مقالا تحت عنوان (نحو عمارة إسلامية معاصرة).. أشرت فيها إلى ما كتبته منذ خمسه عشر عاما، وبالتحديد مقالي السابق الذي نشر في عام ١٩٦٣ عن هذا الموضوع. كما أشرت فيها أيضا إلى اهتمام الدول العربية المجاورة بهذا الاتجاه.. وكنا نستعد في ذلك الوقت لإصدار مجلة (البناء) السعودية، التي أشرفت على إعداد الأعداد الستة الأولى منها تحريرًا واخراجاً، حتى وقفت على قدميها بعد ذلك. وفى هذا المقال أسهبت في مناقشة موضوع الأصالة في العمارة المصرية المعاصرة.. وأن العمارة لا تكون إسلامية إلا إذا مارس المجتمع، تعاليم الإسلام، منهجا عمليا وتطبيقيا. وحينئذ تظهر عمارته معبرة عن قيمة الحضارية الإسلامية.. من هنا بدأت التفكير في فصل الصفة الإسلامية عن العمارة، وربطها بالمجتمع نفسه لتسمى عمارة المسلمين، حيث يقوم الشكل على أساس المضمون، ومن هنا نضمن الدعوة إلى إحياء القيم الإسلامية في الإنسان، وبالتبعية تظهر القيم الإسلامية في العمران الذي يقيمه.. واستمر الفكر يناقش هذا المنطق تخطيطيا ومعماريا، حتى أصبح موضوعا للنشر في كتب تعالج هذا الجانب الإسلام الهام.

ولقد أثار قرار الدولة ممثلة في وزارة الثقافة والإعلام، والخاص بإحياء التراث المعماري الإسلامي فى ذلك الوقت، عدداً من التساؤلات، لأنه لم يوضح السبيل لتطبيق هذا القرار، من النواح المهنية أو العلمية.. بل بقي القرار، فى صورة توصية، من التوصيات، التي لا تجد من يأخذ بيدها إلى حيز التطبيق، أو التنفيذ. وفى ٢/٢/١٩٨٢ كتبت مقالا عن العمارة والثقافة، في محاولة لإبراز الدور الحضاري والثقافي للعمارة، التي يقولون عنها، إنها أم الفنون.. كما حاولت أن أبرز دور العمارة، الذي أغفلته الصحف بالنسبة للجوانب الأخرى للثقافة التي تهتم بها، وتنشر عنها بصفة منتظمة.. والتقصير هنا ليس تقصير الصحف، بقدر ما هو تقصير المعماري المصري نفسه، الذي لم يستطع أن يفرض نفسه، بعمله وانتاجه المميز، على الساحة الثقافية.

وفى مجال آخر، انتهزت ظاهرة انهيار العمارات في مصر، لأنبه إلى الدور الهام الذي يجب أن يقوم به المعماري، في البناء الحضاري لمصر.. وأشرت في هذا المقال إلى التخلف الذي أصاب المهنة المعمارية، وحاولت وضع بعض الأسس لتنظيم المهنة المعمارية فى مصر، أسوةً بما هو قائم فى الدول المتقدمة، والدول النامية من حولنا، على حد سواء، وكان كذلك فى ١٨/٦/١٩٨٣. وموضوع تنظيم المهنة الاستشارية، يثار على صفحات الجرائد وفى المحافل العلمية والمهنية، وكان أول مقال يطرح هذا الموضوع على الرأي العام. ثم بدأ الفكر يتعرض لانهيار التنظيم المهني للمعماريين، الأمر الذي كانت نتيجته الطبيعية انهيار العمارات.. وفى هذه الأثناء بدأ الإعداد لانعقاد المؤتمر الخامس للاتحاد الدولي للمعماريين فى القاهرة فى يناير ١٩٨٥، وكان موضوع المؤتمر (رسالة المعماري فى الحاضر والمستقبل).. وكان لابد من الإشارة إلى المعماري المصري، الذي لا يدرك رسالته فى الحاضر، أو فى المستقبل.. وإلى ضعف التنظيمات المهنية القائمة وإلى تشتيت الجهود فى أكثر من جمعية وشعبة لا يجمعها فكر واحد أو هدف واحد.. وإن ارتباط المهنة المعمارية، بنقابة المهندسين، قد أضعفها وكاد يقضى عليها. فقد تاهت التخصصات، وكلها تحت مسمى واحد، هو المهندس الاستشاري.. وبعد ذلك تتلاشى التخصصات وتتداخل.. وتهبط المهنة المعمارية.. وفى المقال الذي نشر في ٢٠/١/١٩٨٥ لأول مرة، دعوت إلى إقامة تنظيم مهني علمي متكامل، لا تتقاسمه نقابة المهندسين من جانب، وجمعية المهندسين من جانب آخر.. تنظيم قادر على جمع المعماريين فى مصر على هدف واحد.. وكنت فى ذلك الوقت أدعو إلى اجتماع موسع، يحضره كبار المعماريين فى مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية يوم ٢٣/١٢/١٩٨٤، الذي سمى بعد ذلك يوم صحوة المعماري المصري.. وكانت البداية لانعقاد المؤتمر الأول للمعماريين المصريين، فى ٢١ أبريل ١٩٨٥.. والذي انبثقت عنه لجان العمل التي أعدت للمؤتمر الثاني فى ٢٦ أبريل ١٩٨٦.. فكانت البداية لأكبر حركة معمارية فى مصر.. وهكذا تقوم الكلمة المكتوبة، بدورها، فى تنبيه الرأي العام المعماري، حتى يقف على الطريق الصحيح.. وقد نشر نفس المقال فى الأهرام الاقتصادي فى ٧/١/١٩٨٥ تحت عنوان (المعماريون آخر من يعلم) وانعقد المؤتمر الخامس للاتحاد الدولي للمعماريين بالقاهرة، يوم ٢٠ يناير ١٩٨٥. وكان ما توقعناه من قصور فى التنظيم والإدارة، الأمر الذي أثار العديد من المشاركين فى المؤتمر، الذين قل عددهم إلى سبعمئة مشترك. وكان المنتظر اشتراك سبعة آلاف.. فكانت أول بادرة لفشل المؤتمر.. وكما قلنا من قبل.. لابد من تنظيم الدار قبل دعوة الجار.. فكان الأجدى، أن نستثمر الأموال، التي أنفقت على عقد المؤتمر الدولي، فى إصلاح حالة المهنة فى مصر أولا، حتى تقف على قدميها، ثم بعد ذلك ندعو العالم ليرى ما أنجزنا، أو ما أنتجنا.. وفى ٣١/١/١٩٨٥ نشرت مقالا عن المؤتمر الخامس عشر للاتحاد الدولي للمعماريين.. (المهزلة والمأساة)، شرحت فيه مظاهر فشل المؤتمر، بسبب فشل المنظمات المحلية، فى القيام بدورها الأساسي لصالح معماري مصر أولا.. وكان هذا المقال بداية لإعداد الرأي المعماري المصري، للمشاركة في المؤتمر الأول للمعماريين المصريين، الذي قام مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية، بالإعداد له على أحسن مستوى ممكن.. وكان نحاجه حديث كل المعماريين في مصر. وعنه كتبت مقالا في ٢/٥/١٩٨٥ تحت عنوان (حول المؤتمر الأول للمعماريين المصريين)، شرحت فيه مجريات العمل في المؤتمر، والنتائج التي توصل إليها بإقامة لجان عمل تقوم بدراسة موضوعات محددة، لتقدم إلى المؤتمر الثاني، لاتخاذ القرارات التنفيذية بشأنها.. وهكذا أصبح اتحاد المعماريين المصريين، حقيقة في قلوب المعماريين المصريين، يسعون إلى إظهاره إلى حيز الوجود.

ولم يترك القلم موضوعًا آخر، يمس المعماريين أو العمارة، إلا وطرقه. فعندما صدر القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣، الذي يساوى فيه بين الأعمال الاستشارية وتجارة المواشي، بالنسبة للمناقصات والممارسات.. كتبت مقالا عن هذا الموضوع في ٧/٧/١٩٨٥ تحت عنوان (الأعمال الاستشارية وتجارة المواشي) مشيراً إلى الإهانة، التي ألحقت بالأعمال الاستشارية.. وقد صدر هذا القانون في غفلة المنظمات المهنية القائمة، التي لم تحرك ساكنا.. ولم نتردد في الكتابة عن هذا الوضع، والسعي لتصحيحه..

وفى مجال التعليم المعماري، ساهم القلم في توجيه الرأي العام إلى ضرورة الارتقاء بالعمارة مهنيا وعلميا.. ولم تتطرق المقالات، التي نشرت إلى تفاصيل المناهج العلمية لتدريس العمارة، فهي لا تهم القارئ العادي.. وقد ظهر هذا الفكر في عدد من الدراسات والبحوث، التي قدمت إلى المؤتمرات المحلية والدولية، وبخاصة مؤتمر الاتحاد الدولي للمعماريين، الذي عقد في باريس عام ١٩٨٥، وكان موضوعه تكوين المعماري، كما سبق أن قدمت دراسة مقارنة لمناهج العمارة في الجامعات العالمية والمصرية، إلى مؤتمر المهندسين العرب، الذي عقد في بغداد عام ١٩٦٤، وقد أثار كلا البحثين مقاومة قوية، من بعض الجهات العلمية، في مصر، تعرضت بسببها لبعض الضغوط النفسية، مع حداثة عملي كمدرس بالجامعة. وأذكر بهذه المناسبة الوقفة الشجاعة، التي وقفها الأستاذ حسن فتحي، دفاعا عن حرية الفكر، وحرية الكلمة، وذلك في اجتماع موسع حضره كبار المعماريين المصريين، في مقر جمعية المهندسين المعماريين عام ١٩٦٥، وهكذا تصبح الكلمة الحرة كالسهم الحاد، تصيب المتخلفين والمتخاذلين.. والبقاء في النهاية للأصلح ولكلمة الحق، المنبعثة من الضمير الحي، والقلب المفعم بالحب والصدق.

وفى هذه المناسبة، لابد وأن أذكر كلمة قصيرة، كتبتها في ١١/٨/١٩٥٦، عن ضرورة إنشاء معهد عال لتخطيط الأقاليم والمدن والقرى.. وبالرجوع إلى هذه الكلمة، التي نشرت منذ حوالي ثلاثين عاما.. ومع ما أنشئ من معاهد وأقسام لتخطيط المدن.. فإنني مع ذلك لا زلت أرى أن ما نشر في هذا الوقت، لا يزال هو الصيغة الأصلح والأوفق بالنسبة لتعليم التخطيط في مصر، والسارية في معظم جامعات العالم.

ا**لاهرام 15/8/**1963 

**محاولة للكشف عن الفلسفة التي تختفي وراء " عماراتنا " الحديثة**

في هذا المقال يرتاد الدكتور عبد الباقي ابراهيم مدرس التخطيط بكلية الهندسة بجامعة عين شمس مجالا جديدا لربط الفلسفة الاشتراكية بفن العمارة في مدننا وقُرانا وذلك من خلال التطورات السريعة التي تحدث لمجتمعنا.

في الوقت الذي تعمل فيه الدولة جاهدة على إحياء تراثنا الحضاري حتى تتبلور الشخصية القومية للشعب، تخطو الجهات المعنية في هذا السبيل خطوات واسعة موفقة في مجالات الفنون المختلفة. ولم يتخلف عن هذا الركب سوى العمارة المصرية الحديثة لا كعلم فقط ولكن كفن تنعكس عليه صورة المجتمع الاشتراكي الذي تحددت مقوماته وتبلورت معالمه. وفى الوقت الذي تسير فيه حركة التعمير والبناء في الدولة بسرعة فائقة لترسم ملامح الصورة الطبيعية للدولة في مدنها وقراها نجد هذه الملامح وقد فقدت قدرتها في أن تعبر عن مجتمعنا الجديد أو أن تنبع من تراثنا الحضاري العميق. وهكذا تكاد تفقد العمارة المصرية الحديثة شخصيتها وسط هذا الخضم من الفلسفات المعمارية المعاصرة، الأمر الذي لا تستطيع معه أن تعبر عن الذوق المعماري العام للمجتمع المتجه نحو الاشتراكية.

لقد دأبت العمارة المصرية الحديثة على أن تحصل على مقوماتها من العمارة الأجنبية وتستمد أصولها مما تجود عليها به المؤلفات الغربية دون ما تعمق أو تبصر بما قد يجود به تراثنا القومي من ذخيرة فنية وافرة. ذلك في الوقت الذي تركنا فيه رواد العمارة المعاصرة ينهلون من حضاراتنا وفلسفاتنا وتراثنا القومي ويقدمون لنا أروع الأمثلة لإمكانياتنا المعمارية التي تستمد جذورها من تراثنا العربي ومن ملامح مجتمعنا الجديد بالإضافة إلى المؤثرات المناخية المحلية فتخرج عمارة كعمارة المدينة الجامعية ببغداد والتي خططها جروبيوس وصممها مع مجموعة من معاونيه، وعمارة كعمارة مبنى السفارة الأمريكية في بغداد للمهندس جوزيه سيرت. ولا عجب بعد ذلك في أن نجد كبار المعماريين الذين زاروا القاهرة وعلى رأسهم المهندس الراحل فرانك لويد رايت وقد أبدوا أسفهم العميق لإهمالنا لتراثنا المعماري القديم.

**العمارة المعاصرة**

وطالما تردد المفهوم السطحي لاستنباط الملامح المعمارية المستمدة من التراث الحضاري على أنه طراز قومي له صفاته وقواعده. ولكن العمارة المعاصرة لم تعد تعتمد على قواعد تحدد كيانها أو تقيد حريتها فهي وإن استمدت ملامحها من التراث القومي لا تفقد حريتها تجاوبها مع أحدث الطرق الإنشائية ومع آخر ما يتوصل إليه العلم من المواد الحديثة للبناء.

والدولة وهي تسيطر على عملية البناء فى البلاد، تستطيع بأجهزتها الفنية أن توجه العمارة المصرية الحديثة فى الطريق الذي تستند فيه على تراثنا الفني فى روحه وفلسفته وليس فى الشكليات السطحية. والمجال يتسع لهذا السبيل فى المشروعات المعمارية المتكاملة سواء أكان ذلك فى مناطق الإسكان كما هو بالنسبة لمثل مدينة الفاطميين المزمع بناؤها والتي بنيت أساس التبسيط السطحي للطرز العربية. أو فى المباني العامة التي تقوم بها الدولة كما هو الحال بالنسبة لمشروع مثل مدينة الأزهر الجامعية أو غيرها من المشروعات التي يخشى من أن تجمع أطرافها من تصميمات معمارية متباينة أو ألا يخضع تخطيطها أو تصميمها إلى مجموعات متضافرة من المصممين. ومسئولية الجامعات هنا لا تقل عن دور الأجهزة الفنية فى الدولة فى هذا المجال. فالتعليم المعماري لا يزال متخلفا عن غيره من الفنون. كما أنه يعتمد إلى حد كبير على ما تقدمه المراجع الأجنبية دون اعتبار للظروف المحلية. ذلك فى الوقت الذي يعاني فيه الإنتاج الفني نقصا كبيرا فى مجال التأليف أو الأبحاث المعمارية التي تستمد أصولها من التراث القومي.

إن العمارة المصرية الحديثة لا تزال تعتمد إلى حد كبير على الانفعالات الشخصية والإحساسات الفردية، الأمر الذي لا تستطيع معه أن تلحق بالركب الاشتراكي فى الدولة أو أن ترسم البيئة الطبيعية التي تنمو فيها المجتمع الاشتراكي. وإذا كانت ملامح الاشتراكية فى العمارة قد ظهرت فى كثير من المناطق الجديدة للإسكان الاقتصادي أو المتوسط إلا أنها قد اختفت من مناطق الإسكان الخاص، وإن كانت الملامح المعمارية فى كلتا الحالتين لا تزال بعيدة عن أعماق تراثنا الفني. شأنها فى ذلك شأن المباني العامة التي تنمو فى مدننا وقرانا وتكاد تفقدها طابعها التخطيطي.

**الملكية الفردية والعمارة**

والطابع التخطيطي للمدينة المصرية مثله مثل الطابع المعماري للعمارة المصرية المعاصرة تتبلور شخصية الشعب فى ثقافته وفنه وفى طريقة حياته فى المجتمع الاشتراكي الذي تندمج فيه قطاعات الشعب المختلفة. وإذا ما تفاعلت هذه العوامل مع العوامل الطبيعية والمناخية، أصبح للمدينة طابعها التخطيطي المميز. ولما كان التقدم العلمي يجر خلفه تغييرا فى الحياة الاجتماعية التي تنعكس على التخطيط الطبيعي للمدينة فإن استقرار الطابع يعتمد على الآثار التي تمليها الظروف الطبيعية والمناخية أو المقومات التي تستمد من التراث القومي. فالطابع التخطيطي للمدينة المصرية فى تاريخها المعاصر قد تأثر بالعوامل الاقتصادية فى صور الملكية الخاصة وفى نظام تقسيم الأراضي للبناء كما تأثر بالشخصية المعمارية الفردية، وبالإمكانيات المادية لعمليات البناء الفردي، الأمر الذي خلق هذه الصورة المشوهة للمدينة المصرية لاسيما فى مناطق الامتداد الحديثة التي اختفت منها الأسس السليمة للتخطيط أو الإسكان، وأصبحت الأرض الزراعية التي كانت مصدرا هاما من مصادر غذاء المدن مسرحا للارتجال فى التخطيط.

**الكرنفال**

أما الأحياء القديمة فقد ارتفعت فيها المباني الحديثة ضاربة عرض الحائط جميع القيم الإنسانية لتراثنا القومي. فاختفت البواكى المظلمة للمشاة والفاصلة بينهم وبين حركة المرور السريع وخرجت الأبراج والشرفات مكونة نماذج مختلفة من التشكيلات والألوان والانفعالات المتباينة. وفى وسط هذا الكرنفال تلاشت أهمية المسجد كمركز للنشاط الثقافي والاجتماعي فى المدينة المصرية واقتصر على اعتباره مكانا للعبادة فقط، بعد أن حجبه عن الأنظار كثير من المباني التي آن لها أن تُزال لتسترد المساجد مكانتها ولتكون مع الأسواق المجاورة حول الساحات الكبيرة مراكز إدارية وثقافية واجتماعية تخدم الأحياء المختلفة من المدينة. وإذا كانت البلاد قد تعرضت على مر السنين لكثير من الفتوحات والحضارات بسبب موقعها بين القارات الثلاث، وإذا كانت شخصية الشعب العربي فى مصر قد تأثرت كثيرا بهذه الفتوحات وهذه الحضارات التي تركت آثارا عميقة فى المجتمع المصري وخلقت هذا التباين الظاهر بين طبقاته المختلفة. إلا أن الأمة وقد رسمت لنفسها طريق المستقبل وأخذت فى بناء شخصيتها الاشتراكية فى المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، فلا شك فى أن ذلك سوف ينعكس على الكيان الاجتماعي للمدينة ومن ثم على كيانها الطبيعي وطابعها التخطيطي. والطابع فى مفهومه هنا ليس فى تقليد الماضي أو نقلا صريحا لعمارته وتخطيطه أو تبسيطا لعناصره، ولكنه احياء لوحيه وفلسفته إما عن طريق الاختزال الفني لخصائصه المعمارية أو عن طريق تطبيق مبادئه العامة فى التصميم والتخطيط بما يتناسب مع الحاضر والمستقبل.

وإذا كان التعليم المعماري فى مصر لا يزال متخلفا عن غيره من الفنون لحداثة عهدنا به فإن تخطيط المدن كعلم لا يزال يمثل إحدى المواد الثانوية فى التعليم المعماري بالرغم من مرحلة التطور السريع التي تمر بها البلاد وتنمو فيها عشرات المدن وآلاف القرى التي تحتاج إلى جيش كبير من المخططين ليعاونوها على تحديد مستقبلها على هدى السياسة العامة للدولة.

**الاخبار 7/8/1978**

**نحو عمارة اسلامية معاصرة **

كثر الكلام أخيرا حول قرار الدولة الخاص بإحياء التراث المعماري الإسلامي. وقد دعا بعض الكتاب على صفحات الجرائد اليومية إلى ضرورة الإسهام بخطوات فنية وعلمية لتعزيز هذا الاتجاه.. وبدأ الكتاب يدلون بآرائهم في هذا الشأن. وهذا الكلام يعيدنا إلى ما كتبناه على صفحات نفس الجرائد منذ خمسة عشر عاما بالتحديد للدعوة إلى هذا الاتجاه، وقد اتهمنا أصحابنا وقتها بالرجعية تارة وبالتخلف تارة أخرى.

وكان منطقهم فى ذلك أن لا دعوة إلى الوراء بل يجب مسايرة التقدم العلمي والتحول الاجتماعي الذي يحدد السمات المعمارية للعمارة المعاصرة.

وقد بدأنا تجاربنا فى تحقيق هذا الاتجاه كبرهان عملي أمام المعماريين بأن الدعوة ليست إلى التخلف ولكن إلى التقدم العلمي والاجتماعي والعقائدي، فظهرت لنا بعض الأعمال ثم اتبعناها بكتاب نشرته حكومة الكويت عن إحياء التراث الحضاري للمدينة العربية المعاصرة سردنا فيه الفكر التخطيطي والمعماري الذي يحقق هذا الاتجاه عمليا.

ثم بدأت التجربة تظهر عمليا فى الكويت ثم فى المملكة العربية السعودية. فالأمثلة الحية أقدر على الإقناع من الحديث عنها.. فان من رأى ليس كمن سمع.. ونحن بصدد إصدار مجلة (البناء) السعودية التي تسعى إلى تأكيد هذا الاتجاه.

**القرارات.. ليست السبيل**

لقد أثير هذا الموضوع كثيرا في مؤتمرات عربية ومحلية ولكن لم يظهر أثر واضح في واقع الحياة.. ومدننا تبنى مساحة كبيرة لا نستطيع معها مواكبة هذا الفكر الجديد لإحياء التراث المعماري الإسلامي، فإصدار القرارات أو انشاء الهيئات ليس هو السبيل إلى تحقيق هذا الهدف.

فالمشكلة أساسا فى الوعي القومي والانتماء العقائدي إلى التعاليم الإسلامية أكثر منه تعبيرا عن الجوانب المظهرية.

والعمارة فى جميع العصور هي انعكاس طبيعي للمقومات الاقتصادية والحضارية والدينية للشعوب.

فإذا تعمقت فى الشعب الروح الإسلامية الصحيحة انعكس ذلك تلقائيًا على المكونات الطبيعية للمدن والعمارة..

لماذا العمارة بصفة خاصة؟ وما بالنا بالأزياء.. وهي الأخرى تمثل كرنفالا مظهرينا لا ينتمي إلى أصالتنا وعقيدتنا.

**القيم الحضارية لا تهم!!**

وواضع القرار لإحياء التراث المعماري الإسلامي لا يستطيع أن يطبقه على نفسه أو حياته الخاصة وهو لا يزال يكتسي بالزي الغربي. فلماذا تكون العمارة هي الجديرة بالانتماء؟

وإن المشكلة أعمق من هذا بكثير.. وإذا كان قرار الدولة بإحياء التراث المعماري الإسلامي لم يطبق على المدن الجديدة التي تقيمها الدولة نفسها فكيف يطبق على الأفراد والجماعات؟

فإذا أردت أن تطاع فأمر بما يستطاع.. والدعوة إلى هذا الاتجاه ليست بالكلام أو بالكتابة ولكن بالعمل وبالمثل وبالقدوة. ثم يأتى الإقناع ثم الاقتناع. إن متخذي القرار السياسي فى كثير من الأحيان لا يهمهم القيم الحضارية بقدر ما يهمهم سرعة الإنجاز والظهور وقضية هضبة الأهرام دليل على ذلك.

**صندوق مراكب الشمس **

لا شك فى أننا نعيش فترة من التخلف العلمي والحضاري وإلا لما ظهر هذا الكرنفال المعماري فى مدننا.. إننا ما زلنا نبحث عن الاقتراض من الخارج.. ليس فقط فى مجال المال ولكن أيضا فى المجالات الفنية والحضاري.. وإلا لما وجدنا هذا الصندوق الزجاجي الذي يضم مراكب الشمس قابعا بجوار الهرم الأكبر كوصمة فى جبين المعماري الإيطالي الذي أقامه أو المسئول الذي كلفه بذلك.

ولماذا نجد من جهة أخرى تراثنا الإسلامي يستعمل فى إيواء المهجرين أو ضحايا سقوط العمارات.. أو تستعمل بعض الأمثلة القيمة من الدور الإسلامية كمقار الاتحاد الاشتراكي؟

إننا فعلا نعيش فترة من التخلف العلمي والحضاري.. إننا نشاهد وزارة الإعلام تصدر التصريحات لإصدار المجلات الفكاهية والفنية التي تظهر لنا المعجزات الحضارية للكواكب.. وعلى الصفحات العريضة للصحف اليومية تظهر أخبار الإنجازات الحضارية للمطربين والمطربات والراقصين والراقصات.. وبعد ذلك تصدر وزارة الإعلام قرارا لإحياء التراث المعماري الإسلامي للقاهرة.. ربما كان ذلك لدواع سياحية أكثر من اقتناعا بالقيم الإسلامية العميقة.

**يجب.. يجب!!**

وأخطر من ذلك فهم بعض الكتاب لمفهوم العمارة الإسلامية، فالبعض يراها تبسيطا للعمارة العربية القديمة والبعض يدعو إلى ضرورة استعمال الحجر فى البناء.. والبعض يراها فى الزخارف والعقود والمشربيات.. والبعض يراها فى تأكيد القيم الحضارية للعمارة الإسلامية شكلا وموضوعا وتقدما علميا.

والبعض يكرر كلمة يجب ويجب.. دون أن يقدم المثل العملي لما يقول. وكم من يجب ظهرت في قرارات المؤتمرات وعلى صفحات الجرائد والمجلات ولم يتحقق من ورائها شيء.. فلتقدموا أيها السادة الأمثلة الحية التي تعبر عن أراءكم تصميما أو بناء وإلا فليس هناك داع لضياع الوقت في المجادلة.. فلتجتمعوا ولتناقشوا أعمالكم الفنية معا.. عسى أن تخرجوا بأفكار أكثر تقدما وأعمق فهما.

**تناقض فكرى وفني!**

ومرة أخرى إلى قرار الدولة بإحياء التراث الإسلامي لعمارة القاهرة.. الذي صدر عن وزير الإعلام. هل هو قرار ملزم كقوانين تنظيم المباني أو هو دعوة عامة إلى الالتزام كلما أمكن ذلك.. أو هو تعبير عن عدم الارتياح للحالة التي وصلت إليها العمارة في مصر.. وماذا بعد القرار؟

هل تنوى الوزارة إقامة مهرجانات معمارية كمهرجانات السينما تمنح فيها المعماريين جوائز التقدير الذهبية على لفائف البردي كالتي أهديت إلى الرواد فى عالم التمثيل أخيرا؟

هل تقوم المؤسسات العلمية بتنظيم عروض معمارية تمثل الفكر الإسلامي كما تقوم بعض الجمعيات الخيرية بتنظيم عروض الأزياء على أنغام الموسيقى وموائد المشروبات؟

إننا فعلا نعيش مرحلة من مراحل التناقض الفكري والفني والعلمي. ربما توجه الدعوة هنا إلى الحزب الجديد الذي يقيمه الرئيس السادات لوضع برنامج عملي لبناء الدولة العصرية تخطيطيا ومعماريا.. مع بنائها علميا وحضاريا وإسلاميا حتى تظهر أثار الدعوة أو قرار الدولة لإحياء التراث المعماري الإسلامي عمليا - والله ولى التوفيق.

**الاهرام 2/2/1982**

**العمارة والثقافة **

**د. عبد الباقي ابراهيم**

دائما ما تتردد العبارة التي تقول إن العمارة أم الفنون حيث تحتوي الفنون التشكيلية والموسيقية والمسرحية. ولكنها فى واقع الأمر لم تعد كذلك بعد أن فقدت العمارة المعاصرة مقوماتها الحضارية.. وإذا كانت العمارة على مر العصور تعتبر المرآة التى تنعكس على صفحاتها الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمعات فى كل عصر، وإن كانت في الوقت الحاضر قد فقدت مقوماتها الحضارية فهي بذلك تعبر عن فقدان المجتمع لجانب من مقوماته الثقافية.

فالعمارة المعاصرة لم تعد جزءا من الكيان الثقافي للمجتمع بل قوالب من الخرسانة والطوب والبياض تؤدي وظيفتها المادية دون مراعاة للجوانب الحضارية. فالإنسان المعاصر لم تعد تهمه العمارة بقدر ما تهمه الأغنية أو الرقصة أو الصورة أو القطعة الموسيقية.. من هنا كان اهتمام وسائل الإعلام بهذه الجوانب التي أصبحت المحرك الأول للحركات الثقافية فى الدول النامية - وبقيت العمارة المعاصرة بعد ذلك بعيدة عن الصورة.. لا يهتم بها أبناؤها ولا يرعاها أهلها.

إن ارتباط العمارة بالثقافة ليس ارتباطا وجدانيا أو معنويا ولكنه كذلك ارتباط عضوي، ففيها يعيش الإنسان بجسمه ووجدانه معا. والتعايش بين الإنسان والعمارة هو تعايش مستمر سواء فى مكان السكن أو مكان العمل أو مكان الترويح عن النفس.. فالعمارة إذن هي حيز يحتوي الإنسان فى حركته الداخلية أو الخارجية..

وارتباط العمارة بالثقافة كذلك ارتباط علمي يعرفه الخاصة والعامة.. هي ملتقى العلوم الهندسية فى الإنشاء والبناء.. فى المواد. والتجهيزات وهي ملتقى العلوم الفنية فى التأثيث والتنسيق فى التكوين والتشكيل. فهي فعلا ام الفنون خاصة إذا كانت ملتزمة بالخط الإسلامي فى تصميمها وتخطيطها.. فأين كل هذا مما يقام أو يقال..

إن العمارة عند المثقفين حضارة تشيّد.. وعند العلماء تاريخ يكتب.. وعند الحكماء كتاب يقرأ، وعند الحكام صروح تبنى.. وعند المتخصصين انجاز وابتكار.. فأين كل هذا مما يقام أو يقال..

طالما نسمع عن الجوائز الأدبية والمعارض الفنية.. والمهرجانات الوطنية والإقليمية للسينما والمسرح والموسيقى.. وطالما نرى الأضواء تسلط على الآهات والرقصات وطالما نقرأ الصفحات في الصحف والمجلات عن الممثلين والمثالين وعن الشعراء والنثريين، والعمارة فى كل ذلك مهجورة متروكة ليس لها من راع أو معين.. فقد أصبحت عند العامة حوائط صماء.. وعند الخاصة موردا للرزق.. وعند الحاكمين نصبا تقام..

يقول المتخلفون إن العمارة للمعماريين وهي بذلك لا تحتاج إلى عون أو معين.. بينما يرى المتقدمون أن العمارة لكل المجتمع وكل المواطنين.. فهي الأولى بالرعاية والعناية لأنها مقياس التقدم.. ومعاير الآصال والحضارة..

**بعد انهيار العمارات!**

مهما قيل عن أسباب انهيار العمارات سواء بالغش فى مواد البناء أو بعدم التقيد بأصول الصنعة أو بعدم وضع حديد التسليح الكافي أو بزيادة الأدوار عن المسموح به، أو بسبب وجود المياه الجوفية، أو التربة الطفلية، أو بسبب التواطؤ في الإجراءات التنظيمية، كل هذه الأسباب هي نتيجة حتميه لانهيار تنظيم مهنة الهندسة المعمارية والإنشائية فى مصر. والمقارنة هنا ليست بالدول المتقدمة التي بلغ فيها تنظيم المهنة مستوى رفيعا سواء فى النواحي التعاقدية أو الفنية أو الرقابية، ولكن المقارنة هنا بالدول المحيطة بنا والتي بدأت تقفز أمامنا بعد أن أنهكت قوانا وبعد أن اتجهت المنظمات المهنية المحلية إلى توظيف مواردها فى المشروعات الإنتاجية وليس فى تنمية الكفاءات الإنتاجية ولا فى تنمية الكفاءات الفنية والهندسية والتنظيمية لأعضائها.. ويؤلمنا أن تتقهقر المهنة فى مصر بعد أن كانت ركيزة التقدم الهندسي في المنطقة.

هذا فى الوقت الذي تقرم فيه الجمعيات الهندسية فى الدول المحيطة بنا بعقد الندوات التي تسعى فيها بجدية وإصرار إلى تنظيم المهنة والارتقاء بكفاءة المهندس العربي فنيا وعلميا.. وتقوم فيه الجامعات فى هذه الدول بتنظيم المؤتمرات الهندسية التي تسعى فيها إلى التطوير الجذري فى التعليم والتدريب الهندسي والارتقاء بالمهنة، مواكبة بذلك التقدم العلمي في العالم.

إننا هنا لا نقف عند حد التغني بالماضي والتحسر على الحاضر.. ولكننا نتقدم بمؤشرات للحل لمن يتبناها:

تسعى نقابة المهن الهندسية بتوظيف مواردها فى تنمية الكفاءات الفنية والهندسية لأعضائها باعتبار أن الاستثمار فى التنمية البشرية لا يقل أهمية عن الاستثمار فى المشروعات الإنتاجية.

يعدل قانون المهن الهندسية لتنظيم الجمعيات الهندسية المتخصصة بحيث تمثل الشعب المتخصصة بالنقابة الجناح المهني للنقابة وتمثل الجمعيات المتخصصة لجناح العلمي للنقابة بعد إلغاء تبعيتها لوزارة الشئون الاجتماعية وتصدر بذلك اللوائح التنفيذية المنظمة لمسئوليات كل منها فى الارتقاء بمستوى المهنة تنظيميا وعمليا.

لا يجوز للمهندس ممارسة المهنة إلا بعد سنتين من تخرجه وحصوله على شهادة خبرة من إحدى المصالح أو المكاتب الاستشارية ثم على شهادة ممارسة المهنة من الجمعية الهندسية التي ينتمي إليها ويصدق عليها من نقابة المهن الهندسية.

لا يحق للمهندس فتح مكتب لممارسة الأعمال الهندسية إلا بعد خمس سنوات من تخرجه وحصوله على شهادة ممارسة المهنة من الجمعية التي ينتمي إليها والمصدق عليها من نقابة المهن الهندسية ومن ثم يحق له القيام بالأعمال الاستشارية التي لا تتعدى الحجم أو القيمة التي تقرها نقابة المهن الهندسية.

يحق للمهندس التسجيل فى قائمة الاستشاريين المتخصصين وذلك بعد عشر سنوات من تخرجه أو من ممارسته للمهنة ويمكن أن تقل هذه المدة سنة عند حصوله على درجة الماجستير وسنة عند حصوله على درجة الدكتوراه على أن يتقدم المهندس بطلب مع نسخ من أعماله وأبحاثه الى لجنة تسجيل الاستشاريين بنقابة المهن الهندسية التي تقرر منحه هذا اللقب بشهادة رسمية يعلن عنها فى الصحف اليومية فور اعلانها وذلك نظير الرسوم التي تقررها النقابة.

يحق للمهندس الاستشاري بمفرده أو مع مجموعة من المهندسين الاستشاريين التقدم لتسجيل مكتبهم أو شركتهم فى تسجيل المكاتب الاستشارية وذلك بعد أكثر من خمسة عشر عاما من تخرجه وممارسته المهنة وتسجيله كمهندس استشاري ويمكن أن تقل هذه المدة سنة عند حصوله على درجة الماجستير وسنة عند حصوله على درجة الدكتوراه وعلى أن يتقدم بسابقة أعماله أو أعمالهم على اللجنة المختصة لتسجيل المكاتب الاستشارية بنقابة المهن الهندسية وتمنح شهادة تسجيل المكتب الاستشاري نظير الرسوم التي تقررها النقابة ويعلن عن ذلك بالصحف اليومية فور إعلانها

لا يجوز للمهندس الممارس أو المهندس الاستشاري أو المكتب الاستشاري التعاقد مع صاحب العمل إلا بأحد العقود المعتمدة من النقابة والتي تضعها للتخصصات المختلفة وللنوعيات المختلفة من الأعمال على أن يتم اعتماد العقد من سكرتير عام النقابة وتسجيله بالشهر العقاري.

لا يجوز للمهندس الاستشاري الأجنبي أو المكاتب الاستشارية الأجنبية العمل أو التعاقد على العمل فى مصر ألا بالمشاركة مع مهندس استشاري أو مكتب استشاري مصري بحيث لا يقل نصيب الجانب المصري عن ٥٠٪؜ (خمسين فى المائة) من قيمة العقد و٥٠٪؜ (خمسين فى المائة) من حجم النوعيات المختلفة عن التخصصات الفنية على أن تكون هذه المشاركة عن طريق العقد الموحد المعتمد من النقابة لهذا الغرض موضحا التزامات كلا الجانبين فى الأعمال المختلفة وإيداع صورة منه بسجل العقود بالنقابة.

لا يجوز للمهندس التعاقد مع المكاتب الاستشارية الأجنبية سواء للعمل فى مصر أو الخارج إلا عن طريق المكتب الاستشاري الذي يعمل أو يشارك فيه أو جهة العمل الرسمية التي يعمل فيها على أن يخطر المكتب المختص بتسجيل حركة المهندسين فى النقابة، ويعتمد التعاقد الشخصي للمهندس الذي لا يعمل بمكتب استشاري أو جهة رسمية من نقابة المهن الهندسية وذلك بعد دفع الرسوم المقررة.

لا يجوز للمكاتب العربية أو الأجنبية الإعلان فى مصر عن وظائف مهندسين من التخصصات المختلفة إلا من خلال وسائل الإعلام أو المجلات أو النشرات الفنية المصرية وذلك على اساس النظام الذي تحدده النقابة. وفى حالة طلب الإعلان فى الصحف المحلية يتم ذلك باعتماد النقابة لصيغة الإعلان وتقييد ذلك فى سجل الإعلانات عن طلب المهندسين للخارج.

تعد النقابة سجلا للاستشاريين والمكاتب الاستشارية المسجلة لديها موضحا فيه البيانات الأساسية لمجالاتهم التخصصية ونماذج أعمالهم وتطبع في صورة راقية ترسل نسخا منها إلى المكاتب التجارية المصرية فى الخارج للإعلان عنها وتقديمها للجهات الرسمية والخاصة فى الخارج وحض المكاتب التجارية المصرية فى الخارج للعمل على مساعدة مندوبي المكاتب الاستشارية المصرية فى تسويق اعمالهم. كما تطلب النقابة من وزارة الخارجية بموافاتها بحالات الاستشارات الهندسية التي يعلن عنها فى الخارج وذلك من خلال المكاتب التجارية المصرية فى الخارج.

يعفى المهندس الممارس أو الاستشاري من الضرائب لمدة ثلاث سنوات من بداية ممارسته لعمله الاستشاري وليس من تاريخ التخرج كما هو فى قانون الضرائب الحال. كما تعفى الأجهزة والأدوات الهندسية المستوردة من الجمارك خلال السنوات الثلاث الأولى من ممارسته المهنة.

تصدر نقابة المهندسين الكتيبات الخاصة بتنظيم المهنة مثل اعداد برنامج عمل المشروعات - التنظيم الإداري والمالي للمكتب الهندسي - كتاب العملية - العقد الموحد للأعمال الإنشائية - العقد الموحد للأعمال المعمارية - العقد الموحد للأعمال الصناعية - نظام الترقيم لإعداد التصميمات التنفيذية - شروط التعاقد مع المقاول والمكتب الأجنبي والعمل بالخارج - سجل المهندسين والاستشاريين والمكاتب الاستشارية وتخصصاتها.

لا يجوز للمهندس الاستشاري الجمع بين العمل الاستشاري والمقاولات وعليه اخطار النقابة بتحويل نوعية النشاط خلال شهر واحد من تاريخ بدء العمل الجديد وإلا تعرض للمساءلة النقابية. وعلى المهندس المقاول تقديم صورة من تسجيله كمقاول لدى الغرفة التجارية فى سجل المهندسين المقاولين بنقابة المهندسين.

يصدر وزير الدولة للتعليم قرارا بتعيين رؤساء الجمعيات الهندسية المتخصصة أعضاء فى اللجنة العليا للتعليم الهندسي بالمجلس الأعلى للجامعات ولجانها المتخصصة التي تنظر فى معادلات الشهادات وتطوير التعليم فى التخصصات الهندسية المختلفة بعد اعتمادها من اللجنة العليا للتعليم الهندسي.

تقوم نقابة المهندسين بالتأمين على المهندسين العاملين فى المواقع النائية أو ذات الطبيعة الخاصة وذلك ضد الحوادث والمرض كما تقوم بالتأمين على المكاتب الاستشارية العاملة فى الخارج ضد الخسارة أو الحوادث.

تضع النقابة حدود المسئولية القانونية عن أعمال المهندس الممارس والمهندس الاستشاري والمكتب الاستشاري، ونظام الإجراءات التأديبية لمخالفة القانون بتنظيم المهنة وتحديد المسئولية الرقابية لممثلي النقابة فى المحافظات أو الأحياء فى المدن الكبرى وذلك لضمان تنفيذ بنود القانون بالتعاون مع أجهزة الحكم المحلى.

تقوم نقابة المهن الهندسية بمراجعة قيمة اشتراك أعضائها العاملين فى داخل حدود مصر أو الخارج وكذلك رسوم التسجيل ونظم التأمين فى الداخل والخارج.

الاخبار 

20/1/1985

**رسالة المعماري الى الحاضر والمستقبل**

ينعقد فى الشهر القادم يناير عام ١٩٨٥ المؤتمر الخامس عشر للاتحاد الدولي للمعماريين وهو أكبر تجمع معماري عالمي يعقد كل عامين. ومن المتوقع أن يقوم رئيس الوزراء بافتتاح المؤتمر الذي دعي له معظم وزراء الإسكان في العالم.. ويناقش المؤتمر موضوع رسالة المعماري فى الحاضر والمستقبل بعد أن أدرك العالم الدور الهام الذي يقوم به المعماري فى بناء حضارة الإنسان. وقد اختيرت القاهرة لتكون مقرا لهذا المؤتمر اعترافا من العالم بأهمية دور المعماري المصري عبر التاريخ في بناء الحضارة.. إلى أن توقف هذا الدور منذ ما يقرب من خمسة قرون تعرضت فيها مصر للغزوات العسكرية والثقافية التي أفقدت العمارة المحلية طابعها وقيمتها الحضارية وفتحت الأبواب للأنماط المعمارية الأجنبية التي أفقدت المدينة المصرية المعاصرة شخصيتها العمرانية، حتى أصبحت المدينة المصرية حقلا خصبا للدارسين والباحثين الذين يفدون من أنحاء العالم بحثا عن الاصالة تحت أنقاض التاريخ.

ويحضر المؤتمر وفود رسمية من كل دول العالم وفى مقدمتهم نجوم المؤتمر وهم خمسة من المعماريين من أمريكا وانجلترا والهند، وكأنه لم يظهر بعد نجم واحد فى سماء المعماري العربي شرقا وغربا بعد أن سيطر المعماري الغربي على سوق العمارة فى العالم العربي فأقام فيه صروحا معمارية تخلد دوره التاريخي فى البناء والتعمير.. ثم تفد الوفود الأجنبية بعده تنتقد ما شيده من بناء لا يحترم البيئة أو الثقافية أو التاريخ.. والمعماري العربي فى كل هذه التحركات يقف موقف المتفرج.. متوقف الحركة قليل التأثير.. مرجعه الوحيد هو ما تخرجه مطابع الغرب من أعمال معماريها، تاريخهم، نظرياتهم، انجازاتهم، ثم تفد الوفود الأجنبية مرة اخرى لتغرف من نهر المعرفة المعمارية المدفون تحت أنقاض التاريخ.. تحت أقدامنا.. ونحن نطلع دائما إليهم تبهرنا حضارتهم المادية والتكنولوجية.

جميل أن تجتمع وفود المعماريين من أنحاء العالم فى مدينة القاهرة تبحث عن رسالة المعماري فى الحاضر والمستقبل.. فى مصر.. فلا تجدها فى المنظمات المهنية التي لا تستطيع أن تصدر نشرة شهرية توزعها على المعماريين فى مصر.. لا تجدها فى التعليم المعماري الذي يرتبط بالتعليم الهندسي.. الذي يعد المهندسين المعماريين.. حتى سقطت صفة المعماري عن المهندس فاختلطت التخصصات دون تمييز فى المهنة أو الأداء.. فأستاذ الميكانيكا يعمل مقاولا معماريا.. ومهندس الري يقوم بدور المخطط العمراني.. والمقاول يعمل فى الاستشارات المعمارية.. لا تجدها.. فى المنظمات المعمارية العلمية التي لا نشاط لها إلا فى السفريات المتكررة لبعض أعضائها حول العالم على نفقة الدولة بحجة الإعداد لاستقبال الضيوف الأعزاء.. وليس فى جعبتها قائمة بالمعماريين الذين تمثلهم فى مصر…

- لقد رصدت الدولة ما يقرب من ربع مليون جنيه مصري فى ميزانيتها لصالح الهيئة الهندسية العليا للإنفاق على استقبال ضيوف المؤتمر، وميزانية شعبة العمارة فى نقابة المهندسين تساوى صفرا.. فأي منطق هذا الذي يدعو معماري العالم إلى مصر ليناقشوا رسالة المعماري فى الحاضر والمستقبل، والمعماري فى مصر لا يدرك رسالته لا فى الحاضر ولا فى المستقبل.. وأصبحنا كأطفال القرية تبهرنا المهرجانات التي تمر بالقرية فنغنى معها ونصفق لها ثم نجري فى أذيالها.. كيف ندعو معماري العالم إلى مصر ليشاهدوا هذه التشوهات المعمارية التي أصابت مصر بعد أن انحرفت منظماتها المهنية إلى الأعمال التجارية وتركت المهنة المعمارية تنعى حاضرها ومستقبلها.. اللهم إلا إذا كانت دعوة معماري العالم إلى نزهة سياحية بين الآثار الفرعونية والإسلامية والتمتع بدفء الجو فى شتاء مصر.. هنا فقط ينتقل الحديث إلى تنشيط السياحة وتصبح رسالة المعماري المصري فى الحاضر والمستقبل هي الاستقبال والترجمة والإرشاد..

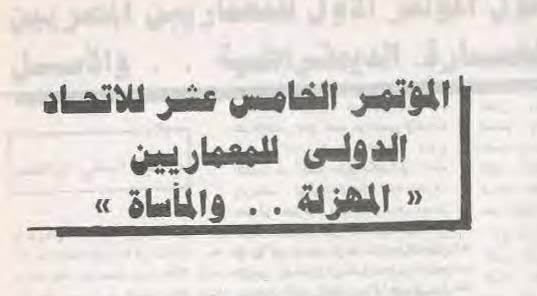
قد لا يعلم معظم المعماريين فى مصر بهذا الحدث الكبير فالإعداد له يدور فى أروقة مغلقة.. وإذا كان قد نفذ إليها بعض عشرات من المعماريين المصريين يحاولون البحث عن رسالة المعماري المصري فى الحاضر والمستقبل.. إلا أنهم لا يجدون إلا الحديث عن رسالة المعماري المصري فى الماضي والماضي.. تمجيدا وتخليدا فهم لا يجدون لرسالة المعماري المصري حاضرا.. أو مستقبلا فى إطار التنظيمات المعمارية القائمة..

وإذا كان المؤتمر يعد فرصة للمعماري المصري أن يرى نفسه فيه فالأمل معقود فى النهاية عليه ليبدأ عهدا جديدا من العمل الجاد لاستعادة أمجاده السابقة التي بهرت ضيوف المؤتمر.. عهدا يفتح فيه خمسة عشر ألف معماري مصري صفحة جديدة من التنظيم المهني الذي يستطيع رعاية المعماري بعد تخرجه مهنيا وعلميا.. بأعداد نظام جديد للممارسة المعمارية كما هو فى كل دول العالم المتقدم، بإصدار المجلات والكتيبات التي تقدم للمعماري كل جديد فى عالم البناء، بالمساهمة فى تطوير التعليم المعماري، بالارتقاء بالمستوى المعماري.. بتأصيل القيم الحاضرين فى بناء العمارة للمدينة المصرية.. مع ربط الماضي بالحاضر والمستقبل.. لاستعادة الشخصية المعمارية للمدينة المصرية.. الأمل معقود فى تنظيم مهني علمي متكامل لا تتقاسمه نقابة المهندسين من جانب وجمعية المهندسين من جانب آخر.. تنظيم قادر على العطاء.. على الحركة.. على جمع معماري مصر نحو هدف واحد هو بناء الصورة الحضارية لمصر المستقبل.. ****

- والعبرة فى كل ما يعقد من مؤتمرات أو يقام من ندوات ليس بالنتائج والتوصيات بقدر ما هي فى ما تفرزه من حركة فكرية مع نشاط علمي ومهني. لقد مج المعماري المصري أن يكون متفرجا فى مهرجان كما كان فى ندوة البيئة أو مساندا لفرقة كما كان فى ندوة الأغا خان.. فالمعماري المصري يريد أن يكون هو المحرك لمثل هذه اللقاءات.. هو الداعي لها.. هو الموجه لموضوعاتها ولا بأس بعد ذلك من دعوة العالم ليشارك فيما نقدمه من دراسات ويشاهد ما ننجزه من أعمال.. ويرى ما نقدم عليه من تحديات لإزالة مسحة القبح التي أصابت مدن مصر.. وتحت أقدامنا كل مقومات الحضارة المعمارية.

**المؤتمر الخامس عشر للاتحاد الدولي للمعماريين**

**<< المهزلة.. والمأساة >>**

****

بدأت أعمال المؤتمر الخامس عشر للاتحاد الدولي للمعماريين فى القاهرة يوم الأحد ٢٠ يناير ١٩٨٥ وحضر الافتتاح السيد رئيس الوزراء نيابة عن السيد رئيس الجمهورية.. وانتهت أعمال المؤتمر يوم الخميس ٢٤ من نفس الشهر فى هدوء كامل لم يحس به أحد ولم يسمع عنه انسان، وكأنه حدث هامشي على صفحات التاريخ ولا يمثل أكبر تجمع للمعماريين فى العالم.. انتهى المؤتمر بعد فشل ذريع أساء إلى مصر وشوه صورتها أمام الأجانب بالرغم من أن الدولة قد خصصت له ما يقرب من ربع مليون جنيه للإنفاق عليه.

لقد ذكرت مطبوعات المؤتمر أنه من المنتظر أن يشارك حوالي ٧٠٠٠ معماري فى أعماله فلم يصل منهم من الخارج غير ٧٠٠ فقط انضم إليهم عدد أقل من المعماريين المصريين الذين ينادون بضرورة التحقيق فى هذه المأساة، فصورة مصر لا يمكن التفريط فيها حتى إذا أنفقنا كل هذه الآلاف من الجنيهات.

وبدأت مهازل المؤتمر من اليوم الأول عند تسجيل الأعضاء.. والبحث عن مطبوعات المؤتمر التي لم تكن معدة مسبقا.. فبطاقة العضوية يتسلمها العضو ويكتب اسمه عليها فى حينه.. ثم ينتظر العضو إذا كان سعيد الحظ فى التعرف على اسمه فى القوائم المعدة للمشاركين لاستلام المطبوعات، وهي عبارة عن كتيب فى أسوأ نوعية من الورق وأسوأ تصوير وطباعة، وإذا سأل عن بطاقات الدعوات يحال إلى المقرر العام.. وإذا سأل عن المحافظ الجلدية يقال له لم تصل بعد من فرنسا، وكأن مصر ليس فيها من يستطيع أن يعد البطاقات أو المحافظ أو الكتيبات.. وتنتهي المهزلة لتبدأ مهزلة اخرى فى حفل الافتتاح بينما جلس رئيس الوزراء وعلى يساره سكرتير الاتحاد الدولي للمعماريين بدلا من رئيس الاتحاد الذي تأخر عن الحضور.. وبعد بداية مراسم الافتتاح يحضر رئيس الاتحاد الدولي وينسحب سكرتيره العام.. فقد تأخر سيادته لأنه لم يجد من يستقبله أو يصاحبه، فانتظر أحد المعاونين طويلا ثم اضطر لاستئجار تاكسي بنقله الى قاعة الاحتفالات الكبرى لجامعة القاهرة..

ويبدأ اليوم الثاني بمهزلة جديدة.. حيث صعد أول المتحدثين وهو من نجوم المؤتمر ليقدم أول بحث فى المؤتمر.. وبدأ كلامه بالاعتذار عن عدم إلقاء كلمته لأنه ليس هناك الاستعدادات المناسبة ولا يستطيع أن يتحدث فى هذه الفوضى التنظيمية.. فلا شاشات لعرض الشرائح المصورة أو أجهزة الإسقاط اللازمة.. فيخرج المؤتمرون غاضبين فى أول ساعة عمل من ساعات المؤتمر.. انتظارا للشاشات وأجهزة الإسقاط وأجهزة الترجمة.. ويستأنف المؤتمر جلساته ويضيع الوقت على المتحدث الأول نجم المؤتمر.. ويضطر رئيس الجلسة إلى انهاء كلمته.. فيبدأ المؤتمرون بالتصفيق المتواصل طالبين استمراره فى الحديث.. فيستمر.. وتؤجل الكلمات التالية إلى الجلسة التالية..

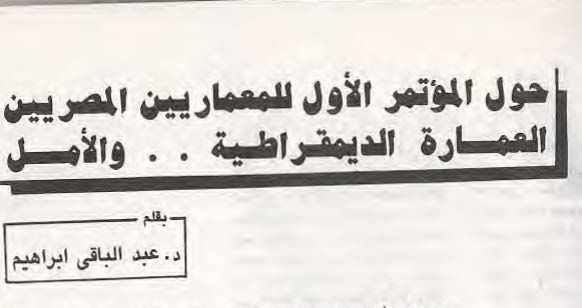
وتبدأ الجلسة التالية بمهزلة اخرى حيث ينادى على رئيس الجلسة فلا من مجيب.. فيتطوع أحدهم لرياسة الجلسة.. ثم يصعد المتحدث الأول فيجد شاشة العرض ولا يجد أجهزة الاسقاط.. فقد تلاشت.. فيلقى كلمته بدون الصور الإيضاحية التي هي أساس العرض والتقديم.. ويخرج المؤتمرون بعد الجلسة طالبين مكانا لتناول الغداء والمرطبات.. فيقال ان الوجبات محددة للضيوف فقط أما المشاركون المصريون وغيرهم فعندهم منازلهم.. والسيد المقرر يحتفظ ببطاقات الأكل يوزعها على من يشاء من أتباعه.. ويتوجه بعض المؤتمرين بعد ذلك إلى حيث تعرض الأفلام المعمارية، وبعد البحث والسؤال عن المكان ليجدوه فى أحد مدرجات كلية حقوق.. وبعد أن ينتظم الجميع ويبدأ العرض تحترق لمبة الإسقاط فيتوقف العرض وينصرف الجميع.. إلى أي مكان آخر أو جلسة فرعية اخرى..

وفى صباح اليوم الثالث يحضر المتحدث الأول وهو من مصر ومعه أجهزة الاسقاط والشاشة الخاصة به بعد مشاهدته للمهازل السابقة.. ويبدأ فيلمه التسجيلي عن العمارة التاريخية فى مصر.. ويتبعه متحدث أجنبي. وهكذا إلى أن صعد المتحدث المصري التالي ليلقى كلمته فيطيل وفى حدود الوقت المخصص له فى البرنامج.. ولكن المؤتمرين يصفقون حتى ينزل وينهى كلمته.. وكانت مهزلة.. وبعد فترة تبدأ مهزلة اخرى حيث توقف المترجمون عن الترجمة بسبب مشكلات مالية.. فيصعد مقرر المؤتمر على المنصة معلنا أنه سوف يبلغ رئيس الوزراء بهذا التوقف.. ويتصل بالنائب العام لإجبار المترجمين على العمل.. وقد كان.. واستأنف المترجمون أعمالهم.. ويخرج المؤتمرون من القاعة بحثا عن الجديد من مطبوعات المؤتمر فيقال لهم انها فى المطار.. أعداد خاصة عن عمارة القاهرة أعدت فى لندن ونقلت بالطائرة.. وكأنه لا توجد فى مصر مطابع أو ناشرون..

وفى اليوم الرابع والأخير بدأ مندوب الإقليم الخامس الذي يضم دول شرق آسيا فى إلقاء كلمته.. ولكن بمقدمة أشار فيها إلى الفوضى وعدم التنظيم الذي أصاب المؤتمر.. وكل يلقى اللون على الآخرين.. وكانت كلماته القوية الجارحة تشق قلوب الحاضرين من المصريين.. وهكذا بدأ المؤتمر.. وهكذا انتهى فى صورة مزرية سوف يذكرها المؤتمرون من الأجانب تعززها الصور التي التقطوها لأحياء القاهرة وشوارعها ومبانيها التي فقدت كل مقومات النظافة والجمال..

والسؤال الذي تبقى على ألسنة المؤتمرين من المصريين بعد هذه المأساة هل من مسئول يسأل.. هل من تحقيق يجرى.. هل من مجيب؟ لقد ضاع المال.. وأكثر من ذلك ضاعت صورة مصر التي لا تقدّر بمال..

**الاخبار 2/5/1985**

****

**حول المؤتمر الأول للمعماريين المصريين**

**العمارة الديمقراطية.. والأمل**

انعقد المؤتمر الأول للمعماريين المصريين فى الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ ابريل ١٩٨٥ م، واشترك فيه حوالي أربعمائة معماري مصري حضروا من كل أنحاء مصر، ولأول مرة فى تاريخ العمارة المصرية، ليتدارسوا حاضر العمارة المصرية ومستقبلها، بعد فشل مؤتمر الاتحاد الدولي للمعماريين الذي عقد فى القاهرة فى يناير ١٩٨٥ فى إيصال رسالته للمعماري المصري الذي استضافه على أرضه.. لقد أظهر المؤتمر الأول للمعماريين المصريين قدرة المعماري المصري على العطاء الذاتي دون توجيه خارجي أو دعم مالي.. كما أظهر قدرة المعماري المصري على تحريك القوالب التنظيمية الراكدة مهنيا وعلميا ودفعها إلى الأمام بحثا عن مستقبل أفضل للعمارة والمعماريين المصريين. والمؤتمر بهذه الصورة المشرقة وبهذا المستوى العالمي فى العطاء والتنظيم يعتبر علامة فى تاريخ العمارة المصرية، فهو بفصل بين مرحلة الركود الذي خيم على الحركة المعمارية فى مصر منذ ثلاثين عاما ومرحلة الانطلاق المهني والعلمي الذي بدأته لجان العمل المختلفة المنبثقة عن المؤتمر الأول لتقدم دراساتها إلى المؤتمر الثاني للمعماريين المصريين فى ابريل عام ١٩٨٦.

هذا المؤتمر تعبير ديمقراطي عما يجيش فى نفوس المعماريين المصريين من مرارة وألم، لما أصاب التراث المعماري المصري من تحلل واندثار، ولما أصاب الثروة البنائية القائمة من تخلف واضمحلال، ولما أصاب المنظمات المهنية والعلمية القائمة من تعثر وانغلاق. فى هذا الجو القائم قامت مجموعة من المعماريين المصريين بهذه الصحوة المعمارية تدعو إلى التجمع فى مؤتمر يكون بداية لمؤتمرات سنوية مستقبلة ، وهذا ما حدا بهم إلى تسمية تجمعهم بالمؤتمر الدائم للمعماريين المصريين ، واندفع خلفهم جموع المعماريين من كل أنحاء مصر مشاركين بالاشتراكات والتبرعات ، ونظمت المجموعة القيادية برنامج المؤتمر وأبحاثه ومطبوعاته ثم دعت المنظمات المهنية والعلمية القائمة للانضمام لها فى هذه المسيرة المعمارية المباركة فلبت الدعوة وأيقنت أن الجميع يتبارون فى العطاء ولا يتبارون إلى المناصب .. وإن هدفهم الأسمى هو الارتقاء بالمستوى الحضاري للعمارة والمعماريين فى مصر.

بدأت جلسات المؤتمر تشرح الحالة المهنية التي وصلت إليها حالة العمارة والعمران فى مصر تنظيميا ومهنيا وفنيا وعلميا وتبحث عن وسائل الخروج من هذا المنحدر الحضاري، فقد تمت مراجعة ما هو قائم فى أنحاء العالم من نظم مهنية وعلمية وتعليمية وما يجرى حولنا فى المنطقة العربية من متغيرات وتطورات مهنية وعلمية.. وذلك بهدف اضاءه بصيص من الأمل أمام شباب المعماريين المصريين الذين شاركوا فى أعمال المؤتمر وعبروا عن يأسهم وآلامهم لما يجرى على الساحة المعمارية فى مصر. كما عبروا عن حالة الضياع التي يعانون منها فى الحاضر القاتم والمستقبل الغامض، واستمرت جلسات المؤتمر بمشاركة موضوعية بناءة من جميع المشاركين من شباب المعماريين وشيوخهم بل ومن طلبة العمارة وأساتذتهم، فقام شباب المعماريين الذين عبروا عما أصابهم من يأس فى بداية أعمال المؤتمر ليعبروا عما أحسوا به من أمل فى نهايته التي اعتبرت بداية للأعمال التحضيرية للمؤتمر الثاني للمعماريين المصريين الذي سوف يعقد فى القاهرة فى ابريل ١٩٨٦. بل والأكثر من ذلك سارع بعض شباب المعماريين إلى التبرع بمئات الجنيهات للإعداد للمؤتمر القادم. وهكذا حولت ديمقراطية العمل وحرية الفكر والقدوة الحسنة.. حولت الجمود إلى عمل كما حولت اليأس إلى أمل.. أمل فى مستقبل أفضل للعمارة والمعماريين المصريين، هذا الأمل الذي تبلور فى الإقبال الشديد على مجموعات العمل السبع التي حددها المؤتمر لتقوم بنشاطها على مدى عام كامل تقدم فى نهايته أعمالها إلى المؤتمر الثاني للمعماريين المصريين.. ولم ينس المؤتمر فى جلسته الختامية أن يذكّر شباب المعماريين بالراحلين من رواد العمارة المصرية الذين كرموا على ما بذلوه فى سبيل الارتقاء بالعمارة المصرية المعاصرة. وهكذا بدا شباب المعماريين المصريين وكأنهم يصنعون التاريخ المعماري فى مصر المعاصرة بهذه الصحوة المباركة.. وما ذلك إلا فى ظل حرية الفكر وجدية العمل وطهارة القصد والاعتماد على الله ثم على النفس.. وهكذا بدأ المعماريون المصريون يجمعون أنفسهم على قلب رجل واحد ولخير وطنهم، بعد أن كانت تجمعهم المنظمات الأجنبية التي تدّعى العالمية أو الدولية ليتدارسوا حالهم فى ماضيهم وحاضرهم..

لقد اجمع المؤتمرون على ضرورة عرض المشروعات المعمارية والتخطيطية ذات الصبغة القومية على جمهور المعماريين ليقولوا رأيهم فيها وليؤكدوا ديمقراطية القرار الذي يتخذ بشأنها.. كما أجمع المؤتمرون على ضرورة تطوير التعليم المعماري، وإنشاء كليات مستقلة للعمارة فى بعض الجامعات بالتوازي مع أقسام العمارة فى الجامعات الأخرى مع ضرورة زيادة سنوات الدراسة المعمارية واختيار الراغبين فيها، مع إمكانية تخريج فئة المساعد المعماري الذي يشرف على تنفيذ الأعمال المعمارية بعد دراسة ثلاث سنوات جامعية فى هندسة المباني، ثم يستمر المؤهلون بعد ذلك فى استكمال الدراسة المعمارية لمدة عامين أو ثلاثة أعوام أخرى.. كما أجمع المؤتمرون على أن ممارسة المهنة لابد أن تسبقها سنتان يتدرب فيها المعماري قبل أن يؤهل للممارسة حتى يتعرف على الجديد فى عالم البناء. ولم يترك المؤتمرون موضوع الجوائز المعمارية فأجمعوا على ضرورة إنشاء جوائز معمارية بشروط معينة يتقدم لها المعماريون المصريون لتكون دافعا لهم على الإبداع والعطاء والبحث العلمي.. وهكذا بدأ المعماريون المصريون مرحلة جديدة فى تاريخ العمارة المصرية..

ومع نهاية أعمال المؤتمر الأول للمعماريين المصريين بدأ العمل للتحضير للمؤتمر الثاني ، فقد تم اختيار السكرتير العام للمؤتمر الثاني ، كما تشكلت اللجنة التنفيذية التي انبثقت عنها اللجان السبع ، تبحث الأولى فى التنسيق بين المنظمات القائمة والمكونة للمؤتمر الدائم للمعماريين المصريين ، وتبحث الثانية فى اعداد ميثاق شرف المهنة ، وتبحث الثالثة فى دراسة وتطوير نظم الممارسة ، وتبحث الرابعة فى اعداد المستندات والعقود المهنية ، وتبحث الخامسة فى التعليم المعماري ، وتبحث السادسة فى التأليف والترجمة والنشر ، وتبحث السابعة فى نظم الجوائز والمسابقات المعمارية.



ومن خلال اللجنة التنفيذية انبثقت مجموعة عمل تسعى إلى إنشاء دار للعمارة تتسع للمؤتمرات السنوية والمعارض المعمارية ومواد البناء واستعمالاتها.. وطرق المساهمة الذاتية فى الإسكان، وغير ذلك من أنشطة تسعى إلى تغيير الوجه المعماري القاتم إلى وجه مشرق بالأمل.. كما تبحث مجموعة العمل أيضا طرح المشروع فى مسابقة بين شباب المعماريين مع إمكانية مساهمة طلبة العمارة فى الجامعات المصرية وهم حوالي ثلاثة آلاف طالب فى عمليات البناء فى أثناء العطلات الصيفية كجزء من تدريبهم العملي، وهم بذلك يساهمون فى بناء مستقبلهم المهني والعلمي، وسوف يمول المشروع بتبرعات المعماريين المصريين فى مصر والخارج، هذا بالإضافة إلى إنشاء مؤسسة للتأليف والنشر المعماري لملء فراغ الساحة المصرية والعربية من الكتب والدوريات حتى تنبع النظرية المعمارية المحلية من تراب مصر.. أم كل الحضارات. هكذا تنبه المعماريون المصريون إلى أن أرض مصر هي نبع لكل خير.. ولكل أمل فى مستقبل أفضل.. هكذا بدأ المؤتمر الأول للمعماريين المصريين باليأس الذي ما لبث أن تحول إلى أمل.. ثم إلى عمل فى جو من ديمقراطية الفكر وطهارة القصد والاعتماد على الله.. ثم على النفس..

**الاهرام**

**11/8/1956**

**معهد عالي لتخطيط الاقاليم والقرى والمدن**

أعتقد أن مصر فى أشد الحاجة إلى خبراء وفنيين ملمين بحالتها الجغرافية والطبيعية والجيولوجية، وكذلك حالتها الاجتماعية والصحية والثقافية والاقتصادية والصناعية والزراعية. كل ذلك فى سبيل البيئة الصالحة للمجتمع الصالح. ومصر كذلك فى حاجة لمن يقوم بدراسة وتنفيذ مشروعاتها العمرانية الضخمة، أعنى انها فى حاجة إلى جيل من المخططين Planners نشأوا فى مصر وأحسوا باحتياجاتها.

وعلم تخطيط الأقاليم والمدن والقرى علم جامع للموضوعات السابقة الذكر. وهو يلاقى فى البلاد المتقدمة فى الحضارة اهتماما بالغا.. فما أحوجنا نحن إليه ونحن فى مستهل نهضتنا المباركة.

إن معظم ما بيدنا الآن من هذا العلم مبنى على بيئات تختلف عن بيئتنا، الأمر الذي يحتم علينا أن ننشئ لهذا العلم معهدًا يقوم برنامج الدراسة فيه على أسس قومية مصرية ثابتة، مع الافادة من غيرنا من علماء هذا العلم.

وإنشاء هذا المعهد لن يكلف الدولة ما فوق طاقتها ، فالأساتذة والمدرسون متوفرون فى الكليات الجامعية المختلفة وغيرهم فى المصالح الحكومية إلى جانب من تستعين بهم من الخبراء العالميين فى التخطيط، على أن يلتحق بهذا المعهد خريجو أقسام العمارة أو الاقتصاد أو الجغرافيا أو الاجتماع من الجامعات ، ويقضى الطالب بهذا المعهد عامين دراسيين يحصل بعدهما على الماجستير فى التخطيط ، كما تشرف على وضع البرنامج الدراسي العام لهذا المعهد هيئة ممثلة لمجلس الانتاج القومي والخدمات العامة وادارات التخطيط والمباني فى وزارة الشئون البلدية والقروية وأساتذة الجامعات .

من ذا الذي يقوم بتخطيط أقاليم مصر وتوجيه المشروعات العامة بها غير أبناء مصر؟ من ذا الذي يبنى مصر غير أبنائها؟

إننا مازلنا نضع الأساس فى بناء مصر العظيمة الناهضة.. فلتتضافر الجهود فى هذا السبيل والله ولى التوفيق.

**الاهرام الاقتصادي 7/7/1985 **

**الأعمال الاستشارية وتجارة المواشي!**

تهتم الدول المتقدمة بتنظيم الأعمال الاستشارية فيها، وهي بذلك تفتح لها أسواقا خارجية تغطى الساحة الدولية، فهي تصدر الخبرة كما تصدر منتجاتها الصناعية والزراعية والحيوانية. ويظهر أن مفهوم مساواة الخبرة الاستشارية بتجارة المواشي قد انطبع فى ذهن المشرع المصري من هذا المنطلق فأصدر بذلك القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ الخاص بتنظيم المناقصات والمزايدات ولائحته التنفيذية والذي جاء فى المادة (٥) منه ما يلي خاصا بالممارسة:

ويكون التعاقد عن طريق الممارسة فى الأحوال التالية:

١- الأشياء المحتكر صنعها أو استيرادها.

٢- الأشياء التي لا توجد إلا لدى شخص بذاته.

٣- الأشياء التي يمكن تحديدها بمواصفات دقيقة.

٤- الأعمال الاستشارية أو الفنية التي تتطلب بحسب طبيعتها إجراءها بمعرفة فنيين أو أخصائيين أو خبراء معينين.

٥- الحيوانات والطيور والدواجن على اختلاف أنواعها المطلوبة لأغراض غير التغذية.

٦- التوريدات ومقاولات الأعمال ومقاولات النقل وتقديم الخدمات التي تتصف بالاستعجال.. الخ

ومعروف أن هذا القانون صدر فى غفلة من الزمن فأصاب قطاع المقاولات كما أصاب قطاع الاستشارات أكثر مما أفادها باعتبارها من أعمال المقاولات أو من أعمال التوريدات أو كتجارة المواشي والدواجن. ويظهر أن الأمر قد اختلط على المشروع ولم يعد يميز بين هذه النوعيات، وأن مطبخ التشريعات لم يعد لديه الطاقة الكافية إلا لسلق القوانين ولوائحها التنفيذية وهكذا تتأخر البلاد خطوة أخرى إلى الوراء.. بل ويصاب الاقتصاد القومي بنكسات أخرى من نوع آخر.. فإن أرخص الأسعار الاستشارية سوف بنجم عنها أقل مستوى من الإنتاج الفني أو العطاء العلمي الأمر الذى لا يسئ فقط للمهنة الاستشارية بل إلى الناتج النهائي بعد تنفيذ الأعمال ، خاصة وإن الدولة بها جهاز لتقييم المكاتب الاستشارية أو تصنيفها كما فى كل بلاد العالم ، وأقرب الأمثلة على ذلك يمكن الرجوع إليها فى الدول العربية المحيطة بنا التي أصبح تنظيم الأعمال الاستشارية فيها مواكبًا لأكثر الأنظمة تطورًا ، وبما يتناسب مع الأوضاع المهنية والتشريعية السائدة ، وهذا ما يمكن أن تطرقه أجهزة وزارة التخطيط بعد أن أصبح التعاقد مع المكاتب الاستشارية المحلية والعالمية يتم من خلالها . وعلى الجانب الآخر يظهر أن الجهات الإدارية المسئولة هي أيضا لا تتوفر لها القوائم المصنفة والمقيمة للمكاتب الاستشارية حتى تحدد سلفا من يتقرر اشتراكهم فى الممارسة بين المقيدين فى سجلاتها، كما أنه ليس لديها الكوادر الفنية العالية التي تستطيع تقييم الخبراء والفنيين الذين تتوافر لديهم الكفاءة والخبرات الفنية التي تتلاءم مع طبيعة وأهمية موضوع التعاقد، كما جاء فى قرار السيد الدكتور وزير المالية فى هذا الشأن والذي يقول فيه بالحرف الواحد:

(إن المادة (٧) من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ قد أجازت التعاقد بطريق الاتفاق المباشر فيما لا تزيد قيمته على ٢٠٠٠ جنيه بالنسبة للتعاقد على مثل هذه الأعمال، وبالتالي فيمكن التعاقد مع المكاتب الاستشارية والتخطيطية والمعمارية بطريقة الاتفاق المباشر فى هذه الحدود فى الحالات التي تقضي ذلك).

والتساؤل هنا كيف يمكن أن تكون هذه الأعمال الاستشارية والتخطيطية والمعمارية التي لا تزيد قيمتها عن ٢٠٠٠ جنيه، اللهم إلا إذا كان ذلك ثمن الورق أو تجليد الدراسات، فرحمةً بعقل الإنسان المصري..

ويستطرد السيد الدكتور وزير المالية قائلا ليس هناك ما يحول دون قيام الجهات الإدارية المتخصصة بإجراء مسابقات بين المكاتب الاستشارية وبيوت الخبرة أو دعوتها لتقديم سابقة أعمالها وتقييمها وذلك كأجراء تضيري للتعاقد، ويلي ذلك دعوة الناجحين فى المسابقة أو الذين تسفر عملية تقييم سابقة أعمالهم عن توافر الكفاءة المطلوبة لديهم للاشتراك فى الممارسة للتعاقد مع أفضله ممن حيث الشروط والأسعار.. حيث أنه فى هذه الحالة تكون قد اقرت عناصر الكفاية الفنية المطلوبة. وهكذا.. دون أن يكون هناك ضوابط للتقييم أو حتى معرفة متخصصة بأسلوب الدعوة للدخول فى هذه المشروعات.. وكم من دعوات أعدتها أجهزة البحوث والدراسات فى إحدى الوزارات التي تتعامل مع مثل هذه المشروعات وانتهت إلى إلغاء المشروع نظرا لضحالة محتوى الدعوة التي دائما ما يعدها غير المتخصصين.

وإذا كان القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ يختص بتنظيم المناقصات والمزايدات بما فى ذلك الاعمال الاستشارية التي تتساوى مع تجارة المواشي، فإن هناك من النقابات المهنية التي تصدر القرارات التي تنظم الأعمال الاستشارية وتضع اللوائح التي تحدد أتعابها فى محاولة لتنظيم مهنتها، ومع ذلك فلا وجود لهذه القرارات أو هذه اللوائح فى التطبيق بل إن بعض هذه النقابات هي أول من يخالفها.. فكيف إذن تستوي الأمور، وكيف يمكن أن تكون الثقة بين الفرد والمؤسسات المهنية أو التشريعية فى هذا الخضم من التناقضات التشريعية والتنظيمية.. وكيف يمكن أن تنبت البذور الطيبة فى هذا المناخ غير المستقر وهذه التربة الضعيفة.. لقد غرقت البلاد فى بحر من القوانين واللوائح، ويظهر أن البعض يجد أن الخلاص من الغرق فى هذا البحر هو إصدار المزيد من القوانين واللوائح.. والنتيجة أن تزيد المياه ويغرق الجميع.

ويزيد من العجب أن المسئولين عن قطاعات المقاولات أو الأعمال الاستشارية لم يكن لهم دور فى وضع فقرات هذا القانون الذي صدر فى الظلام بين ليلة وضحاها دون أن يشعر به أحد.. وإذا كان هذا هو أسلوب إصدار القوانين بدون دراسة متعمقة أو تطبيق تجريبي لإثبات صلاحيته من حيث الإمكانيات الإدارية والتنظيمية أو من حيث المشاركة الشعبية.. فكيف إذن يرجى لنا التقدم، ففي عديد من الدول المتحضرة تطرح اقتراحات القوانين للمناقشة ليس فقط بين أعضاء المجالس التشريعية بل أيضا بين أفراد الشعب والمتخصصين فى مختلف المجالات، حتى يتكامل الفكر العلمي مع الفكر السياسي لتأكيد الديمقراطية فى اتخاذ القرار..

وكما تنتهي كل الأمور إلى حيث لا عودة.. فإن الأمر مرفوع إلى السيد وزير المالية لاتخاذ اللازم.

**كلماتي بأقلام الصحفيين**

لقد وجدت أنه من المفيد، أن يتضمن هذا الكتاب بعض التحقيقات الصحفية، التي شاركت فى إعدادها وذلك فى الفترة بين عام ١٩٦٢ و١٩٦٣.. عندما انعقد فى مصر عدد من المؤتمرات المحلية والدولية، اشتركت فيها بأبحاثي فى مجال تخطيط المدن والقرى، وقد حظيت هذه المؤتمرات، باهتمام الصحافة اليومية والأسبوعية، ونشرت بعض الصحف اليومية صفحات كاملة عنها.. كما نشرت الصحف الأسبوعية عددًا أكبر من التحقيقات الصحفية، التي أرى تضمينها هذا الكتاب.. حتى يطّلع أبناء الجيل المعماري، والتخطيطي، على الحركة الفكرية، التي كانت سائدة فى ذلك الوقت، واهتمام الصحافة والرأي العام بما كان يجرى فى قاعات المؤتمرات والندوات. وأخص بالذكر هنا أربعة تحقيقات للكاتب الصحفي رءوف توفيق، فى مجلة روز اليوسف، عن الإِسكان الحضري والريفي، وتحقيقا خاصا لجمال سليم فى نفس المجلة.. وأترك التعليق على هذه التحقيقات للقارئ الكريم.. ففيها الأرقام والبيانات، وفيها الرأي الحر والكلمة الصادقة.. وفيها أيضا أسماء من كانوا يساهمون فى تلك الحركة الفكرية بالجامعات والإِدارات الحكومية.. وفيها الكاريكاتير المعبر عن مضمون هذه التحقيقات.. كان هناك اهتمام كبير من الصحافة، وكان هذا الاهتمام نتيجة لحركة المعماريين، الذين ساهموا بالبحث والدراسة والكلمة، فى هذه الحركة الفكرية فى هذه الفترة من الزمان.

هذه لمحات سريعة عن انعكاس الحركة الفكرية فى مجال العمارة والتخطيط والإسكان، على صفحات للجرائد اليومية، والمجلات الأسبوعية، عسى أن يكون فيها دافع لقراءة التاريخ القريب، والانطلاق من الحاضر إلى المستقبل، بقوة الإيمان والعزيمة والصبر.. مع الإصرار والاستمرار.. وهذا هو سر الحياة.. والتقدم..

**صباح الخير 1963**

****

**ح نبني.. بيوتنا الجديدة**

عندما تنسحب الشمس.. ويصبح كل شيء مظلما.. ساكنا عندما تموت الحركة.. إلا من أصابع تلعب على عيون مزمار. ورجل يخرج صوتا فيه كل همومه.. طول ما معاك مال تلاقى الناس في إيدك..

يرحبوا بك قوى.. وإن خف من يدك.. حتى حبيبك حمامه يطير من إيدك ويطول الليل.. والأصابع تسد عيون المزمار وتفتحها.. والمواويل تحرك هواء القرية.. وتملؤه بالنغم الحزين.. آه.. آآآه.. آااااه..

ويقولون إن الفلاح حزين..

ويقولون أيضا - يقول أبناء المدينة - إن القرية حزينة.. حتى انظروا إلى بيوتها.. فهي دائما داكنة.. لونها كالتراب.. مظلمة.. متساندة على بعضها في عجز..

ويصمم أبناء المدينة مشاهداتهم.. ثم يركبون عرباتهم.. ويعودون إلى المدينة.. والضجيج.. والأنوار الملونة.. والبيوت الفارهة.. وينسون المزمار الحزين.. والقرية ذات البيوت الكئيبة..

منذ أيام وصلني خطاب من طبيب حديث التخرج، انتهى من تعليمه ومن فترة الامتياز في جامعة الاسكندرية.. هذا الطبيب عاش طول حياته في المدن.. تعود النور.. وتعود الضجيج.. وتعود رؤية آخر موديلات العربات والفساتين.. وآخر الأفلام الأجنبية.. ثم صدر قرار بتعيينه في إحدى قرى محافظة البحيرة.. قضى فيها أسبوعاً.. ثم أرسل لي هذا الطبيب خطابا.. فيه يومياته يوما بيوم في الريف.. الريف الذي يعيشه ويراه على حقيقته لأول مرة.. ويحكى مشاهداته التي عنونها تحت اسم (يوميات طبيب في الأرياف).

(دخلت بيوتا كأنها مقابر.. كشفت عن طفلة مريضة.. وجدتها تلفظ آخر أنفاسها.. وحولها سبعة من أخواتها يلعبن في الطين والذباب يلعب بهم.. بحثت عن الطعام الذي يقدم لها.. فلم أجد غير الجبن القريش وشيئا أسود. قالوا لي انه الخبز.. ثم سمعت شيخ الحارة يلعلع صوته بين جدران بيوت القرية المتربة.. (ياللى عنده عيان يقول عليه.. فرصة كبيرة.. الدكتور هنا).

ويقول الطبيب الشاب.. انه شعر بالحزن والاختناق. لأنه عاش طول حياته في المدينة يلتقي بالوجوه المغسولة والبدل المكوية.. ولم يحس بآلام الألوف الذين يعيشون في القرى إلا في هذه اللحظات فقط.. التي التقى فيها وجهاً لوجه مع القلوب الطيبة المنسية!!

ليس من المعقول أن تعيش المدينة بثوب القرن العشرين.. وتعيش القرية بثوب من آلاف السنين.. ولكن عندما يتكلف الثوب الجديد للقرية ١٥٠٠ مليون جنيه.. فهنا المشكلة.. ومن هنا يبدأ الموضوع..  يصمم أبناء المدينة مشاهداتهم.. ثم. ثم ماذا.. لا شيء.. إلا القليل.. والريف يحتاج للكثير.. الكثير جدا..

ولكننا نعمل، ونفكر، ونثور.

أمامي الآن ثلاثة أبحاث. فيها مناقشات هامة جدًا.. لأخطر مشروع ثوري. يجب أن نفكر فيه بعد مشروع السد العالي..

الأبحاث عن تخطيط وتنظيم القرية العربية وإصلاح حالها..

المشكلة هي مشكلة ٤٠٠٠ قرية و١٥ ألف عزبة بها أكثر من ٣ مليون مسكن يعيش فيها حوالي ١٤٫٥ مليون من السكان..

في بحث المهندس توفيق عبد الجواد، مدير عام المشروعات بمؤسسة الأبنية العامة.. تقرير صدر عن إحدى المؤسسات الصحية العالمية بعد دراسة أربعة أعوام ونصف عن القرى العربية..

التقرير يقول إن هذه القرى أشد الأماكن المسكونة في العالم المتمدين بعيدًا عن النظافة، وأشدها افتقارا إلى الوسائل الصحية بالرغم من المجهودات التي تبذل.

فالقرية العربية ينتشر فيها الدوسنتاريا والبلهارسيا وأمراض العيون الحادة التي تؤدى إلى ضعف البصر.. وسجل التقرير ان الذباب هو الشر الأكبر فى نشر الأمراض الوبائية حيث ان درجة انتشاره تبلغ من ٩٠ إلى ١٠٠ ذبابة في الياردة المربعة!!

والذباب ليس إلا جزءاً من المشكلة.. فقد وجد ان كل ١٢ أسرة من بين ١٠٠ أسرة تعيش على الخبز الخمر واللبن الرايب والجبن..

والمهندس توفيق عبد الجواد - صاحب البحث - يعلق على تقرير هذه المؤسسة الصحية العالمية فيقول: (إن الصورة التي رسمها التقرير منذ سبع سنوات، تغيرت.. بفضل المجهودات الطبية والصحية التي تبذل أخيرًا.. ولكنها في الواقع تبين لنا في وضوح تام (ضخامة المشكلة).. وسواء بحثنا مشكلة القرية أو مشكلة الفلاح. فسوف نلتقي عند نقط مشتركة هي التخلف في كل منهما..

فعند الفلاح.. تخلف مادي وثقافي.. وتخلف الفلاح ينعكس أثره على القرية ليجعل منها التعبير المجسم لحالته الراهنة فالمساكن - وهي تكون الجزء الأكبر من سطح القرية - غير وافية بالاحتياجات الضرورية للإنسان من شمس وهواء نقى.. غير مستوفية للشروط والوسائل والتركيبات الصحية!

والدكتور عبد الباقي ابراهيم مدرس التخطيط بجامعة عين شمس.. يقول في بحثه عن القرية العربية.. ان هناك احتمالا بأن التخطيط الحالي للقرية لا يختلف كثيراً عما كانت عليه منذ آلاف السنين!!

قلت للدكتور عبد الباقي: كيف عرفت هذا..

قال لي: أنظر إلى تخطيط القرية من الجو.. تجدها مدورة.. وكل الأشكال الفرعونية والتاريخية القديمة، خرجت مدورة.. والقرية أخذت شكل الدائرة بسبب تجمع السكان في مكان واحد ولسهولة الأمن وسهولة الدفاع ضد الفيضان والسرقات.. والشكل المعماري لبيوت القرية مازال بدائياً.. كما كان منذ مئات السنين!

ومشكلة القرية عندنا.. انها ارتبطت ارتباطاً كبيراً بمجتمع ظل فترة طويلة من الزمن ساكناً.. بطئ التطور.. محدود الإمكانيات.. بعيدًا عن الحركة والتقدم.. بعيدًا عن أحداث المدينة وتتبعها لمختلف التطورات التي تحدث.. تطورات سواء في الاقتصاد أو الاجتماع أو الثقافة..

**ما معنى كل هذا؟!!**

الدكتور عبد الباقي بقول.. معناه أن تنظيم القرية العربية وتخطيطها أصبح من أصعب المشاكل التي تعترض المخططين.. فالقرية عضو حساس جداً في مجتمعنا.. يتطلب العناية التامة في معالجة مشاكلها وتنظيمها وتخطيطها!

أنت تتمنى.. أنا أتمنى.. أن تصبح القرية في بلدنا نظيفة.. على أرضها بيوت بيضاء جديدة.. على أرضها أبناء أصحاء.. يتمتعون بالمياه النقية.. والكهرباء.. والحدائق..

أنت تتمنى.. أنا أتمنى.. أن تخلع القرية رداءها المهلهل القديم.. الكئيب.. الحزين.. وترتدى ذي الشباب والقوة..

أنت تتمنى.. أنا أتمنى..

ولكن إعادة تخطيط القرى عندنا.. مشكلة - هكذا يقول خبراء التخطيط...!

هب يمكن أن نسأل.. لماذا هي مشكلة.. الجواب في اختصار.. انها مشكلة اقتصادية.. المستوى الاقتصادي لأهالي الريف منخفض، لأنه إذا كان متوسط دخل الفلاح في الريف يتراوح بين ٢٥ و٣٥ جنيه سنويًا.. وإذا كان ٩٠٪؜ من سكان الريف يملكون ملكيات زراعية أقل من خمسة أفدنة..

وإذا كان ١٤ مليون نسمة يعيشون على ٦ مليون فدان.. وإذا كان ربع عدد سكان الريف تقريبا يعيشون عالة على باقي السكان وهم الذين يعملون فعلا في الزراعة.. وإذا كانت هذه الصور مجتمعة تحكى المشكلة الاقتصادية في الريف.. فكيف تتوقع أن تجد الفلاح يعيش في بيت نظيف أبيض.. وله أطفال أصحاء أقوياء؟!

إذن لا حل لمشكلة القرية.. إلا برفع مستوى معيشة الفلاحين.. وللوصول إلى المستوى المرتفع هناك ثلاث طرق رئيسية..

- عمليات استصلاح أراضي جديدة..

- رفع انتاجية الأرض المزروعة بواسطة الأسمدة وأنواع جديدة من البذور..

- تصنيع الريف يفتح أبعادًا هائلة لفرص العمل..

وعندما يرتفع دخل الفلاح ويصل مستواه المادي إلى المستوى المعقول سيفكر - بحكم التطور - أن يغير حياته.. وثقافته.. وبيته وبتغير شكل القرية التي لم تتغير منذ آلاف السنين...!

وفى محاولات البحث.. عن الطرق التي يمكن أن تساهم بها الدولة في إعادة تخطيط القرى الحالية.. ظهرت عدة آراء..

رأي يقول.. بهدم القرى الحالية وتصميم قرى نموذجية وتعميمها..

رأي ينادى.. ببناء قرى جديدة تسمى قرى الانتقال.. ينتقل إليها المجتمع الذي يعيش في القرى القديمة.. لأنه غير منطقي. بناء قرى نموذجية الآن.. وتعميمها في كل الريف..

ورأي ثالث ينادى.. بترك القديم يتلاشى تدريجيا مع الزمن وبناء مساكن جديدة في منطقة امتداد القرية..

والمهندس توفيق عبد الجواد - مدير المشروعات بمؤسسة الأبنية العامة - يقول.. ان هذه الآراء كلها تتجمع حول هدف واحد وهو ضرورة الإصلاح.. ولكن كيف نبدأ الإصلاح..

السؤال يجيب عليه الباحث.. فيقول.. إن إعادة بناء ٣ مليون مسكن جديد.. وتزويد القرى بما يلزمها من خدمات ومرافق يتكلف نحو ١٥٠٠ مليون جنيه.. وهذا مبلغ ضخم جداً بالنسبة لميزانية الدولة.. وبالنسبة لمقدرة أبناء الريف على البناء..

إذ أن ٨٥٪؜ من سكان القرى، لا يستطيعون دفع تكاليف بناء مساكنهم.. بل بالعكس.. انهم في حاجة إلى المساعدة!!

والمهندس توفيق عبد الجواد يقول.. ان دورنا من المهندسين أن نختار الحلول على ضوء الحقائق والواقع.. بحيث ألا يلقى عبء التنفيذ على الحكومة وحدها.. فهذا غير منطقي. وغير عملي. وغير مجدٍ أيضا.. لأن المفروض اولاً أن تنبعث الحاجة صلاح عند الأفراد.. وأن يطالبوا هم - اولاً - بتغيير الوضع الذي يعيشون فيه.. ويعلنون استعدادهم للمعاونة في الإصلاح.

وهذا الرأي سمعته أيضا من الدكتور عبد الباقي إبراهيم مدرس التخطيط بهندسة عين شمس.. قال لي.. إن عملية اقناع الفلاحين بتغيير الواقع الذي يعيشون فيه مهمة جدا.. فمجرد إحساس الفلاح بالرغبة في تغيير الوضع.. سيصبح من السهل انتقال الفلاحين من مساكنهم الحالية إلى المساكن الجديدة..

كنفس الرغبة والحاجة إلى أهمية وجود السد العالي.. فأصبح هناك لحن مميز في أفواه الجميع يردد (حنبنى السد.. حنبنى السد).. يجي ان يعود من جديد في أفواه الشعب ليردد (ح نبني البيوت الجديدة.. حنبنى البيوت الجديدة)..

والدكتور عبد الباقي.. يقول: إن إعادة تخطيط القرى.. يستلزم من الزمن ٣٠ عاماً!! منهم سنة كاملة في البداية. تكون حملة دعاية واسعة تشترك فيها كل أجهزة الإعلام لإقناع الفلاحين بتغيير مساكنهم..

وخطة إعادة بناء القرى.. يجب أن تكون خطة شاملة على أساس الجمهورية كلها.. وتجند لها كل الإمكانيات كما يحدث الآن في السد العالي.. والخبراء يقولون.. انه مع الإِمكانيات الحالية يجب أن نبدأ فوراً بالتحسين التدريجي للقرى.. حتى يتم تنفيذ الخطة على نطاق واسع..

وهناك عدة آراء حول كيفية إعادة تخطيط القرى.. لتتناسب مع تطور المجتمع الذي نعيشه الآن.. ومع اختلاف بعض وجهات النظر في إعادة التخطيط.. هناك اتفاق على مبادئ عامة.. يرتكز عليها المشروع ككل..

- النقطة الأولى: ان القرية - أي قرية - ليست معزولة عن القرى الأخرى.. وليست كل قرية وحدة قائمة بذاتها.. ولكنها جزء متكامل مع سائر أجزاء الدولة.. وعلى ذلك فإن أي محاولة لإعادة تخطيط القرية يجب أن تكون خاضعة لخطوط عريضة مرسومة لتخطيط شامل لجميع قرى الجمهورية..

- النقطة الثانية: من الضرورة الاستعانة بالدراسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة بأكملها كأساس لأعمال التخطيط القروي..

- النقطة الثالثة: البدء أولاً بعمليات مسح اجتماعي وطبيعي للقرى.. يعنى ايه.. يعنى في عمليات المسح الاجتماعي تتم دراسة توزيع السكان حسب السن والجنس والمهنة ومستوى الدخل وحساب الفائض من الأيدي العاملة على الأرض الزراعية..

والمسح الطبيعي.. يعنى.. دراسة المراحل التاريخية التي مرت بها القرية.. والبناء الحالي للقرية من ناحية الطرق والشوارع الرئيسية والأراضي السكنية.. وحالة المباني في القرية وتقسيمها إلى سيء ومتوسط وجيد.

الدكتور المهندس على بسيوني. الأستاذ المساعد بهندسة القاهرة.. في بحث له عن (التعمير في تعمير القرى حتى الآن تعتبر ناجحة في حد ذاتها فقد أعطت فكرة صحيحة عن الاحتياجات الضرورية للفلاح في مختلف المناطق والتكاليف الخاصة بذلك.. ولكن.. ثبت أنه من الصعب الاعتماد على نفس السياسة في تعمير الإقليم المصري كله.

فقد أتمت حتى الآن.. الهيئات الثلاث المختصة بهذا الموضوع وهي (الإصلاح الزراعي - الهيئة المصرية الأمريكية لإصلاح الريف - مديرية التحرير).. أتمت بناء ما يقرب من ٧٠٠٠ منزل في خلال خمس سنوات.. ويتكلف المنزل الواحد حوالي ٣٠٠ جنيه في المتوسط!!

وهذه الأرقام إذا أردنا أن نطبقها في بناء ٣ مليون مسكن جديد.. فإننا نحتاج إلى إمكانيات ضخمة غير ممكن من حيث الأيدي العاملة والتكاليف!

وبما ان المستوى الذي وصلنا إليه لبيت الفلاح لا يمكن خفضه بالنسبة لاحتياجاته، فيجب علينا أن نفكر في وجود حلول جديدة أخرى تعتمد على أسس جديدة في البناء للحصول على سعر أقل.. وسرعة التنفيذ بدون إرهاق ميزانية الدولة..

**ولكن ما هي الأسس الجديدة للبناء؟**

- أولاً.. يحب الاعتماد على سكان القرية أنفسهم في بناء مساكنهم مع قليل من التمرين والنصائح الفنية التي تساعدهم على تحسين طريقة البناء.. وقد نجحت هذه الطريقة في السويد.. وكندا.. وانجلترا.. وألمانيا.. وروسيا.. وفرنسا..

ووقت الفراغ عند الفلاح العربي قد يبلغ خمسة شهور في السنة يمكن استغلالها في إعادة بناء قريته.

- ثانياً.. الانتفاع بالمواد المحلية في كل منطقة وتحويلها إلى مواد للبناء سهلة الاستعمال.. ومتينة.. وهذه مسئولية مراكز بحوث البناء في استنباط مواد جديدة لبناء مساكن الريف..

ما نهاية كل هذا الكلام..

نهايته.. إن إصلاح وإعادة تخطيط وبناء القرية العربية.. مشروع هام جدا.. يعدل ميزان القوى في بلدنا.. فليس من المعقول أن تعيش المدينة بثوب القرن العشرين.. وتعيش القرية بثوب من آلاف السنين...!

وإعادة تخطيط القرى.. مشروع ضخم.. يحتاج إلى تكاليف هائلة أكبر من تكاليف بناء السد العالي ثلاث مرات.. ولذلك يجب وضع خطة شاملة ومدروسة وطويلة المدى لتنفيذ المشروع.. وهذا يستلزم أولاً.. أن تستيقظ جهات البحث العلمي وتقوم بواجبها في هذا الموضوع.. في تقديم الخبرة والبحث العلمي.. والنصيحة الفنية..

إن هذا المشروع في حاجة لجهود وبحوث الجامعات.. ووزارة الإسكان.. ووزارة الشئون الاجتماعية.. ووزارة البحث العلمي.. ووزارة الثقافة والإرشاد..

وإذا ذهبنا للجامعات.. وسألنا.. كيف تقوم الجامعة - الآن - بواجبها في تقديم جيل من الخريجين المتخصصين في تخطيط القرى والمدن.. إذا سألنا هذا.. وجدنا الجواب مؤسف جدا..

التخطيط لا يدرس في الجامعة، إلا كفرع ثانوي في قسم العمارة بكليات الهندسة.. وفى جامعة الاسكندرية وعين شمس والقاهرة.. لا يوجد غير ٣ أساتذة فقط للتخطيط!!



والجواب مؤسف جداً.. لا شيء.. لا شيء إلا بحوث فردية.. تضيع وسط الزحام..

إن هذا المشروع الضخم محتاج لإطلاق إشارة البدء في دراسته وإعداد البحوث الكافية..

في هذه الحالة فقط يصبح المشروع هو الخبر الأول في بلدنا.. ونحن ننتظر هذا..

**صباح الخير 1963 **

**ما هي أسباب وطرق علاج هذا التقصير**

عفوا.. نحن لن نتكلم عن مشاكل المساكن في المدن ولكننا نريد أن نناقش أولاً - ما قد يبدو أقل أهمية - ونعنى مشكلة المساكن في الريف!!

لقد استقر الرأي عند وضع الخطة الخمسية على أن يتم تخطيط القرى بالجمهورية (٤٠٢١ قرية) في فترة ما بين ٤٠ إلى ٥٠ سنة.. أي أنه كان المقرر أن يتم خلال الخطة الخمسية الأولى إعداد تخطيطات عامة لحوالي ٤٢٠ قرية.. ولكن ما تم دراسته وإعداده من المشروعات التخطيطية في السنوات الثلاث الأولى هو ٥٣ قرية موزعة على المحافظات المختلفة.. ويجرى الآن إعداد المشروع لعدد ٢٩ قرية، أي أن ما ينتظر اتمامه في سنوات الخطة الخمسية الأولى هو ٨٢ قرية تقريبًا.

معنى هذا.. ان ما كان المفروض تنفيذه هو ٤٣٠ قرية.. وما سينفذ فعلا هو ٨٢ قرية.. معنى هذا.. ان خمس الخطة نفذ وأربعة اخماسها لم ينفذ!

ما هي الأسباب؟

وزارة الإسكان عندها عشرات الأسباب.. وهذه هي بعضها..

- عدم وجود خطة شاملة متكاملة للنهوض بالريف، وعدم وجود ارتباط وتناسق بين الجهود القائمة على تحسين المستوى العام للأسرة.. والجهود الأخرى المماثلة لتخطيط القرية وتحسين المسكن الريفي..

- تعدد الجهات والهيئات التي تشرف وتقوم بتنفيذ مشروعات تخطيط وتعمير القرى.. مما أدى إلى تباين المشروعات وتعددها وتكرار الأخطاء بها نتيجة قيام كل هيئة بعمل أبحاث منفردة.. ووضع البرامج المستقلة دون وجود أي رابط بينها...!

- النقص في الأجهزة الفنية اللازمة لمشروعات تخطيط وتعمير القرى.. وعدم توافر المختصين.

- قلة البحوث التي أجريت في مجال تخطيط القرى والإسكان الريفي.. بالرغم من شدة الحاجة إلى بحوث شاملة عميقة لجميع النواحي المحيطة بالحياة بالريف..

- قلة الجهود التي بذلت لمتابعة المشروعات في الريف حتى يمكن الاستفادة من الخبرات والأخطاء التي تظهر بعد تنفيذها.. وأسباب أخرى كثيرة أدت إلى عدم تنفيذ الخطة..

أسباب أخرى تبدأ أيضا بكلمة (عدم وجود).. (النقص).. (قلة البحوث).. (تعدد الإجراءات) ...!!

ثم بعد كل هذه المبررات.. تتحدث وزارة الإسكان عن أسس تحديد وسيلة الإصلاح العمراني.. وأشد ما يثير الدهشة.. ان تبدأ الوزارة هذا البحث.. بمقدمة تقول فيها.. (ان الفلاح عادة.. شديد الحساسية.. قليل الاطمئنان والثقة بنفسه وبمن حوله).!!

ثم تقول (ولذلك كان من الضروري عند اتخاذ أي خطوات إيجابية للإصلاح العمراني في الريف أن يراعى في هذه الخطوات..

- ملاءمتها للبيئة الريفية..

- ملاءمتها للتطور الاقتصادي والاجتماعي في الريف..

- مرونة الخطة بحيث يمكن تطويرها..

ويقول البحث.. ان مساهمة الأهالي في تنفيذ المشروع تعتبر من الأسباب الأساسية لنجاحه.. كما أن من المفيد أيضا الإعلان عن مشروع التخطيط والنماذج المختلفة للمساكن بين الأهالي في اجتماعات منتظمة.. يقوم بها الأخصائي الاجتماعي للتعرف على آراء الأهالي في المشروع.. حتى يشعروا بأهمية الدور الإيجابي الذي سيقومون به لنجاح المشروع..

ويقول بحث الوزارة.. ان المساكن الحالية الصالحة للسكنى في الريف تصل إلى 15% فقط من عدد المساكن الكلية.. وهذا يدل على أهمية مشكلة البيوت الريفية ومدى تأثيرها على صحة سكانها والصحة العامة وضرورة العمل على إصلاحها..

**.. وماذا في وزارة البحث العلمي**

ولقد قامت اللجنة العليا لبحوث القرية بوزارة البحث العلمي.. بتجربة على ست قرى في محافظتي الجيزة والبحيرة.. التجربة بدأت منذ سنة.. كان هدفها دراسة تنمية المجتمع الريفي وإعطاء نماذج لطرق الإصلاح التي تتناسب مع إمكانياتنا وطاقاتنا..

وكان مقرر هذه اللجنة التي قامت بالتجربة.. هو المرحوم الدكتور أنور المفتي..

وهذه بعض العلامات التي حددتها اللجنة العليا لبحوث القرية من خلال تجربتها حتى الآن في الريف..

- القرية الحالية كما هو معروف.. تنمو من الداخل.. قلب القرية يتضخم دائما بالمساكن.. مما يؤدى إلى انسداد الشرايين والطرق داخل القرية.. الأمر الذي يجعل من المتعذر تحسين البيئة فيها.. وهنا.. لابد من خلخلة القرية بالتضحية ببعض المساكن..

وبالطبع لن تتم عملية إزالة بعض المساكن التي تعترض التخطيط الجديد.. إلا بعد الانتهاء من مساكن تعويضية لأصحابها في مناطق الامتداد بالقرية..

- أي خدمات تقدم للقرية بدون مشاركة الأهالي.. تنقص درجة كفاءتها بشكل قد يؤدى إلى عكس المقصود منها.. فعملية التنمية حين تتم بسواعد أبناء القرية تكون التنمية هنا.. تنمية جذرية.. أصيلة تلقائية.. صادرة عن رغبة صادقة.. ومن ثم يكتب لها البقاء..

- لكل قرية مشاكلها وظروفها المحلية الخاصة بها.. وكما لا يمكن علاج مجموعة من المرضى بوصف دواء واحد لهم.. لا يمكن تعميم عملية الإصلاح بمنهج موحد في كل القرى..

- أوصت اللجنة.. ان يتم التطوير والتهذيب السكنى لكل قرية تدريجيا.. لمعرفة احتمالات النجاح والفشل.. والخطأ الذي يحدث على نطاق ضيق يمكن تداركه بشكل أضمن وأسرع.. ونقطة أخرى، ان بناء قرى الجمهورية من جديد.. يحتاج إلى ٢٤٧٠ مليون جنيه (تقرير).. إذن من الأفضل البدء في المشروع تدريجيا حتى نضمن النجاح..

والمهندس حسن فتحي عضو مجلس أبحاث البناء والإسكان.. ومقرر اللجنة العليا لأبحاث الإسكان الريفي في وزارة البحث العلمي.. له عدة آراء ونظريات هامة في المسكن.. فهو صاحب الكلمة الشهيرة.. نحن لا نبني بيوتا ولكننا نبني مجتمعات..

انه يقول.. ان المرجع الدائم في تصميم كل مسكن.. أو تصميم المدينة بأسرها.. هو الإنسان..

وأي تخطيط يوضع يجب أن يسبقه سؤال.. هل وضع هذا التخطيط من أجل الإنسان.. أو من أجل شيء آخر؟!

والمهندس حسن فتحي صاحب الاعتراض الشهير على الطريقة التي اتبعتها وزارة الإسكان في تصميم المجمعات السكنية لذوي الدخل المحدود.. فبدت كلها في شكل صفوف متوازية.. ويقدم حسن فتحي اعتراضه على هذه الطريقة.. بعدة مبررات.. ثم يقدم طريقة أخرى لتصميم المساكن الاقتصادية.. وكل هذه الآراء سوف تناقشها صباح الخير فى مناسبات قادمة..

إن حسن فتحي ينادى بخلخلة القرى الحالية.. وسحب السكان الفائضين إلى قرى الإصلاح الزراعي الجديد.. فليس من المعقول.. أن يعاد تخطيط قرية يعيش على رقعتها الزراعية.. أضعاف أضعاف العدد المناسب من السكان.. ويعطى مثلا لذلك بالتجربة التي تجريها وزارة البحث العلمي في قرية (كفر الشرفا) إذ وجدوا أن تعداد القرية يصل إلى ٤٠٠٠ نسمة.. على مساحة ٣٠٠ فدان.. ويقول حسن فتحي.. انه إذا أردنا قرية مثالية.. فلابد أن نسحب ثلاثة آلاف شخص من الأربعة آلاف الذين يعيشون فى هذه القرية.. لأن هذا العدد الفائض هو الذي يسبب كل المشاكل.

وحسن فتحي.. يعتبر هذه (الخلخلة) من أولويات إعادة بناء القرى المصرية..

**.. وماذا بعد.. اللجان؟!**

حتى لا يقال.. تمخضت اللجان الكثيرة.. عن منافض ملأي بأعقاب السجائر.. وبعض الكلمات المتناثرة.. والأوراق المليئة بالكلام.

حتى لا يقال هذا.. وحتى لا يضيع الوقت.. بلا فائدة.. بلا نتيجة ملموسة..

فإننا هنا نلفت النظر.. إلى هذه المشاكل التي تثيرها إعادة بناء القرية، وذلك التأخير الواضح في تنفيذ الخطة الخمسية بالنسبة لها.

هناك اتفاق تام.. على أن القرية المصرية يجب أن تتطور.. ان تعيش الثورة في المبنى الجديد.. في الشارع الجديد.. في الحياة التي يعيشها الفلاح اليوم..

فليس من المعقول ان نفكر في كيف تبدو المدينة متجددة.. متطورة في شكلها ومبانيها.. وتظل القرية في التراب والطين.. ويظل الفلاح في أكواخ الصفيح والطوب النيء.. وروث الماشية..

هناك اتفاق تام، على غرابة هذا التناقض.. واستحالة استمراره..

وبحماس شديد لإعادة التوازن.. وشد القرية من مرحلة التخلف إلى النور.. بدأت اللجان.. والاجتماعات.. والبحوث.. ولكن..

إلى متى.. وبأي صورة يجب أن تنظم هذه اللجان حتى نستطيع أن ننفذ الخطة بلا إبطاء.

اللجان بين وزارتي البحث العلمي.. والإسكان تعتبر أبحاثها سرية.. يجب ألا تعرفها الوزارة الأخرى.. أو حتى تسمع عنها.. وكل وزارة تقوم بتجربة في إعادة بناء قرى جديدة.. وأبحاثها سرية!..

في وزارة الإسكان.. توجد لجنة اسمها هيئة الإشراف على مشروعات بناء القرى.. ولجان لأبحاث تخطيط القرى والمدن..

وهناك معهد أبحاث البناء.. الذي كان يتبع وزارة البحث العلمي.. ثم انتقل إلى وزارة الإسكان.. ثم عاد في الأسبوع الماضي إلى البحث العلمي.. وربما انتقل إلى وزارة أخرى أثناء كتابة هذه السطور..

وفى وزارة البحث العلمي عدة لجان أخرى.. فهناك اللجنة العليا لأبحاث الإسكان الريفي.. واللجنة العليا لبحوث القرية.. ولجنة أخرى اسمها مجلس أبحاث البناء..

اللجنة العليا لأبحاث الإسكان الريفي تشرف على عدة لجان.. لجنة تقييم مشروعات الإسكان.. ولجنة التخطيط والعمارة.. ومعهد الاستيطان.. و.

ولست أدرى.. كيف عثروا على كل هذه الأسماء لهذه اللجان..

ولا أحد ينكر.. أو يعترض.. على كثرة البحوث لإعادة بناء القرية.. فهذه العملية لا تحل بإصدار قوانين لهدم القرى الحالية.. وبناء قرى جديدة.. فهذا التفكير أبسط ما يقال عنه، انه تفكير سطحي.. ولابد من الدراسات العميقة.. والبحوث على الورق.. وعلى الطبيعة.. ولابد من اللجان.. حتى ولو وصلت إلى مئة لجنة.. ولكن.. لابد أيضا من التنظيم وتحديد الاختصاصات..

خصوصا.. ان وزارة الزراعة.. ووزارة الإصلاح الزراعي.. بدأتا تنجذبان إلى الموضوع.. فإعادة بناء القرى يبدو جذابا وأحيانا مسليا.. فتنشط الدعوة لإنشاء لجان ولجان وهكذا بدأت وزارتا الإصلاح الزراعي والزراعة.. في تكوين لجان جديدة.

المهم.. أين تقف هذه اللجان.. وما هو دورها..

مثلا.. أين تقف لجان البحث العلمي.. وأين تقف لجان وزارة الإسكان..

المنطق يقول.. ان طبيعة لجان البحث العلمي - كما يفهم من اسم الوزارة - أن تهتم بالدراسات والبحوث والتخطيط - أما لجان الإسكان فتهتم بالناحية التنفيذية.. ودراسة عقبات التنفيذ..

هذا المنطق يضيع بين محاولات كل وزارة.. أن تنفرد بحل المشكلة.. وتعيد بناء القرى المصرية.. بمفردها!



وعندما يصل الموقف.. إلى هذا الحد.. فإننا هنا نقف.. ونطالب.. بالتنظيم.. وتحديد الاختصاصات.. وجمع الجهود لخدمة الهدف..

فالموضوع أكبر من هذا الانفصال في التفكير وتبادل الآراء بين الخبراء في الوزارات..

إنه موضوع ٤٠٠٠ قرية، موضوع توفير السكن الصالح لثلثي سكان الجمهورية.. للفلاحين.. أصحاب الحق في أكبر نصيب من التطور الاجتماعي الذي نعيشه الآن..

وبعد أن اختتم هذه الكلمة.. أترك المكان لرأى أحد أعضاء هذه اللجان..

هو الدكتور عبد الباقي ابراهيم مدرس التخطيط بجامعة عين شمس. وبالمناسبة.. فإن أعضاء هذه اللجان كلهم من خبراء التخطيط والعمارة والطب والزراعة وعلم الاجتماع، في بلدنا.. ويصل عددهم إلى الخمسين خبيراً.. وحرام أن تضيع جهود هؤلاء.. بسبب عدم التنظيم!!

يقول الدكتور عبد الباقي.. إنه في الوقت الذي بدأت فيه المدينة تؤدى بعض ما عليها من واجب نحو القرية. تعمل أجهزة كثيرة في الدولة بكل طاقاتها لفتح آفاق الأبحاث المختلفة في سبيل إعادة بناء الريف.. وأكثر هذه الأجهزة تؤدى - جاهلة أو متجاهلة - نفس ما يؤديه غيرها من بحوث!

الأمر الذي يضيع على الدولة، كثيرا من طاقاتها في ظروف نحن أشد ما نحتاج فيها إلى جميع الجهود المتعاونة..

فلا تزال بحوث القرية تجرى على أساس التقييم الشخصي للمشكلة.. وتبعا لوجهات نظر مختلفة سواء أكان ذلك تأثرا بالتخصصات الشخصية للباحثين أو بمدى الاهتمام الشخصي للباحث بالمشكلة..

الأمر الذي خلق نوعا من التشتيت الفكري المختلط في بعض الأحيان بنغمة من اليأس في الوصول إلى النتائج المرضية.. فكثيرا ما اجتمعت اللجان المختلفة في هذه الأجهزة.. وانفضت دون أن تترك وراءها إلا النزر اليسير من الإنتاج العملي.. الأمر الذي يستدعى إعادة النظر في معالجة أسلوب سير هذه الأبحاث..

ويقترح الدكتور عبد الباقي ابراهيم.. تنظيما جديدا للجان البحث في إعادة بناء القرية..

يضمن ضم الجهود.. والعمل في خط واحد للوصول إلى الهدف..

الاقتراح يتلخص في تكوين هيئة عليا لبناء الريف.. وتكون هذه الهيئة على مستوى المجلس التنفيذي.. لتضع السياسة العامة وتحدد الهدف بالضبط.. على ضوء الإمكانيات الاقتصادية.. الحالية.. والمستقبلية..

ومن هذه الهيئة.. تتكون لجنة عليا لتخطيط الريف.. لها رئيس متفرغ..

وهذه اللجنة لها جهازان..

- جهاز تخطيط إقليمي..

- جهاز للأبحاث النوعية

ما معنى إقليمي.. وما معنى أبحاث نوعية

الدكتور عبد الباقي يفسر كلامه كالآتي:

التخطيط الإقليمي.. يشمل المسح الطبيعي للريف.. كدراسة طبيعة الأرض وتضاريسها وطبيعة التربة وانتاجها.. ومعالم القرى..

فالتخطيط الإقليمي يحدد مدى ما تحتمله معدة القرى من السكان.. بالقدر الذي يحفظ لهؤلاء السكان المستوى المعيشي المقبول.. والفائض من السكان على طاقة الأرض الزراعية يدخل بدوره نطاق التخطيط القومي للدولة..

لأنه على أساس التخطيط الإقليمي.. يمكن بعد ذلك توزيع الخدمات العامة.. التعليمية والصحية.. والتجارية. في مختلف التجمعات السكنية.. مع شبكة الطرق التي تربطها.. بشرط ألا تفقد القرية طابعها الذي رسمته السنون والأجيال.. ولا يشعر الفلاح بالغربة فى القرية الجديدة.. ويحس أنها بعيدة عن قلبه ووجدانه.. 

هذا هو المقصود بالتخطيط الإقليمي.. ولكن ما المقصود بالأبحاث النوعية.. التي أشار إليها الدكتور عبد الباقي في اقتراحه..

يقول.. ان الأبحاث النوعية تعالج العناصر المكونة للمسكن الريفي.. كأسقف المساكن وطريقة صنعها وتوزيعها على ضوء المواد الخام التي تدخل في تكوينها في مختلف القرى.. ثم الحوائط.. والأرضية.. والنوافذ وتحديد مساحتها والمواد الداخلة في تصنيعها.. كذلك الأبواب.. وعملية التحديد هذه تساعد على تحديد حجم صناعة البناء في الريف..

وتهتم الأبحاث النوعية أيضا بالمرافق الصحية في المسكن الريفي.. طرق بنائها.. وسعتها تبعا لعدد السكان واستهلاكهم للمياه.. وبالمثل يتحدد وضع الفرن في المسكن الريفي بالنسبة للمواد الداخلة في الوقود وطبيعة تخزينها وتناولها..

والأبحاث النوعية تشمل تخزين الحطب.. تحضير واستعمال السباخ البلدي ومخلفات روث المواشي.. ومكان الحظيرة.. هل تكون في المسكن أو في مكان منفصل عنه.. و .. و..

وهذا هو المقصود بالأبحاث النوعية.. الأبحاث التي ترسم صورة للكيان الطبيعي للقرية ومساكنها..

وعلى هذا الأساس يقترح الدكتور عبد الباقي أن يكون أعضاء جهاز التخطيط الإقليمي.. من الخبراء فى الاقتصاد والزراعة والاجتماع والجغرافيا الاقتصادية والمساحة والإحصاء والهندسة..

أما جهاز الأبحاث النوعية فهو يتكون من مخططين ومعماريين ورسامين..

وتجتمع أبحاث جهاز التخطيط الإقليمي وجهاز الأبحاث النوعية.. عند جهاز التخطيط القرى الذي يقوم بعمل التطبيقات اللازمة على هذه الأبحاث.. ثم وضع الخطة لبناء القرى.. وخطة التنفيذ.. والتمويل.. والتشريعات اللازمة..

وهذا الجهاز التخطيطي يرسل الخطة للجهاز التنفيذي الذي يقوم بتنفيذها ويتابع الجهاز التخطيطي نتائج التنفيذ..

اقتراح الدكتور عبد الباقي يتخلص في تكوين لجنة عليا لتخطيط الريف تتفرع لجهازين.. جهاز تخطيط اقليمي.. وجهاز أبحاث نوعية.. والجهازان يرسلان أبحاثهما إلى جهاز تخطيط يقرر الخطة والتمويل.. ثم يبدأ التنفيذ والمتابعة..

وبهذه الطريقة تتجمع وتتضافر جميع الجهود في سبيل هدف واحد.. هو بناء الريف الجديد..

ونحن إذ نعرض هذا الاقتراح على صفحات (صباح الخير) فإننا نقدمه للمناقشة وننتظر آراء المسئولين..

**صباح الخير 1964**

**في بيتك**

****

طبعا سمعت هذه النكتة ألف مرة.. عندما ذهب أحد الأشخاص، ليستأجر شقة.. فوجد أن الشقة ضيقة جدا.. وأبدى ملاحظته لصاحب العمارة.. فضحك الرجل وهو يقول: معلهش.. كل ما تمشى فيها توسع!.

هذه النكتة القديمة.. تطورت..

لم تصبح نكتة جديدة.. ببعض الإضافات والتعبيرات.. ولكن - للغرابة - أصبحت إحدى النظريات الحديثة فى بناء المساكن.. و ..

وربما ليس عندك مانع.. ان نتكلم عن بيتك قليلا.. البيت بمعنى الجدران والنوافذ والطوابق.. والعمارة التي تسكن فيها.. والعمارة التي بجوارك..

يعنى.. المكان الذي تسكنه.. انت وأولادك وتعيش نصف حياتك فيه.. وعلاقة هذا المسكن بباقي مساكن الحي.. وبالتالي المدينة!

هل تستمتع بسكنك فى هذا البيت؟

ان عددا كبيرا من الخبراء، الذين يعيشون حولك.. ويحسون بمشاكلك.. حاولوا ويحاولون أن يخلصوك من متاعبك.. بطريقتهم الخاصة.. طريقة الأسلوب العلمي.. والتفكير المنطقي المنظم.

وقد تجمعت عندي خلال الأيام الماضية ما يقرب من ١٥٠٠ صفحة من أفكار وبحوث أبرز المهندسين المعماريين، والمخططين للمدن والقرى في بلدنا.. وعندما قرأت هذه البحوث.. أحسست بمدى الجهد المبذول فيها.. وصدق هذا المجهود لمحاولة إنشاء المسكن الصالح في قلب مدينة صالحة للمعيشة.. وشعرت بواجبي.. في أن أقوم بعملية تقديم بعض هؤلاء الخبراء لك..

أنت صاحب المشكلة.. والأستاذ فلان.. والدكتور فلان.. و .. و .. هم الذين يفكرون في حل مشكلتك..

وطبعا يهمك أن تعرف.. كيف فكروا من أجلك.. وما نتيجة بحوثهم الطويلة المضنية؟

ثم - بعد ذلك - من حقك أن تناقش هذه الأفكار.. وأن تطالب المسئولين فى أجهزة التنفيذ بوضع هذه الأفكار موضع التنفيذ.. وإذا حدث تأخير ما.. أو بعض الاعتراضات.. فمن حقك - أيضا - أن تطلب التفسير من هؤلاء المسئولين.. عن أسباب التأخير وأسباب الاعتراض..

كل الخبراء الذين درسوا مشاكل السكن.. اتفقوا على أساس واحد لدراستهم.. وهو أنه إذا كان المجتمع الجديد الذي تعيش فيه أنت الآن.. يفرض عليك أسلوبا معينا في العمل.. ويطلب منك هذا العمل بسرعة، ودقة، واخلاص.. فلا أقل - بعد هذا - من أن تسكن في بيت مريح.. في مدينة مريحة.. تعوضك عن الأعصاب المحروقة التي تقدمها كل يوم ذبيحة.. أمام تحقيق أهداف المجتمع..

ولكن كيف تتوفر لك هذه الراحة في بيتك؟

هذا السؤال.. هو الذي التقت عنده كل البحوث.. كل باحث وخبير اهتم بجزء معين من السؤال.. وقدم حوله دراسته..

ونحن الآن سنستعرض معا.. بعض هذه الأبحاث.. التي تدور حول..

- المدينة التي تسكنها.. بشكل عام.. وكيف تتطور؟

- المنزل الذي تعيش فيه.. كيف يصبح ملائما؟

- وسائل الترفيه.. وهي من أهم عناصر المدينة العصرية. وكيف تتوفر في مدينتك؟

**المدينة بشكل عام**

هناك مشكلة مساكن.. هذه حقيقة معترف بها..

ولكن ما هو (حجم) هذه المشكلة.. يعنى ما هو عدد المساكن المطلوب انشاؤها لحل الموقف..

السؤال.. أجابت عليه وزارة الإسكان.. في بحث تقدمت به للمؤتمر الأفريقي الآسيوي للإسكان الذي عقد منذ شهر تقريبا بالقاهرة..

قال البحث.. ان عدد المساكن المطلوبة حتى سنة ١٩٦٥.. يصل إلى ثلاثة أرباع مليون مسكن تقريبا.. بالضبط ٧٨٦ ألف مسكن.!!

كيف حسب هذا الرقم؟

الإجابة.. حسبت على أساس عدد المساكن اللازمة لمواجهة زيادة عدد الأسر الناتجة عن الزيادة في النسل. عدد المساكن اللازمة لحل مشكلة التزاحم.. وإقامة أكثر من أسرة واحدة في مسكن واحد. عدد المساكن اللازمة التي ستنشأ عوضا عن المساكن الحالية القديمة والمستهلكة.

ويمضي البحث بعد ذلك.. ليتحدث عن شكل المدينة بصفة عامة.. المدينة التي تضم منزلك.. والمدرسة.. والمصنع.. و.. و.

يقولون في البحث.. انه إذا نظرنا إلى الشكل العام للمدينة.. نجد أن المنطقة السكنية الأصيلة بها.. عبارة عن كتل غير منتظمة.. فشوارعها ضيقة متعرجة تكاد تكون كلها مقفلة.. وميادينها غير منتظمة أو معدومة.. وليس لها طابع تاريخي أو اجتماعي واضح إلا في قليل من المدن المصرية!.

أما مناطق الامتداد فليس لها اتجاه معين.. ففي بعض المدن الصغيرة انتشرت هذه المناطق على جانبي خطوط السكك الحديدية.. أو على امتداد الطرق الرئيسية المارة بها.. أو. ربما تنتشر هذه المناطق في الأراضي الزراعية حولها بدون رابط..

ونظرا لأن امتداد هذه المدن.. كان يتم دون ترجيه أو تخطيط عملي سليم.. فقد قامت أحياء سكنية كاملة غير لائقة..

وقد تم في السنوات الأخيرة إعداد مشروعات التخطيط العام لعشرين مدينة.. بالإضافة إلى اعداد التخطيط العام لمدينة القاهرة.. والاسكندرية.. وبورسعيد (بعد العدوان).. وأسوان (بعد السد العالي)..

ومن أجل أن يكون التخطيط العام لهذه المدن متمشيا مع حياة الناس وتحركاتهم.. فقد أوصى التخطيط العام لهذه المدن بإعادة توزيع السكان.. وعدم تركيزهم في منطقة واحدة..

وفى التخطيط.. اتجهت الجهود لإعادة تخطيط الأحياء القديمة.. والقيام بعمليات إزالة أو تحسين.. أو ترميم..

من الأحياء التي أعيد تخطيطها - مثلا - منطقة بولاق..

والخبراء يعترضون.. على الطريقة المقترحة في تخطيط بولاق.. لماذا؟!

يقولون.. إنه بتحليل هذا المشروع.. نجد أن تخصيص المنطقة الممتدة على كورنيش النيل للمباني العامة يحجب منظر النيل.. ويبعده عن المناطق السكنية، كمنطقة ترويح لها.. ويخلق من الكورنيش مناطق ميتة نصف ساعات اليوم..

ونقطة أخرى.. ان مناطق الإسكان الجديدة التي أقيمت.. تعتبر نوعا جديدا من تكديس السكان.. حيث سيعيش حوالي ٤٨٠٠ شخص على كل فدان.. وهذه النسبة مرتفعة جدا..

ونقطة ثالثة.. ان الفراغات بين المباني.. قليلة جدا.. أو شبه معدومة.. والمباني مرصوصة بجوار بعضها وأشبه ما تكون بعلب سجائر داخل مخزن!

ويركز الخبراء في بحث (شكل المدينة) على نقط هامة جدا.. انهم يقولون.. ان عمليات تحسين الاحياء القديمة.. ينبغي ألل تنتهي عند مهمة بناء مساكن جديدة في الأراضي الفضاء التي تترك نتيجة لهدم مبنى.. أو تقتصر المهمة على شق شارع أو تحسين ميدان.. بل ان عملية التحسين تشمل جميع مكونات الحي وعناصره.. يعنى.. لابد أن يكون هناك اهتمام بالمباني القديمة والعمل على ترميمها.. وصيانتها أو توصيلها بالمرافق العامة.. ويمكن استغلال الأماكن الخربة بتحويلها إلى أماكن خضراء مفتوحة.. تكون بمثابة أماكن ترويحية أو تجميلية للمنطقة.. مع الاستعانة ببقايا مواد البناء سواء من الطوب أو الحجارة في رصف الشوارع أو الميادين.. واشراك أهالي المنطقة في القيام بهذا العمل حتى نخلق عندهم الشعور بأنهم حققوا شيئا مفيدا لمنطقتهم، فيتعلقون بها ويحافظون عليها. حيث أن الاستعانة بمواد البناء القديمة المتخلفة من بقايا مباني الحي.. تعطي إحساسا بالأصالة والانتماء إلى المنطقة، وتولد شعورا بالترابط ببيئة الإنسان القديمة والالتصاق بها.. وهذا هو الإحساس، الذي نفتقده في كل مشروعات الإسكان الجديدة!!

**والخبراء يعلنون بصراحة أكثر.. لابد من الاهتمام بالإنسان..**

يجب ألل نتخذ من عامل السرعة والظروف المحيطة بنا، عذرا.. لأن تأتى مدننا متأثرة بالبيانات والاحصائيات الجامدة.. التي ليست فيها حياة.. وأن نجعل من مشروعات الإسكان والتعمير ترجمة حرفية للأرقام ونهمل العامل الإنساني والنفساني المنطوي تحتها.. لأن في ذلك تحطيما لمدننا.. واجبارا للناس على أن يعيشوا في مناطق لا يستطيعون التعلق بها أو حتى يكنون لها الاحترام والمحبة!

فبالرغم من المجهودات الكبيرة التي تمت في تنفيذ مشروعات الإسكان بالجمهورية.. سواء داخل الكتلة السكنية بالمدن.. أو بالأراضي غير المعمرة بها.. أو بضواحيها.. وبالرغم من الفرص التي أتيحت لنا لخلق تجمعات سكنية ممتازة تليق مستوى التخطيط والتعمير والنهضة..

إلا انه لم تقدم الحلول المبتكرة التي فيها خلق أو إبداع أو ابتكار.. كما لم تستغل الظروف الطبيعية للموقع.. وعلاقته بالتكوين العام للمدينة فنجد أن مشروعات الإسكان الجديدة بالمدن.. علاوة على عدم ملاءمتها لما حولها من المباني.. فإنها متماثلة متشابهة في فكرة تخطيطها وكثافة سكانها ومظهرها وارتفاعات مبانيها..

ومن المشاهد أن الحلول التي قدمت في بعض هذه المشروعات لا تنطوي على (فكرة).. ولا يحددها (هدف) أو غرض.. ولكنها مجرد تكرار لنموذج واحد من العمارات في أوضاع متوازية سواء كان هذا النموذج في وضع عمودي على الشارع أو موازيا له.. والفراغات بين هذه النماذج المكررة ثابتة لا تتغير بالرغم من عدم اتساعها وتنافيها مع ما يستلزم من الفراغ الذي يسمح بنفاذ أشعة الشمس.. وسريان نسمة الهواء.. وتوفر عامل الخصوصية!!

فالمدينة أساسها الناس.. وعلى هذا يجب أن تترجم رغبات السكان وأهواءهم إلى أعمال وانشاءات لخدمتهم..

ويحدد الدكتور المهندس عبد الباقي ابراهيم مدرس التخطيط بجامعة عين شمس.. في بحث له بعنوان (تصميم المناطق السكنية في المدينة المصرية).. يحدد هذه الاحتياجات الإنسانية للشخص في مدينته.. فيقول:

إذا كان سكان الحي حوالي ٥ آلاف نسمة.. فالمفروض أن مساحة الحي.. تقسم كالآتي: ٨ أفدنة للمدارس والملاعب.. و٣ أفدنة للمحلات التجارية والأماكن العامة و٣٫٥ فدان للمباني الشعبية و١٫٥ فدان للمناطق الفضاء بين هذه المباني..

يعنى.. إذا كانت المنطقة يسكنها ٥ آلاف نسمة.. فيجب أن تكون مساحة المنطقة ٢٥ فدانا.. حتى تتوفر الراحة للسكان..

والدكتور عبد الباقي، يلقى بتحذير.. انه من العبث بناء مجموعات الإسكان الاقتصادي الجديدة.. ثم تتحول بعد وقت قصير إلى خلايا فاسدة!! إذ لابد أولا من توعية السكان.. وتهيئتهم للبناء الجديد.. حتى نضمن سلامة المبنى أطول فترة ممكنة..



وعملية التوعية وإقرار صلاحية السكان الجدد لأن يشغلوا المباني الجديدة.. ربما تحددها فترة تدريبية في بعض المساكن مدتها ٦ شهور تقريبا.. يتلقى فيها السكان، الإرشادات المختلفة بوسائل المعيشة السليمة.. وهذا النظام متبع في بعض الدول الأوروبية.

**المسكن من الداخل**

العمارة عندنا.. الآن.. عمارة ليس لها شخصية.. انها في الغالب تتجه إلى استيراد الشكل الخارجي والتصميم الداخلي.. استيرادها من نماذج العمارات الغربية في البلاد الأوروبية.. وأحيانا تتجه إلى الطابع الشرقي.. ولكن في صورة مشوهة.. المهم.. ان من يشاهد العمارة عندنا.. لا يحس اطلاقا أنه في بلد شرقي له تاريخ في الفن.. والعمارة.. والهندسة..

هذا الكلام كان مضمون تحقيق صحفي كتبته من سنتين تقريبا. في (صباح الخير).. واليوم.. يثير الموضوع مرة أخرى المهندس (شكري توفيق) بالإدارة العامة للإسكان، في بحث قدمه بعنوان (المسكن)..

ويقول شكري توفيق.. إنه يجب أن نتعرف على الماضي والحاضر والمستقبل بالنسبة لعمارتنا.. (وإلا فكيف يمكننا أن نعود بمساكننا إلى امتداد تراثنا ونحن نجهله.. أو كيف نعمل على تقريب حاضرتنا من المجرى الطبيعي ونحن لم نقم هذا الحاضر.. وأخيرا.. كيف نتوقع أن نعود في المستقبل بمساكننا إلى امتداد تراثنا دون أن نرسم صورة كاملة لهذا المستقبل؟

- عن ماضي تراثنا فى المساكن.. يقول المهندس شكري.. ان اهتمامنا بالماضي.. لا تشوبه أي دوافع رومانسية أو تعلق بقيم قديمة (فالبيوت القديمة لا يبنيها المعماريون) بل الزمن.. ونحن ندرك ذلك ولا ننقضه.. ولا نحاول الوقوف أمام التطور بل نهتم بالماضي ليمكننا توجيه هذا التطور إلى الطريق السليم.

ومن خلال الصور.. يعرض الباحث بعض نماذج من العمارة في مصر خلال القرن ١٨.. ويبدى ملاحظاته..

- الفناء الداخلي في العمارة القديمة.. كان معالجة معمارية تحجب عن المساكن كافة عناصر الط وتترك له التمتع بالسماء..

- المساكن من الخارج.. بسيطة ومتواضعة.. ولا يعطى للشكل في معالجتها أي اعتبار..

- الملقف.. يوجه من الخارج لاتجاه الرياح وبذلك يمكن تهوية الحجرات والصالات التي لا تفتح مباشرة على البحري.

- أغلب المساكن القديمة.. كانت لها قبة ونافورة في الداخل.. القبة ترمز للسماء.. والنافورة ما هي إلا محاولة لإسقاط صورة السماء على أرض المسكن..

ثم ينتقل الباحث إلى الكلام عن الحاضر.. ويناقش الظروف الحالية.. من ناحية عدد السكان.. وضرورة توفير السكن الملائم للجميع.. والهجرة من الريف إلى المدن.. ويقول إن المشكلة لم تصبح مشكلة تصميم مسكن حضري.. بل تحولت إلى مشكلة دراسة برنامج قومي للإسكان الحضري..

ويحاول الباحث بعد ذلك.. أن يقوم بعملية تقييم للمساكن التي أنشئت فعلا بواسطة القطاع العام..

فقد وزعت استمارات بحث على بعض الأسر التي انتقلت إلى المساكن الجديدة.. وفى الاستمارات أسئلة.. والاسئلة.. هل تحسون بالراحة.. بالضيق.. بالازدحام.. وأكثر الأسئلة كانت تدور حول (النوم).



- فيه حد من العيلة يشتكي من موضوع النوم؟ ومين اللي يشتكي؟! وإيه نوع الشكوى.. مثلا.. المكان ضيق.. أو ما فيش كتب أو سراير كفاية فيضطر ينام على حاجة على الأرض.. أو مضطر ينام مع واحد تانى في نفس السرير أو الكنبة.. وهو يحب ينام لوحده ؟!.. يا ترى فيه حد من الأولاد أو البنات اشتكى من إحراجه بالنسبة للمسائل الجنسية مع اخواته.. أو اللي بيناموا معاه.. ومين اللي اشتكى؟

- وانتو تضايقوا من نوم الأولاد معاككم في الأوده.. نعم أو.. لا ؟!.. وطيب بتعملوا إيه..

ومن الإجابات.. اتضح أن عدد من الأفراد الذين ينامون في حجرة واحدة.. عدد كبير بشكل يجب معالجته فورا.. إذ يصل ٦ أفراد في الحجرة الواحدة.. وينتج عن ذلك اضرار اجتماعية وخلقية بالغة الخطورة..

ومن الإجابات اتضح أن ثلاثة أرباع العائلات التي وجهت إليها الأسئلة تشكو من نوم الأطفال معها في الحجرة.. ووجد أن هناك بنات وأولاد في سن البلوغ ينامون في حجرة واحدة في كثير من المساكن.. وهذه ظواهر اجتماعية خطيرة تؤدى إلى الانحراف.. والسبب عدم التزام المعماري والمخطط بمعايير ثابتة في تحديد معدلات شغل الحجرات وسعة المساكن بصفة عامة.

ولأن المساكن الجديدة ضيقة.. فإن السكان يأكلون في نفس الحجرة التي ينامون فيها.. ويغسلون ملابسهم في نفس الحجرة التي يطهون فيها طعامهم.. وهذا يدل على الارتباك وعدم تحقيق الراحة المطلوبة..

ولكن ما هي الصورة التي نريد أن تكون عليها مساكننا في المستقبل!!

المهندس شكري توفيق.. يقول.. إنه اتضحت أمامنا ثلاثة أمور يجب أن نتلافاها في المستقبل..

- أولاً.. ابتعادنا عن مجرى حضارتنا وانزلاقنا في تيار تقليد الغرب..

- ثانياً.. الجمود في مساكننا المعاصرة وعدم إمكان تمشى هذه المساكن مع النمو الطبيعي للعائلة.

- ثالثاً.. عدم اتباع أي معايير أو حدود مرسومة للاحتياجات الواجب توافرها في السكن.

ثم يعرض الباحث فكرة المسكن المرن.. (كل ما يزيد عدد الأسرة.. يتسع المنزل).. على طريقة (كل ما تمشى فيها توسع).

فمشكلة زيادة الأفراد.. وضيق المسكن ليس لها حل، من ناحية التصميم المعماري.. إلا بناء مساكن واسعة من الأصل تكفي لأقصى عدد ممكن من أفراد الأسرة.. وهذا غير معقول، لأن تنفيذه معناه ضياع إمكانيات خيالية وبقاؤها غير مستغلة لفترة زمنية كبيرة..

والحل - كما يراخ الباحث - بناء وحدة سكنية مرنة يمكن أن تتسع بازدياد عدد أفراد العائلة وتنكمش عندما يبدأ عدد أفرادها بالنقصان..

مثلا تقام الوحدة السكنية على أساس ثلاث شقق (أي سكنى ثلاث عائلات).. كل شقة فيها حجرتان.. إذا زادت أسرة ممكن أن تقتطع حجرة من الشقة المجاورة.. وعملية الاقتطاع تتم عن طريق فتح باب من خلال الجدران فقط.. وإذا نقص عدد أفراد أسرة.. ممكن أن تقطع عنها حجرة.. بنفس الطريقة وهكذا.. والباحث يعرض فكرته للمناقشة..

**ثم.. الترفيه**

الإنسان.. هو أعقد آلة.. فعنده طاقة كبيرة.. تجاذبها عوامل الحب والحقد.. ففي ثوان يمكن أن يهبط من قمة السعادة إلى أحط حالات اليأس.. وكل هذه الحالات النفسية تؤثر على عمله ومستوى انتاجه..

وعلى هذا الأساس.. قدم المهندس (سليم كامل فهمي) بحثه عن (المنشآت الترويحية).. تحت شعار الاهتمام بكيفية توفير طرق السعادة للإنسان..

ويقول الباحث.. إن القاهرة بوضعها الحالي لا يمكن أن تكون مثالية في تحقيق مطالب ساكنيها من الناحية الترويحية.. فالأجزاء القديمة، كما هو الحال في كل مدن العالم القديمة.. لم يراع في تخطيطها الاحتياجات الحالية من حدائق عامة وساحات ومسارح ودور السينما إلى آخره.. وهناك أحياء كاملة تكاد تخلو من جميع وسائل الترفيه الحديثة ما عدا الراديو والتلفزيون!

أما في الأحياء الجديدة التي أنشئت أخيرا في العاصمة.. كمصر الجديدة.. والمعادي.. ومدينة نصر.. وهذه الأحياء - لحداثتها - كانت أسعد حظاً من قلب المدينة.. في توزيع الحدائق.. ودور السينما.. والساحات الشعبية.

ويقدم الباحث اقتراحات لتدعيم قلب المدينة بوسائل الترفيه.. فيقول:

- يمكن استغلال المدارس في تهيئة أماكن تستعمل للترويح.. كأعداد صالة حفلات بكل مدرسة تعطى الفرصة لأهل الحي في استعماله كمسرح.. وكصالة عرض سينمائي.. أو حفلات موسيقية يقدمها فريق من الحي.. وبهذا يمكن خلق هوايات لم تكن موجودة وتعطى لكل حي من الأحياء الشعبية طابعا مميزا..



- والأحواش المدرسية يمكن استغلالها أيضا بطرق كثيرة.. مثلا.. إعداد حمام سباحة يمكن أن يفتح أبوابه للجمهور.. ومن الممكن تهيئة جزء من حوش المدرسة بمسطح كبير من المظلات وتبليط الأرضية.. يصلح كمكان للرقص أو التزحلق.. أو حفلات الترفيه الخفيفة في الصيف..

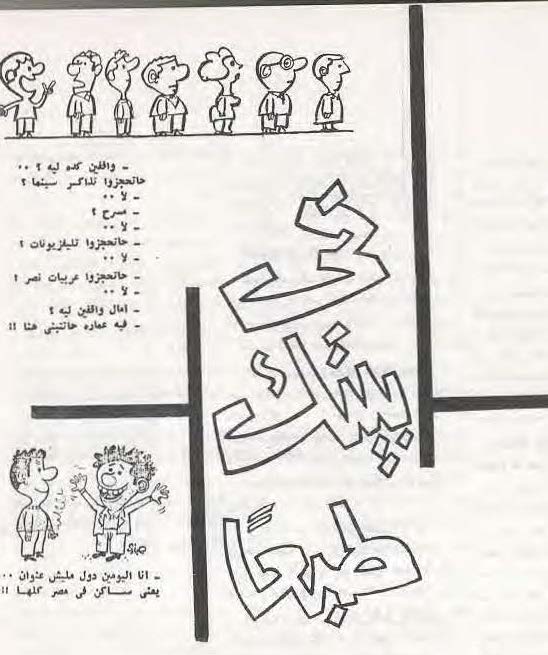
وفى هذه المرحلة من القصور في منشآت الترويح.. يجب علينا ألا نبالغ في أعمالنا المعمارية.. ونحاول أن نبتعد عن الأعمال الكمالية بقدر الإمكان.. حتى نتمكن بمصاريف معقولة من سد الفراغ في نواح لم يكن قد سبقت دراستها.. بينما الحاجة ماسة إليها الآن!.

هذه بعض الأفكار والبحوث التي قدمها الخبراء المعماريون والمخططون من أجل بيت مريح لك.. وانت في هذا الموقف.. يجب أن تعلن رأيك وتناقش هذه الأفكار..

ونحن في (صباح الخير) كمجلة تهتم بالأسرة. وتحاول أن تساهم في تحقيق التطور بالمجتمع.. ندعوك لأم تقول رأيك في بيتك.. القديم.. أو الجديد.. ورأيك فيما قاله هؤلاء الخبراء.. عن تخطيط المدينة.. وتصميم البيت.. كما يجب أن يكونا.

وسنتولى معك توصيل رأيك إلى المسئولين.. فالموضوع موضوعك.. والبيت بيتك..

**في بيتك طبعاً**



أنت تريد أن تستريح.. أن تنسى تعب العمل.. وحرب الزحام.. تريد أن تخلع حذاءك.. وتغمض عينيك وتطرد كل الضجيج من رأسك.. وتريح جسدك طول اليوم.

أين يمكن أن تفعل هذا !؟..

ولكن عندما يصبح (البيت) مشكلة.. عندما تحس إنك محشور في أحد الطوابق.. في منزل مغروز وسط عشرات المنازل.. تتوه الشمس عنك.. لأنها لا تعرف عنوانك.. حتى الهواء يشمه قبلك باقي السكان.. وضجيج الشارع ينتقل إليك.. لأن محلات النجارة والسمكرة تسكن تحتك.. والأطفال لا يجدون مكانا يلعبون فيه إلا النط والجري على السلالم.. ولا تحس اطلاقا بالراحة..

ولا تجد مفرا من الهروب من البيت.. إلى الشارع.. إلى المقهى..

ولا راحة.. ولا هدوء.. ولا استقرار.. مع إنك مفروض أن تستريح.. وتهدأ.. حتى تستطيع أن تعمل.. لأن المجتمع الذي نعيش فيه محتاج ليديك قوية. وعقلك صافيا. وأعصابك متينة. لتعمل كل يوم بكل قوتك!..

ولكن كيف يحدث هذا؟؟

سؤال - قطعا - فكرت فيه.. واتعبك..

هات يدك.. وسؤالك.. وتعال معي نتجول في أي مدينة.. ستلاحظ أشياء غريبة.. ربما رأيتها ألف مرة.. ولكن فى هذه المرة أرجوك أن تتأملها..

ستلاحظ أن الناس كثرت.. كل سنة يزيد عددنا حوالي نصف مليون شخص.. وكل سنة تزيد العربات فى الطرقات بالألوف.. وكل سنة يهاجر من الأرياف إلى المدن ألوف..

والمدينة - أي مدينة - تحس بالحيرة.. فعليها أن تجد مساكن لهذه الزيادة في السكان وللمهاجرين من الأرياف.. وعليها أن تجد الطرق الكافية للعربات.. وعليها أولاً وأخيراً أن توفر لك الراحة والهدوء..

فكيف يتحقق كل هذا..

كيف تضمن لك (المدينة) هذا الجو النفسي المريح.. وهي في نفس الوقت تعاني من التضخم المستمر..

هذا هو أساس المشكلة.. المدينة

والمشكلة يسمونها (مشكلة تخطيط المدن).. تعبير هندسي.. التف حوله في الأيام الماضية بالقاهرة أكثر من ٦٠٠ مهندس من مختلف الدول العربية. يتناقشون فيه.. بعشرات البحوث.. والآراء.. والأفكار..

طبعا يهمك أن تعرف ماذا قالوا.. فالموضوع موضوعك.. والبيت بيتك..

من زمان.. من أيام العصر الحجري أو قبله.. إلى هذه اللحظة.. مازال البيت هو المكان الذي يجمع أفراد الأسرة.. هو الذي يضم الأب وأبناءه.. والزوج وزوجته..

والأسرة.. أي أسرة.. هي الأصل في تكوين المجتمع.. فإذا كان البيت يحقق للأسرة الطمأنينة.. والراحة.. والحياة الصحيحة.. فهذا - قطعا - ينعكس أثره المباشر على المجتمع كله.

حسين عبد الراضي.. موظف صغير في وزارة الأوقاف.. يسكن في زقاق متفرع من حارة متفرعة من حارة أخرى في بولاق.. حسين عنده سته أطفال والست حرمه.. وعنده حجرتان فقط في شقته.. ماذا يفعل.. إنه يحس باختناق تماما نفس الإحساس وهو يركب الأتوبيس الملعون المكدس بالناس كل يوم ليصل إلى عمله.. نفس الوضع في شقته.. فالشقة ضيقة.. باردة.. كأنها خجلت من الشمس فتوارت خلف منازل اخرى!

حسين عبد الراضي.. هذا الموظف ذو الشقة الأتوبيس.. يذهب إلى عمله ثائرا كل يوم. ليس له رغبة في عمل أي شيء.. قرفان من الأوراق والدو سيهات.. وقرفان من بيته!

حسين عبد الراضي.. يتمنى أن يستنشق قليلا من الهواء النقي في (بيته).. يتمنى أن يحس بجدران (بيته) بيضاء نظيفة.. وأن يطل من نافذة (بيته) فلا تصطدم عيناه بالألوان الرمادية الكئيبة من البيوت أمامه.. وفى الشارع تحته!

حسين عبد الراضي يتمنى.. وإذا تحققت أمنيته فانه لن يذهب إلى عمله ثائرا قرفانا!

هذه حقيقة نفسيه لا مجال للشك فيها إطلاقا.. فالإحصائيات تقول.. إنه بدراسة حالات من السكان انتقلوا من منازل غير صحية وغير لائقة إلى منازل صحية جديدة.. أدى إلى انخفاض جرائم الأحداث بنسبة 51%.. وانخفاض حالات الإصابة بالسل بمقدار 45%.. وأولاً وأخيراً.. احساس بالراحة النفسية والشعور بالآدمية.

**ومشكلة الإسكان في الجمهورية العربية المتحدة لها صور متعددة..**

قال المهندس (حسين السرجاني) وكيل الإدارة العامة للإسكان.. ان صور المشكلة تبدو في ارتفاع كثافة السكان في الكيلو متر المربع.. (تصل كثافة السكان في حي باب الشعرية ٢٠ ألف نسمة في كيلو متر واحد).. وتبدو المشكلة في ارتفاع أجور السكن بالنسبة لدخل الأسرة.. وتبدو في رداءة السكن وعدم ملاءمته من الناحية الصحية والاجتماعية.. وتبدو في المرافق العامة بالمدينة كالمياه والمجاري والكهرباء وعدم مسايرتها للزيادة المطردة في عدد السكان!

وإذا كانت هذه بعض (صور) المشكلة.. فما هي أسباب وجود المشكلة، أصلاً..

هناك عدة أسباب أهمها.. الزيادة الرهيبة المستمرة في عدد السكان.. ثم الهجرة المستمرة من الريف إلى المدن.. ثم توقف أو بطء حركة التعمير والبناء في فترة الحرب العالمية الثانية، فحدث عجز مقداره ٥٤ ألف مسكن تقريبا.. ثم فترة ما بعد الحرب وارتفاع أسعار مواد البناء خلالها.. ثم توقف أعمال التجديد مما لم يتيسر معه تعويض الاستهلاك في المباني القائمة بالقدر المناسب. ثم جاء التطور الصناعي وظهور الصناعات الجديدة المتعددة. فخلقت فرصا للعمل ولرفع مستوى المعيشة والرغبة في تحسين السكن..

كل هذه الأسباب تجمعت لتصنع مشكلة عدم وجود المساكن الكافية اللائقة بأفراد الشعب. ولكن ما هي النتيجة..

عرفنا المشكلة.. وعرفنا السبب.. ثم.. ما هو الحل للخروج من هذا الوضع؟

تمت دراسات وأبحاث.. واتضح أن المطلوب انشاؤه من المساكن الجديدة حوالي ٧٠ ألف مسكن كل سنة.. حتى نواجه تركة الماضي المثقلة ببيوت مثل بيت حسين عبد الراضي!.

ووضعت الخطة الشاملة للإسكان. وفيها هذا الاعتبار.. وتم التنفيذ فعلا وظهرت المساكن.

ولكن لحظة واحدة من فضلك.. هل المساكن الجديدة (الشعبي أو الاقتصادية) حققت الأهداف المرجوة منها؟.

سؤال لابد أن نقف أمامه.. ونتكلم بصراحة.

في جولة بالمساكن الشعبية بعين الصيرة.. وشبرا.. التقيت بعدد من السكان. وسمعن آراءهم فى المساكن الجديدة التى انتقلوا إليها.

صحيح أنهم معجبون بالانتقال إلى مساكن تطل عليها الشمس ويدخلها الهواء.. ولكن الذي بنقصهم هو الألفة الاجتماعية بينهم كسكان.. انهم يشعرون أحيانا بالتنافر.. فلكل منهم عادات وتقاليد مختلفة.. وأحيانا تختلف المستويات الاقتصاد بينهم كسكان.. وهذا يخلق نوعا من القلق النفسي!.

وهذا ما قيل بالضبط فى المؤتمر الهندسي.

في بحث عن الإسكان الاقتصادي. قدمه (شكري توفيق) بالإدارة العامة للإسكان.. قال فيه:

- ان نماذج المساكن الاقتصادية لم توفق بشكل واضح في الاستجابة الجدية لطلبات واحتياجات فئات العائلات المختلفة.. لم تراع دراسة ومستوى الثقافة للسكان ونوع العمل أو المهنة وعدد أفراد الأسرة.. حتى يمكن خلق نوع من التوافق بين السكان..

ويعلق المهندس شكري توفيق.. فيقول.. إنه كثيرا ما تصمم الوحدات السكنية على أنها عمل معماري بحت.. والمفروض غير ذلك.. فدراسة التصميم أكبر من هذا وأعمق.. لأنها تعتمد أولاً على دراسات احتياجات السكان المتوقعين..

عن مستوى الثقافة.. والدخل الشهري.. وعدد أفراد الأسرة.. والتقاليد الموجودة عندهم.. ومراعاة الاحتياجات النفسية للسكان.. كتوافر حياة خاصة لكل ساكن.. ومراعاة توفير الشعور بالفردية وعدم المبالغة في معالجة مشروعات الإسكان على المستوى الاقتصادي دون النظر للعوامل الإنسانية كالترفيه والمساحات الخضراء!.

والمدينة التي تعيش فيها.. ينظر لها خبراء التخطيط نظرة حسابية.. على أساس أن المدينة ككل، لابد أن تتوفر فيها الحياة الصحية الراحة النفسية لجميع سكانها..

فالخبراء يقولون.. ان المدينة العربية في مصر - بعد دراسات - يجب أن تكون عناصرها متكاملة وبنسب محددة.. يعنى.. ان منطقة المساكن تأخذ 60% من مساحة المدينة.. و20% لمنطقة وسط البلد (أي مركز المدينة الذي يشمل النشاط الإداري والتجاري والثقافي).. و18% للمناطق المفتوحة (الحدائق والملاعب) و2% للسكك الحديدية أو ما يشابهها..

وهذا التحديد الهندسي يضمن توازن العناصر المكونة للمدينة.. فلا تطغى - مثلا - المساكن على المناطق المفتوحة كما يحدث الآن.

فالحقيقة الغريبة المؤلمة.. ان نسبة المناطق الخضراء الموجودة حاليا لا تزيد عن 5% من المساحة الكلية للمدينة المصرية..

وهذه النسبة (الغير معقولة) نتيجتها أن أصبح سكان المدينة - أي مدينة - محصورين داخل المساكن والمصانع والشوارع المزدحمة والمقاهي.. محصورين داخل الضجيج.. والدخان.. ولا مكان للون الاخضر.. للهواء النقي.. للمكان الفسيح تحت سقف السماء.

الأغرب من هذا.. ما يحدث الآن.. المساكن بدأت تزحف وتغتصب الأراضي الزراعية على أطراف المدينة.. فالأرض التي كانت تخرج الخضراوات.. أصبح يخرج من بطنها أسياخ الحديد. والخوازيق. والطوب.. وكل هذا على حساب الذوق العام.. والتخطيط الهندسي السليم.. والأهم من هذا أن اغتصاب الأراضي الزراعية واستخدامها في البناء يؤثر على عنصر هام من عناصر الإنتاج القومي وهو الزراعة!.

ويعلق الدكتور المهندس عبد الباقي ابراهيم مدرس التخطيط بجامعة عين شمس.. فيقول إن هذه المشكلة هي أولى مشاكل التصميم الحديث للمدن المصرية..

وإذا استمرت الزيادة في عدد السكان التي تحدث كل سنة.. وإذا استمرت الهجرة من الريف إلى المدن.. فإن من المتوقع - لمواجهة هذا العدد الضخم من السكان - ان عملية الاستيلاء على الأراضي الزراعية واستخدامها في البناء، ستزيد.. وسيصل إلى ١١٠ ألف فدان تقريبا من الأراضي الزراعية في خلال الخمسين سنة القادمة!!

والدكتور عبد الباقي ابراهيم، مدرس التخطيط يقول.. انه ليس هناك حل لمواجهة هذا الوضع الغريب.. إلا بأسلوبين:

- إما توجيه امتداد هذه المدن إلى مناطق الأراضي البور والأراضي الغير منتجة..

- وإما معالجة تضخم المدن عن طريق بناء العمارات العالية المرتفعة.. في حدود معينة لا تضر بمستويات المعيشة للسكان، ولا تؤثر على سلامة التخطيط الجديد لهذه المدن.

وعلى هذا يجب أن يبدأ التخطيط الجديد للمدن بإعادة تخطيط المناطق والأحياء القديمة..

فإن إعادة التخطيط ستسمح للمدينة - أي مدينة - أن تستوعب 16% تقريبا من السكان زيادة على الموجود حاليا فيها.. لمواجهة الزيادة في النسل.. والهجرة!

ما نهاية كل هذا الكلام؟.

نهايته.. ان المدينة المصرية تواجه الآن تطورا هاما في كيانها.. هناك نهضة صناعية تهدف لزيادة الدخل ورفع مستوى المعيشة..

هذا التطور يتطلب من (المدينة) أن تراجع نفسها وتستعد لمرحلة الزيادة المستمرة في طلب المساكن الصحية المريحة.. والزيادة المستمرة في طلب الجو النفسي الملائم الذي يساعد على العمل والإنتاج..



لقد اتفق جميع خبراء التخطيط في المؤتمر الهندسي الأخير على أهمية وجود الفنيين الكافيين لمواجهة مشاكل تخطيط المدن فى الوقت الحالي.. فالواقع أن هناك نقصا كبيرا في هؤلاء الفنيين..

فمع كل التطور الذي يحدث في بلدنا لا يوجد معهد واحد لتخريج جيل جديد من المخططين يقومون بعملية إعادة بناء المدن والقرى.

وكل هذه الأخطاء يجب أن تتدارك فورا.. فلا يكون هناك ازدحام منازل في أحياء وازدحام ناس في منازل.. وازدحام ناس في مواصلات!!.

فأنت من حقك أن تستريح.. أن تنسى تعب العمل.. وحرب الزحام.. وتريح جسدك.. وترخى أعصابك المشدودة طول اليوم لتستعد لليوم التالي..

من حقك أن تستريح.. في بيت هادئ مريح.. في مدينة لا يخنقها الضجيج!

صباح الخير 

**الكرنفال الدائم**

أهم ما يجب أن يثار ونحن نبني القاهرة الكبرى.. هو الشخصية الضائعة وسط هذا الكرنفال العجيب الذي يزحم شوارعنا والوارد من لندن وباريس ونيويورك.

فإن من العسير أن تحس بأنك في مصر عندما تمشى في شارع قصر النيل.. أو طلعت حرب أو ٢٦ يوليو.. أو الزمالك.. وعندما تدخل إحدى العمارات الجديدة لابد أن تسأل نفسك: أين أنا؟!

إن على اللجنة العليا التي تضع تخطيط القاهرة الكبرى أن تسأل أولا: أين ستبنى القاهرة الكبرى.. هل ستبنى مصر.. أم في غيرها؟

الإجابة على هذا السؤال تحدد كثيرا من الخطوط.. وتوضح كثيرا من الأفكار الغامضة.. وترسم أمامنا طريق العمل..

وبما أن الإجابة على هذا السؤال لن تكون غير (أن القاهرة الكبرى ستبنى في مصر).. فإذن لابد أن يؤخذ تاريخنا وتراثنا وشخصيتنا في الاعتبار..

**ما معنى هذا الكلام؟**

وأبدى أسفه..

معنى هذا الكلام يوضحه الدكتور عبد الباقي ابراهيم الأستاذ المساعد بكلية هندسة عين شمس.. يقول:

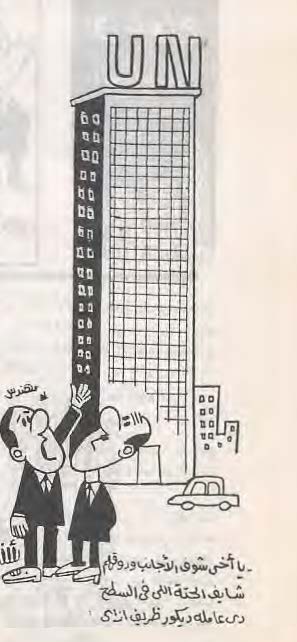
- في الوقت الذي تسير فيه حركة البناء والتعمير في الدولة بسرعة فائقة لترسم ملامح الصورة الطبيعية في المدن والقرى، نجد هذه الملامح قد نفدت قدرتها في التعبير عن مجتمعنا الجديد أو أن تنبع من تراثنا الحضاري العميق.. وهكذا تكاد العمارة المصرية الحديثة أن تفقد شخصيتها وسط هذا الخضم من الفلسفات المعمارية المعاصرة الأمر الذي لا تستطيع معه أن تعبر عن الذوق القومي الحديث في العمارة.

لقد زار القاهرة المهندس العالمي فرانك لويد رايت.. زارها قبل أن يختطفه الموت.. وأبدى أسفه العميق لأننا أهملنا تراثنا المعماري القديم.. ولم يكن أسفه في الواقع إلا صدى لما يعتمل في نفوسنا جميعا..

**مبنى التليفزيون**

يكفي جداً أن يرى أحد منكم مبنى التليفزيون.. لا أن يراه من الخارج كالخواجات.. ولكن من الداخل.. إنه مبنى يدفع العاملين فيه إلى انعدام التركيز والفوضى.. ويصيب الناس بالقرف والاشمئزاز.. فردهاته طويلة وضيقة.. وحجراته صغيرة ومنخفضة وليس لها اتجاه خاص.. فقد يكون وجه الحجرة من الصالة، وقد يكون من الشباك.. وقد يكون من الأسهل للذي يريد أن يذهب إلى حجرته ألا يذهب.. أن يجلس حيث هو ولا يكلف نفسه مشقة الوصول إليها.. وأنا أراهن أي شخص يستطيع الوصول إلى حجرة بعينها في مبنى التليفزيون مرتين متتاليتين..

إن الذي وضع تصميم هذا المبنى هو المهندس جلال مؤمن.. وهو صورة مصغرة عن تليفزيون باريس.. وقد فضحونا في باريس بسبب عملية الاقتباس الشديد هذه!!



**صالة رقص..**

والأدهى من ذلك والأمر.. مبنى المعهد العالي للدراسات الاشتراكية بمصر الجديدة.. فهو من الخارج والداخل شيء لا يسر.. إذ ما تكاد تخطو خطوة إلى الداخل حتى يفاجئك السلم والدرجات فيه مستندة إلى أعمدة قصيرة.. وعلى اليسار صالة طويلة عريضة مدهونة بالألوان الصارخة كالأحمر والأصفر.. إنها بالضبط تشبه صالات الرقص.. وإذا ما صعدت على السلم فأنت مهدد بالانزلاق.. أما المدرج الذي تلقى فيه المحاضرات فالرصيف أفضل منه..

إن المدافعين عن المبنى يقولون ان الدكتور سيد كريم عندما وضع تصميم هذا المبنى، لم يكن في ذهنه المعهد العالي للدراسات الاشتراكية.. بل كان فى ذهنه لجنة الاتحاد الاشتراكي لمصر الجديدة.. وما الفرق.. هل هذا مبرر أن يكون هذا المبنى ككازينو للرقص؟

ولكن لا لوم على الدكتور سيد كريم أو غيره.. فعبقرية المهندسين هي نقل النماذج من الخارج ووضعها على أرضنا بتعسف يفوق أي تصور..

**كرنفال..**

يقول الدكتور عبد الباقي ابراهيم.. إن العمارة المصرية الحديثة لا تزال تعتمد إلى حد كبير على الانفعالات الشخصية والإحساسات الفردية.. الأمر الذي لا تستطيع معه أن تلحق بالركب الاشتراكي في الدولة أو أن ترسم البيئة الطبيعية التي تنمو فيها المجتمع الاشتراكي.. وإذا كانت ملامح الاشتراكية في العمارة قد ظهرت في كثير من مناطق الإسكان الاقتصادي أو المتوسط الجديد إلا انها قد اختفت من مناطق الإسكان الخاص.. وإن كانت الملامح المعمارية في كلتا الحالتين لا تزال بعيدة عن أعمال تراثنا الفني شأنها في ذلك شأن المباني العامة في مدننا وقرانا.

إن الكرنفال الغريب الذي تعيش فيه مدننا الحديثة قد ارتفعت ضاربة عرض الحائط جميع القيم الإنسانية لتراثنا القومي.. فاختفت البواكى المظللة للمشاة والفاصلة بينهم وبين حركة المرور السريع وخرجت الأبراج والشرفات مكونة نماذج من التشكيلات والألوان والانفعالات المتباينة..

إن الكرنفال الغريب الذي تعيش فيه مدننا وقرانا يجب أن يتلاشى.. وتحل بدلا منه وحدة فكرية تمثل تراثنا وتاريخنا..

وقد أحس بعض المهندسين المصريين بذلك، فلم يعدموا وسيلة للتعبير عن آرائهم فى المؤتمرات والندوات وغيرها..

وبدأ يظهر اتجاه لدى كثير من المخلصين هدفه إعادة النظر في العمارة المصرية، وبناء مستقبل معماري جديد نابع من حياتنا، وتحدد هذا الاتجاه في مشروع مشترك قدمه الدكتور شفيق صدر وكيل وزارة الإسكان والدكتور عبد الباقي ابراهيم أستاذ التخطيط المساعد بجامعة عين شمس.. لإنشاء معهد عال لتخطيط المدن.. وتكونت لجنة لدراسة المشروع.. والنتيجة: لا شيء..

ودارت أبحاث ودراسات ومؤتمرات هدفها هو إلغاء الكرنفال المسيطر على عماراتنا المصرية.. ولكن الحلقة المفرغة تدور وتدور ولا شيء يتم.. إلى أن جاء شهر يوليو سنة ١٩٦٥ يحمل معه دعوة إلى الدكتور عبد الباقي ابراهيم من المؤتمر الدولي للمعماريين الذي عقد في باريس.. وقدم الدكتور عبد الباقي بحثاً قيماً عن تكوين المهندس المعماري.. ووصل البحث إلى باريس.. وقال الأساتذة والمهندسون هناك إنه أول بحث عربي على مستوى عال. 

**لماذا يا دكتور...؟**

وفى هذا البحث الهام تعرض الدكتور عبد الباقي ابراهيم إلى العمارة المصرية العربية.. وقال انها أمدت العالم بالكثير وأن العلماء طوروها واستفادوا بها.. وأنه من الضروري ألا يتأثر المهندسون العرب بما يرونه فى أوروبا ثم ينقلونه نقل مسطرة إلى بلادهم.. إن في تراث العمارة العربية إمكانيات هائلة..

وقال ان كثيراً من مهندسينا المصريين قد أثبتوا كفاءة كبيرة ولكنهم لم يواصلوا السير فى هذا الطريق.

ولكن لماذا يا دكتور عبد الباقي لا تقول كل شيء؟ 

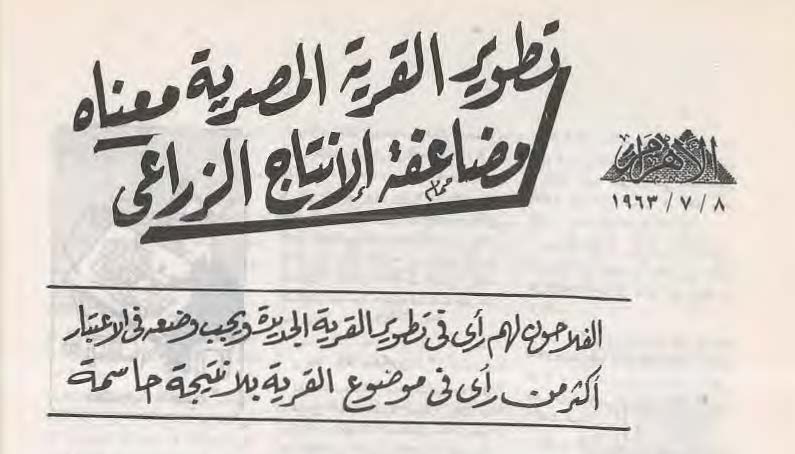
لماذا لا تقول مثلا إن المهندس على لبيب جبر الذي تخرج من ليفربول سنة ١٩٢٦ لماذا لا تقول إن أعماله المميزة تظهر في مبنى نقابة المحامين بالقاهرة والوحدات السكنية في المحلة وكفر الدوار.. وغير ذلك مباني لا أهمية لها؟

ولماذا لا تقول ان سيد كريم بدأ الاتجاه.. وأصدر مجلة عن العمارة.. ولكنه برع جداً في نقل النماذج الأجنبية إلى بلادنا حتى حولها إلى كرنفال..

ويرد الدكتور عبد الباقي انه قال مثل هذا الكلام بطريقة علمية لا بطريقة صحفية.. وكانت النتيجة أن أمر بسحب بحثه من المؤتمر.. وتقرر عدم سفره إلى باريس.. وسافر بدلا منه آخرون لا أبحاث لهم..

وأنا من رأيي أن يقال كل شيء.. وان ينزل الآلهة الذين يتربعون على عرش العمارة ولا يتورعون عن الإساءة إلى تراثنا..

ومن رأيي أن يقال هذا الكلام بكل طريقة.. وأية طريقة.. أن يقال الحسن والرديء، وأن تكشف الأوراق.. فنحن نبني القاهرة من جديد.. ونحن لا نريدها باريس أخرى.. أو نيويورك.. أو ليفربول.. ولكن نريدها القاهرة..

الاهرام 8/7/1963 

تطوير القرية المصرية معناه مضاعفة الإنتاج الزراعي

ما هي الأسس التي يجب أن يقوم عليها برنامج تعمير وتطوير القرية العربية؟ وهل قمنا بما يجب علينا نحو ريفنا للوصول بقراه وسكانه إلى المستوى الحضاري؟

وهذا ليس ضرورة عدل فقط، بل ضرورة أساسية من ضرورات التنمية في غير تعال ومن غير خيلاء.. إن المدينة مسئولة مسئولية كبرى عن العمل الجاد في القرية.. إن الوصول بالقرية إلى مستوى المدينة الحضاري وخصوصا من الناحية الثقافية، سوف يكون بداية الوعي التخطيطي لدى الأفراد وهو الوعي الذي يقدر على مواجهة أصعب المشكلات التي تعترض التنمية وتهددها وهي مشكلة تزايد السكان..

وكل هذه المعاني ذكرها الميثاق بنصها وحروفها..

ظل البيت الريفي كما هو من حيث وحداته التخطيطية والبنائية، ولم يتطور التطور الطبيعي للحياة، لأن الظروف المحيطة بساكنيه لم تتطور هي الأخرى وبحكم جمود المستوى المنخفض لمعيشة سكان الريف وعدم الثقة بينهم وبين الحكام السابقين مما جعل نظرتهم دائما إلى التطور نظرة شك ممزوجة بالحرص على القديم ولقد ظهرت بعض المحاولات لإصلاح القرية، ظهر منها ان الاصلاح الاقتصادي بارتفاع مستوى الدخل للفلاح هو الأساس لارتفاع مستوى معيشته مما سيؤدى بالتالي إلى تغير مظاهر حياته مبتدئا بمسكنه. وتبلورت أخيرا هذه المحاولات بعد الثورة في قوانين الاصلاح الزراعي التي كان آخرها قوانين يوليو الاشتراكية.. مما سار بالفلاح ومسكنه وبالقرية كلها خطوات مطمئنة واثقة إلى الأمام.

**وتحدد لنا الأرقام والاحصاءات الشكل العام للحياة في الريف عندنا.**

- عدد سكان الريف المصري يبلغ ١٦٫٢ مليون نسمة (62% من السكان) ومن المنتظر أن تتناقص هذه النسبة بسبب الهجرة إلى المدن لتصبح 60% عام ١٩٧٠ و58% عام ١٩٨٠ و56% عام ١٩٩٠ أي حوالي ٣٠ مليون نسمة من جملة السكان المنتظر أن يصل إلى ٥٣٫٤ مليون نسمة.

- عدد القرى ٤٠٤٠ قرية و٣٨٣٨١ كفرا وعزبة أغلبها في الوجه البحري و40% من هذه القرى مساحة زمام كل منها أقل من ١٠٠٠ فدان و43% منها زمام كل منها من ١٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ فدان. و9% من هذه القرى عدد الأسر في كل منها أقل من ٢٠٠ أسرة (١٠٠٠ نسمة) و64%من ٢٠٠ أسرة إلى ١٠٠٠ أسرة (أقل من ٥٠٠٠ نسمة) و23% من ١٠٠٠ إلى ٢٠٠٠ أسرة و22.5% من الأسر تعيش كل منها في حجرة واحدة و32.4% تعيش كل منها في حجرتين.

- في القرى ٢٦٦٤ مدرسة بها ٢٩٢٦٢ فصلا يتعلم فيها ١٫٣٥ مليون طفل بينما هناك ٢٫٣ مليون طفل تقول الإحصاءات إن أعمارهم بين ٥-٩ سنوات (بلغوا سن الالزام) وهناك ١٫٩ مليون طفل أعمارهم ما بين ١٠ - ١٤ سنة. أما المدرسون فعددهم ٣٧ ألف مدرس. وعدد المستشفيات ١/٢ العدد الكلى لمستشفيات الجمهورية وبها ١/٥ عدد الأسر بهذه المستشفيات.

**٥ اتجاهات لتطوير القرية المصرية **

وتتلخص الاتجاهات العامة التي تدور في أذهان المختصين حول تطوير الريف في ٥ اتجاهات.

- هدم القرى الحالية وإنشاء وتخطيط قرى جديدة.

- بناء قرية انتقال.

- تحسين القرية الحالية بأن يفتح في كل قرية شارعان متعامدان أو متوازيان، لتحسين وتهوية وتجميل مساكنها الحالية.

- ترك القديم حتى يتلاشى مع الزمن وبناء مساكن جديدة في منطقة مجاورة.

- الجمع بين البناء والتحسين والتعمير.

**رأى وزارة الاسكان**

ويقول المهندس سامي العطار مدير عام تخطيط القرى والمدن بوزارة الاسكان إن الوزارة تلقت من محافظة البحيرة طلبا بالموافقة على إنشاء مركز لأبحاث تخطيط القرى. وببحث الموضوع اتضح أن نشاطه سيتسم بصفة إقليمية مما قد لا يحقق رسالته كاملة. لذلك شكلت لجنة في الوزارة لبحث تطوير هذه الفكرة والنظر في إنشاء هيئة للبحوث الفنية لتطوير القرية. ويشترك في هذه الهيئة خبراء في التخطيط الاقتصادي والاجتماعي والعمراني والزراعي للنظر في تحديد مواقع جديدة لبناء قرى جديدة بدلا من الجالية أو تحديد مواقع جديدة يتجه إليها الامتداد العمراني للقرى الحالية.

وماذا يمكن عمله للقرية الحالية حتى ننهض بها لحين استكمال عملية تطوير القرى؟ وما هي المرافق العامة والخدمات الواجب توفرها فى القرى مع عدم احداث طفرات اجتماعية؟ وكيف يمكن وضع قوانين لتعمير القرية؟ وكيف يمكن تحديد كردون لكل قرية؟

**رأى معهد أبحاث البناء**

- وقام معهد أبحاث البناء بدراسة مشروعات الاسكان الريفي، التي تم تنفيذها في بعض المناطق فتبين منها أن هناك تعديلات أدخلها السكان على منازلهم حتى تتلاءم مع احساسهم ووظائف حياتهم اليومية واحتياجاتهم المعيشية مما يجب أن يراعى في التصميمات المستقبلية حتى تتكامل استجابة السكان للمساكن القروية.

- تسبب عدم وجود مساحات مسقوفة تكفي للخدمات اليومية في قيام السكان جميعا بتسقيف جزء كبير من الحوش السماوي.

- استعمال الفتحات الخارجية غير المحمية بالحظائر دعا السكان إلى إغلاقها كلية مهما كان توجيهها.

- انخفاض الأسوار الخلفية للمنازل عن باقي المنزل لم يعط السكان الاحساس بالأمان الكامل فقاموا بتعليتها من ٢٫٥ إلى ٣ أمتار.

- لم يستجب السكان في منطقة الزعفران إلى تخصيص شارع خلفي للخدمة وشارع أمامي نظيف لسوء اختيار مكان الكتلة السكنية بالنسبة للمزارع الخاصة بالسكان إذ يجب في هذه الحالة أن تكون المزارع في الناحية القبلية للمساكن حيث شارع الخدمة.

- الغرفة في المساكن التي لم تبن فيها أفران قام السكان ببنائها تحت الجزء المسقوف من الحوش أمام المساكن الموجودة بها أفران، فكان يجب أن تكون بعيدة عن التيارات الهوائية شتاء. وهذه الظاهرة في قرية أبيس.

- لم تكن المساحات الخاصة بالتخزين كافية، طالب السكان بضرورة دراسة الفتحات بحيث تعطى الضوء وتكفل الحماية فى فصل الشتاء.

- لم يتقبل السكان فكرة الأفران المجمعة والحظائر المجمعة.

**المختصون والتطوير العمراني..**

إن هذه الدراسات التي قام بها معهد أبحاث البناء جديرة بالعناية لأنها توضح لنا حقيقة رغبات سكان الريف في قراهم الجديدة. ولعل وزارة الاسكان والمعنيين بتطوير القرية يضعون مثل هذه الدراسات في الاعتبار!!

ويقول المهندس كامل زيتون: لماذا نتمسك إذن بهذا المسكن الريفي بوحداته المتوارثة منذ آلاف السنين.. لماذا يبقى الاسكان الريفي على هذه الصورة ثم نتهم الفلاح بعد ذلك بتمسكه بعادات وتقاليد توارثها منذ آلاف السنين.؟ يجب علينا أن نتحرك ونساير احتياجات المجتمع الجديد لتطور السكنى في الريف من الآن، فنبدأ ببناء (العمارة الريفية) ويخصص لكل أسرة (شقة) بمرافقها والوحدات السكنية التي تتلاءم مع عدد أفرادها.. لماذا لا تختفي الزريبة التقليدية ومشكلاتها.. لماذا لا يختفي الفرن والحطب فنتخلص نهائيا من الحرائق التي تأكل ريفنا؟.. لماذا لا نوفر جميع الخدمات في المسكن الريفي كما نوفرها في مسكن المدينة.. مياه نقية، كهرباء للإنارة، دورات مياه و (مجاري)، وموقد بالكيروسين أو الغاز المضغوط!

ويشترك كامل زيتون مع المهندسين صلاح الدين حجاب وصلاح الدين زكى في أن القرية المصرية والبيت الريفي لم يتطورا مع تطور الحياة المصرية لعدم ثقة الفلاح المصري بالجهاز الحكومي للرواسب القديمة.

والدكتور عبد الباقي ابراهيم يرى أن التخطيط الاقليمي هو الأساس الذي يجب أن نبدأ منه عملنا في تخطيط وتنظيم القرية لأنه هو الطريق الذي يرسم لنا خطة العمل الناجحة والمدروسة.

**أثر التطور العمراني والاجتماعي**

إن التخطيط الجديد للقرى يجب أن يخضع لسنة التطور والتقدم.. والتطور الزراعي يسير في اتجاه الزراعة التعاونية وهذا الاتجاه التعاوني سوف يتبعه تطور في كيان الفلاح الاجتماعي.. سوف تتلاشى هذه التقسيمات الاجتماعية التي رسمت منذ آلاف السنين. وتفقد القرية صورتها القديمة لتصبح وحدة كبيرة متجانسة يعمل سكانها عن طويق التعاون الكامل.. سوف ينعكس هذا الاتجاه لتتجمع القرى والعزب والكفور في صورة تجمعات سكنية كبيرة، يتجمع فيها السكان وخدماتهم العامة وتتحول القرى الحالية إلى المدن القروية.

**المؤتمر الإفريقي الآسيوي للإسكان يناقش تخطيط القريَة **

أول أبحاث المؤتمر الأسيوي الأفريقي للإسكان.. خاص بالمبادئ الأساسية لمشروعات الاسكان.. وعشرات الأبحاث الهادفة قدمها أساتذة ومهندسون عرب إلى المؤتمر لمناقشتها.. كما شاركت وزارة الاسكان فى عدد كبير منها.

أبحاث عن الاسكان الريفي.. وعن المناطق السكنية في المدينة.. عن المسكن المصري.. عن التخطيط في مناطق إسكان الريف.. عن المسكن الريفي والعمارة القروية.. عن إعادة تعمير القرية المصرية.

**١٦ مليونا يسكنون الريف**

في بلادنا ٤٠٤٠ قرية تتبعها عزب وقرى صغيرة يبلغ عددها ٣٨٣٨١ عزبة..

إن ١٦٫٢ مليون نسمة يشكلون 62% من مجموع سكان الجمهورية يعيشون في هذه القرية..

الأرقام تقول إن 22.5%من الأسر الريفية تعيش في حجرة واحدة!

و32% من الأسر الريفية تعيش في مسكن من حجرتين!

وتقول الأرقام أيضا ان في قرى الجمهورية ٢٦٦٤ مدرسة بها ٢٩٢٦٢ فصلا يتعلم بها ١٫٣٥ مليون طفل وعدد هذه المدارس على كثرته ينقص كثيرا عن العدد المطلوب لاستيعاب كل أطفال الريف الذين هم في سن الالزام!

وتقول الأرقام أيضا ان السكان المنتفعين بالمياه النقية يبلغ عددهم ١٣٫٧ مليون نسمة أي بنسبة 85% من سكان الريف.

لذلك كان يجب إعادة تخطيط القرية المصرية.. لأن الوصول بالقرية إلى المستوى الحضري ليس ضرورة عدل فقط ولكنه ضرورة أساسية من ضرورات التنمية في غير تعال عليها ومن غير خيلاء.

**إصلاح البيئة**

إن الدكتور المهندس عبد الباقي ابراهيم يقول ان العمل في بناء الريف ينقسم إلى اتجاهين:

- إصلاح البيئة الريفية.

- إعادة تخطيط القرى على أسس جديدة.

وانحصرت معظم الدراسات التي أجريت على مجموعة كبيرة من القرى لوضع أسس إصلاح البيئة في الاتجاه إلى محاولة تحسين العناصر الأساسية للمنزل الريفي.. كالاستعانة ببعض مواد البناء لمواجهة المياه السطحية أو محاولة تحسين (الزريبة) أو محاولة تحسين الموقد أو المرحاض أو إيجاد المكان المناسب لروث المواشي.

أو إيجاد المكان المناسب لتخزين الحطب وخلق عناصر الأثاث المثبتة في كل بيت.

**تهيئة الفلاح**

ويقول الدكتور عبد الباقي ابراهيم:

لقد أجريت تجارب للإسكان الريفي وعملت نماذج فعلا تلائم المستويات المختلفة للسكان من الفلاحين وخاصة فى مناطق الاصلاح الجديدة أو في بعض القرى التي أصابتها الكوارث مثل مناطق أنشاص والزعفران وأبيس ومديرية التحرير وكفر سعد.

ولكن لوحظ أن السكان الحدد حاولوا إيجاد بعض العناصر المميزة لمنازلهم السابقة كإغلاق الفتحات الخارجية للمنازل الجديدة أو القيام بتسقيف أجزاء من الأفنية المكشوفة أو محاولة بناء أفران جديدة في المنازل.. بعد أن رفض السكان فكرة الأفران أو الحظائر المجمعة!

لذلك يجب تأهيل السكان الجدد وتهيئتهم للمسكن الجديد وإدراك مدى التطور الجديد.

**مسكن شامل**

ويقول الدكتور توفيق أحمد عبد الجواد: 

إن تصميم مسكن الفلاح يجب أن يكون مطابقا لاحتياجات سكانه فتكون حجراته متناسبة مع عدد ساكنيه، وأن يكون مشتملا على حد أدنى من التركيبات الصحية اللازمة، خاليا من كل مصدر للأخطار على الصحة والحياة. وتطل الحجرات على فناء به سلم مكشوف يوصل إلى الدور الأول به (المزيرة) حجرة الاستقبال - والفرن وفرندة الخدمة التي تقوم فيها ربة الدار بتحضير الخبز والطعام.

كما توجد دواليب مبنية بالجدران وبحجرات النوم مصاطب مبنية توفيرا للأسرّ أو منعا للنوم على الأرض. كما توجد حجرة أو تعريشة بالسطح للنوم في أثناء أشهر الصيف. كما توجد بالمنزل مخازن للحبوب.

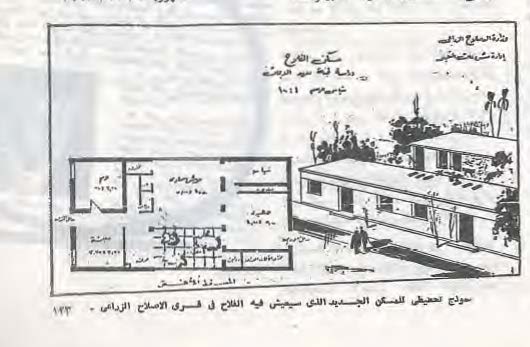
**مساكن نموذجية بكل قرية**

ويقترح الدكتور توفيق عبد الجواد أن تبنى الدولة سنويا في جميع القرى عددا من المساكن النموذجية ثم تبيعها لمن يسكنونها. ومهما يكن عدد هذه المساكن - ثلاثة أو أربعة - إلا أن مثل هذه المساكن النموذجية ستكون بمثابة المثل الصالح الذي تفتقده القرية حاليا.

**خفض التكاليف**

ويقول الدكتور المهندس توفيق عبد الجواد:

إن هناك دراسات حول تخفيض ثمن المسكن الريفي منها مساهمة الفلاح وأسرته في البناء بعد تدريبه على البناء مما يوفر مصاريف كبيرة. وضرب الطوب بمعرفة الأهالي راغبي البناء.. وخفض الرسوم الجمركية على الأخشاب المستوردة.

  
**قيام الأهالي بالبناء بأنفسهم**

ولكن هل نترك للفلاح حرية بناء مسكنه الجديد؟!

لقد كانت الدولة تتجه إلى تخطيط القرى التي تحترق أو تنكب بالسيول مثلا أو التي يأكلها النمل..

كانت الدولة في بعض الحالات تقدم الرسومات وتقدم مواد البناء متحملة الثمن.. ولكن الذي حدث أن الفلاح خالف الرسم المقترح.. وفى بعض الحالات باع مواد البناء! ولم يسدد الثمن في أغلب الأحيان.

وكان لابد من التخطيط ورسم خطة عامة للإسكان الريفي.

**٥٠ عاما لبناء القرى**

بالنسبة للقرى فقد استقر الرأي في الخطة العامة للدولة على تخطيط قرى الجمهورية وعددها ٤٠٢١ قرية في حدود ٤٠ أو ٥٠ عاما.

وكان مقدرت أن يتم تخطيط عام لحوالي ٤٢٠ قرية خلال الخطة الخمسية الأولى، ولكن ما تم دراسته وإعداده من المشروعات التخطيطية في السنوات الثلاث الأولى هو ٥٣ قرية ويجرى إعداد المشروع ال٢٩ قرية أخرى.

١٧ مليون جنيه

وقد تناولت مشروعات الاسكان الريفي ما يقام من المساكن في مناطق الريف الحالية وتتولاه وزارات الزراعة والاصلاح الزراعي ومؤسسة تعمير الصحاري.

وتبلغ قيمة هذه الاستثمارات ١٧ مليون جنيه.

**خدمات**

وسوف تشمل القرى النموذجية - كل حسب تعدادها - سائر خدمات المرافق كمياه الشرب ودورات المياه والحمامات العامة وتعميم الحظائر المجمعة ومخازن السماد العضوي.. ومكاتب الصحة والنادي ودور العبادة والساحة الشعبية والمدارس ونقط الشرطة والمطافئ ودار المجلس القروي والسوق المحلى والجمعيات التعاونية بأنواعها ومخازن المحاصيل والوحدة البيطرية.

هذا وقد درست مشروعات الصرف الصحي في القرى ومشروعات إدخال المياه إلى المساكن.. وإدخال الانارة وهذا لا يمكن توفيره في القرية الحالية حيث تتعرج الطرقات فلا تسمح بمد المواسير.. أما في القرى الجديدة فإن استقامة الشوارع سيحل هذه المشكلة.

**العمارات في القرى**

وفى رأى جريء للمهندس محمد كامل زيتون عرضه في بحث من الأبحاث التي ستناقش في المؤتمر يقول:

إن الرأي السائد في أغلب بلاد العالم الآن هو تكوين تجمعات سكنية رئيسية كبيرة تجمع فيها كل الخدمات.. فالزيادة المستمرة في عدد السكان سوف تصل بسكان الريف المصري إلى ٣٢٫٥ مليون نسمة عام ١٩٩٠.

ويحتاج هذا العدد إلى بناء نحو ٣ ملايين وحدة سكنية.. سوف تحتاج هذه الوحدات إلى إضافة أرض إلى مساحة القرى الحالية تبلغ مساحتها حوالي ١٠٠ ألف فدان تستقطع من الأرض الزراعية الحالية.

**التطور**

ويتساءل المهندس محمد كامل زيتون:

لماذا نتمسك بهذا المسكن الريفي بوحداته المتوارثة منذ آلاف السنين؟

لماذا يبقى المسكن الريفي على هذه الصورة ثم نتهم الفلاح بعد ذلك بتمسكه بعادات وتقاليد توارثها منذ آلاف السنين.. يجب علينا أن نتحرك ونساير احتياجات المجتمع الجديد لتطور السكنى فى الريف من الآن.

فنبدأ في بناء العمارة الريفية ويخصص لكل أسرة شقة بموافقها والوحدات السكنية التي تتلاءم مع عدد أفرادها.

لماذا لا تخفى الزريبة ومشاكلها، لماذا لا يختفي الفرن والحطب والجلة؟!

لماذا لا نوفر كافة الخدمات بالمسكن الريفي (العمارة) كما نوفرها بمسكن المدينة؟

إن المهندس كامل زيتون يقول:

إن التخطيط الجديد للقرى يجب أن يخضع لسنة الحياة في التطور والتقدم ولذلك كان لزاما علينا أن نتحرك ونتقدم بسرعة.

**الاهرام 18/2/1964**



**بحث إنشاء جهاز يضم مختلف الهيئات العاملة في بناء القرية**

ناقشت هيئة الإسراف على المشروعات الارشادية لتعمير القرى، مشروعا لتنظيم الأجهزة العاملة في مشروعات بناء الريف، كان قد أعده الدكتور عبد الباقي ابراهيم الأستاذ بكلية هندسة جامعة عين شمس. ويراعى المشروع أن عملية بناء الريف عملية مركبة تدخل في نطاقها عوامل ومؤثرات مختلفة تمس كافة أوجه الحياة في الريف سواء الزراعية أو الصناعية أو الاجتماعية أو الطبيعية. لهذا فإن الأمر يتطلب تركيز الجهود وتنسيقها بين مختلف الهيئات العاملة في هذا المجال تحت إشراف جهاز واحد تتوفر له كافة المقومات التي يستطيع بها أن يعد كافة الأبحاث أو المشروعات سواء على مستوى التخطيط قصير الأجل أو التخطيط طويل الأجل. وسيكون هذا الجهاز تحت إشراف الحكم المحلى على أعلى المستويات.

**وسينقسم العمل في هذا الجهاز المقترح إنشاؤه إلى الأقسام التالية:**

- القسم الأول: ويعمل على وضع التخطيطات الاقليمية لمختلف المراكز باعتبارها أقاليم تخطيطية لتحديد معالمها الطبيعية ومقوماتها الاقتصادية وتكويناتها الاجتماعية لترسم وظائف التجمعات الريفية فيها كما تحدد نظم العلاقات التي تربط هذه التجمعات.

- القسم الثاني: ويعمل في مجال الأبحاث النوعية سواء كان ذلك في تطوير مواد البناء ومراكز تصنيعها وتسويقها وطرق الانشاء أو في الدراسات المعمارية أو في تطوير الصناعات الريفية أو الانتاج الزراعي والحيواني أو في معالجة المشاكل المتعلقة بصحة القرية أو بعناصر الوقود أو التخزين أو توضيح المقومات الثقافية في الريف. ويعمل في هذا القسم مركز أبحاث البناء بمعاونة مركز البحوث العلمية الزراعية والهندسية والصحية.

- القسم الثالث: ويعمل على وضع التخطيطات المحلية لمختلف التجمعات الريفية في ضوء التخطيطات الاقليمية المختلفة سواء منها التخطيطات سريعة الأجل أو طويلة الأجل ويوضح القسم في نفس الوقت مراحل تنفيذ هذه المخططات على ضوء ما يصله من القسمين الأول والثاني من نتائج أو توجيه. ويعمل في هذا القسم المخططون والمهندسون المعماريون الذين يباشرون نفس العمل فى الوزارات الزراعية وهيئاتها أو الاصلاح الزراعي أو تعمير الصحاري أو وزارة الاسكان والمرافق وغيرها من الجهات التي تعجز أجهزتها الهندسية على القيام بالأعباء المطلوبة منها.

- القسم الرابع: وهو الجهاز التنفيذي الذي يشرف على عمليات التدريب والبناء وتوجيهها ومتابعتها على مستوى الوحدات التخطيطية في الريف وليس من الناحية الهندسية فحسب بل من ناحية التنمية المعيشية كذلك. ويتبع كل من الأجهزة الأربعة إدارتها التشريعية والمالية.

**الجمهورية 15/6/1964**

**مطلوب إعادة بناء ٤ آلاف قرية و١٥ ألف عزبة**

أوصت لجنة الاسكان بمجلس الأمة بالاهتمام بالإسكان الريفي.. ففي بلادنا أكثر من أربعة آلاف قرية تحتاج للتخطيط وإعادة بناء مساكنها.. وهناك أكثر من ١٥ ألف عزبة هدى الأخرى أكثر احتياجا للتخطيط وإعادة البناء من القرى نفسها!

إن الدولة فى بحثها لمشاكل الاسكان لم تنس القرية أبدا.. فكما تولى الفلاح عنايتها من حيث مشروعات إصلاح الأراضي.. وتمليكه للأرض. ومشروعات الشرب والانارة والتعاون الزراعي.. فهناك أيضا مشروعات الاسكان الريفي.

إن هناك حقيقة كبيرة تقول إن بيت الفلاح المتهالك البناء.. الكوخ الذي يشارك فيه مواشيه.. الخالى من دورات المياه الصحية.. الذي لا تدخله الشمس والذي تختلط فيه رائحة الروث مع دخان الفرن هو سبب تخلف الفلاح وتدهور صحته.

إن الأرقام تقول: 

- 100% من المساكن الريفية ليست بها دورات مياه صحية.

- 5% من المساكن مكونة من حجرتين فقط

- 60% من منازل الفلاحين تحتوي على حظائر تعيش فيها الماشية.

- 100% من المساكن بها أفران وأكثر من 95% من هذه المساكن مبنية بالطين، وأرضها مغطاة بالتراب ولم يكن يقوم بطلاء المنازل في الريف إلا السادة أصحاب الأرض.

ومن هذه الحقائق كانت بداية قصة إصلاح المسكن الريفي.. وكانت البداية طريفة حين راح بعض الباحثين يضعون صورة بيت الأحلام للفلاح.. مسكن أبيض نظيف بلا أماكن للماشية ولا حطب متراكم. أما الفرن فهو شيء غير ضروري، لأن من الأجمل أن يكون في القرية فرن واحد يقوم فيه الأهالي بتحضير الخبز بعيدا عن دورهم!! وإن كان من الضروري فحرصا على صحة الفلاح لابد من وجود مدخنة تدفع بالدخان الأسود إلى خارج الدار !!.. وفرح أصحاب الفكرة بالقرية البيضاء وبعدها كانت النتائج الخطيرة.. لقد بنى أكثر الأهالي أفرانهم داخل دورهم.. وسرعان ما تراكم الحطب وخرجت شرارة النار من المداخن إلى الحطب فسبب الحريق!!

**احتياجات الفلاح**

ويروى السيد المهندس حلمى عبد البر المشرف على منطقة أبيس إحدى مناطق استصلاح الأراضي البور والذي عاصر عمليات الاسكان الأولى في هذه المنطقة.

إن أهم عنصر في عمليات الاسكان هو الفلاح ذاته ودراسة احتياجاته وطبيعة حياته والتقاليد والعادات التي يعيش فيها.. ولا يمكن أن تطور مظاهر إلا بتطور حياته نفسها ومفاهيمه ذاتها.. فهو لا يستغنى عن الفرن في بيته لأنه يعتبر الأكل عورة، والخبر لا يأتي من خارج الدار، والحطب يعطى له بعض الاحساس بالأمان، ولكل فلاحة طريقة معينة في عمل الخبز لا تتساوى فيه مع غيرها من ناحية الاتساع أو الارتفاع.. الخ.. إذن لابد من إشراك الفلاح حتى نضمن نجاح المشروع..

**أول مشروع**

وداخل إطار عريض يتمشى مع خطة التنمية التي نعيش فيها كانت أول هيئة تجمع كل المهتمين بالمسكن الريفي وتخطيط القرية. ولأول مرة على مائدة واحدة اجتمع العاملون بوزارة الاسكان مع علماء الاجتماع وأستاذة التخطيط والمختصين بشئون البناء وخبراء في شتى نواحي التعاون والادخار وأجهزة التوعية.. لرسم صورة للمسكن الريفي على الأسس العلمية التي تتفق مع حياة الفلاح وطريقة معيشته وتقديم كل ما يساعده على تغيير حياته.

وكانت أول النتائج التي تترقبها الآن.. وبإعلان الخطوط الأولى للمشروع الجديد الذي يهدف إلى إشراك الفلاح في عملية البناء ذاتها.. وفقا لما تتطلبه حياته إلا بعض التعديلات المتفق عليها.. وكان أول مشروع للإسكان الريفي بعد صلاة الجمعة في قرية (ترسا) بمحافظة الجيزة إحدى القرى الثلاث التي سينفذ فيها المشروع، حين أشرك الفلاح بنفسه في مناقشة احتياجاته ومطالبته بوضع الأسس الجديدة للحياة الجديدة.

ما هي هذه الأسس وما هو الهدف الذي نسعى إليه.. وماذا يدور في أذهان المهتمين بالمسكن الريفي.. والمشرفين على المشروع؟؟

١٦ مليون نسمة

إن دكتور شفيق الصدر وكيل وزارة الاسكان الذي طالما كان يحلم بإصلاح مسكن الفلاح يشرح الملامح الرئيسية قائلاً:

من ينظر في تاريخ الريف المصري من عام ٣٥ حينما أنشأت الدولة مصلحة الشئون القروية إلى أن تطورت إلى وزارة الشئون البلدية ثم وزارة الاسكان يجد ان كل الجهود التي كانت تبذل للإصلاح في مجال الخدمات كانت لتعميم مياه الشرب وردم البرك.. أما بيت الفلاح ذاته فلم توجه له الجهود إلا في بعض الحالات المعينة في حالات الغرق أيام الفيضان أو اشتعال الحرائق أو حدوث ظاهرة أكل النمل حينئذ فقط كانت الدولة تسارع ببناء القرى المنكوبة.. وكان من الطبيعي في هذه المرحلة التي يجتازها كبلد يبلغ فيه سكان الريف ١٦ مليون نسمة من أن تفكر وزارة الاسكان في امكانيات الاصلاح نحو إعادة بناء القرى المصرية بما يتلاءم مع تخطيطنا.. مع مراعاة مشكلة تزايد السكان..

لذلك اتجه التفكير إلى اشراك الفلاح نفسه في عملية البناء نفسها. وعلى ذلك فإن إعادة بناء القرية سيتوقف على أهالي القرية نفسها ومدى استعدادهم للمساهمة في بناء قريتهم وعلينا نحن مدهم بالخبرات وببرامج تدريب وتخفيض التكاليف وتسهيل تنفيذ المشروع.

**توفير 30%**

ويقول المهندس سعد الدين مصطفى مدير المشروع بوزارة الاسكان:

- إن إعادة بناء القرية يستلزم أرقاما خيالية من المال!! وفى تاريخ الدول التي قامت بتنفيذ مشروعات الاسكان في الهند وبورتوريكو ويوغسلافيا لم تستطع أية دولة بناء قراها بالكامل.

لذلك لم يكن أمامنا إلا طريقة واحدة..

لقد وجدنا أن 30% من التكاليف تذهب لقاء أجور العمال في البناء. ومن هنا جاءت فكرة توفير هذا القدر من التكاليف عن طريق تشغيل الفلاحين أصحاب المباني بحيث لا يصرف لهم الأجر وإنما يحتسب الأجر من قيمة تكاليف المبنى الجديد لبيت الفلاح وذلك بعد تدريب الفلاح على عمليات البناء في أوقات الفراغ.. وسوف يشترك الفلاحون الراغبون في إعادة بناء مساكنهم في بناء كل منازل القرية.

هذا وسيسدد باقي ثمن كل منزل على أقساط طويلة الأجل.

ويقول المهندس سعد الدين مصطفى:

- إن السكن الريفي الجديد ستدخله دورات المياه الحديثة وستكون أرضيته من البلاط الرخيص وستكون أسقفه من الخرسانة لحماية المنازل من الحريق.

منازل ضد الحريق

أما الدكتور عبد الباقي ابراهيم أستاذ التخطيط بجامعة عين شمس فيقترح في بحث له عن السكن الريفي أن تصميم المسكن من دور واحد مع حساب إمكانية بناء أدوار أخرى عليا.. لتوفر الأراضي الزراعية.

كما يقترح إضافة مادة (البيتومين) - وهي غير قابلة للاشتعال - محل القش في الطوب واستخدام مكابس محلية لاستخراج مكعبات منظمة في محل البناء واستعمال بلوكات خرسانية في بناء الأسقف.

عشرات الباحثين

إن المركز القومي للبحوث الاجتماعية قد جند عشرات من الباحثين والباحثات ليدخلوا بيوت الفلاحين في ثلاث قرى ليحصلوا على إجابات الفلاحين عن رأيهم في مسكنهم الجديد.

إن دكتور جمال زكى يقول:

- إن نتائج هذه الأبحاث وضعت أمام المسئولين لتكون دليلا لهم في العمل.. إيمانا بأن الأسلوب العلمي هو الأسلوب الذي يقرب الحقيقة كما يقول الميثاق.

بقي أن نقول إن هذا المشروع هو واحد من مشاريع ثورتنا لكي نقطع المسافة ما بين المعمل الذرى وبيت الطين.. ولكي نحقق ما وضحه الميثاق حينما قال:

(إن وصول القرية إلى المستوى الحضاري ضرورة أساسية من ضرورات التنمية).

**الاهرام 12/2/1982**

**مناقشة للتصور الذي طرحه وزير الاسكان: (الحكومة تجهز.. والناس تبنى):**



كانت خلاصة التصور الذي طرحه المهندس حسب الله الكفراوى وزير التعمير والدولة للإسكان للبرنامج التنفيذي للسياسة القومية للإسكان، والذي طلب كل آراء الخبراء والمواطنين حوله يتركز في عبارة واحدة: (الحكومة تجهز.. والناس تبنى)

وحدد الوزير مسئوليات الدولة في إطار هذه الرؤية في ٨ مسئوليات: إجراء الدراسات - توفير الأراضي - مد المرافق - تدبير التمويل - تيسير المواد - تطوير المقاولات - تدريب العمالة - التنسيق بين التشريعات.

ولقد تلقى الأهرام العديد من آراء ومقترحات أساتذة الجامعات وخبراء التنظيم والتخطيط العمراني، والذين يعانون مشكلة البحث عن السكن بما تقدر عليه القدرة الحالية المحدودة لغالبية الشعب المصري.

ويبدأ الأهرام من اليوم نشر هذه الآراء والمقترحات التي يأمل أن يسهم بها في نقل (التصور المطروح) إلى (قرار رسمي) أكثر ثراء بإمكانات النجاح في التصدي للمشكلة الملحة: الاسكان!

**التضارب يحكم السياسات والتصورات غير واقعية**

- يقول الدكتور عبد الباقي ابراهيم - أستاذ التخطيط العمراني بجامعة عين شمس: الغريب أن هذا التصور الذي طرحه وزير التعمير والدولة للإسكان جاء بعد سنوات عديدة تمت فيها على يد السيد الوزير العديد من مشروعات الاسكان والاستيطان دون أن يبدأه بتقييم للتجارب التي خاضها في هذا المجال.. فالتقويم والمساءلة الموضوعية هي أساس للتقدم التطور ثم التصور.. ومن الغريب أيضا أن يأتي هذا التصور بعد ثلاث سنوات من وضع السياسة القومية للإسكان والتي حددت الأهداف كما حددت الأساليب لتحقيقها والتي لا تبعد كثيرا عن التصور الذي يطرحه السيد الوزير الآن وربما تفوقها تفصيلا وشمولا. فقد اشترك فى وضع السياسة القومية للإسكان حوالي مئة من الخبراء والمتخصصين.. وكان الأجدى أن تنتقل السياسة النوعية للإسكان إلى برامج تنفيذية بدلا من عرض تصورات تكررت كثيرا في برنامج الوزارات المتتابعة. وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على عدم الاستقرار في الفكر أو الاستمرار في الدراسة والتقويم والتطور الأمر الذي يحتاج إلى تطوير شامل لأجهزة الاسكان.

إن ما تعانيه الدولة هو ان كلا من أجهزتها التنفيذية تضع لنفسها الخطط القومية والاقليمية والمحلية، وتدعى أنها تقوم بذلك في ظل التطور المنتظر للقطاعات الأخرى. الأمر الذي تظهر معه الازدواجية والتناقض في الدراسات والخطط التي تقوم بها كل وزارة مع ما تقوم به الوزارات الأخرى.. ويصبح دور وزارة التخطيط هنا هو تجميع خطط الوزارات ومراجعتها في ظل النسب المسموح بها من الاستثمارات على المستوى القومي.. وهكذا فإن الدراسة التي تقوم بها وزارة التعمير والدولة للإسكان واستصلاح الأراضي لإعادة توزيع سكان الحضر وفقا لمستقبل التطور الاقتصادي المنتظر يتطلب دراسة التطور الصناعي والزراعي والسياحي المنتظر على مستوى الدولة. وهذا ما لا يمكن أن تقوم به وزارة واحدة أو شركة استثمارية أجنبية مهما كانت قوتها وخبرتها وحجمها.. وأقرب شيء إلى تفسير ذلك أن الدراسة المقدمة هي لإعادة توزيع سكان الحضر الذين يمثلون 40% من سكان مصر.. دون إعادة توزيع سكان الريف كجزء أساسي من المشكلة.. تنبثق عنه مشكلة الاسكان الريفي. كما أن ما يدعو إليه التصور من (تنميط) لمشغولات النجارة يرتبط أصلا بصناعة الأخشاب في مصر سواء للإسكان أو لغير الاسكان، وهو ما يدخل في إطار سياسة الصناعة على المستوى القومي مثله مثل صناعة الأسمنت ومواد البناء الأخرى وغيرها من الصناعات المتكاملة.

إن تطوير التصميمات لا يقتصر فقط على التنميط كمفهوم عام ولكنه يتضمن جوانب أخرى عديدة لا يدركها إلا المتخصصون، فسهى ترتبط بأساليب الانشاء وتوفر مواد البناء والسلوك المعيشي للمستويات المختلفة للسكان اقتصاديا وثقافيا مع عوامل المتانة وقوة التحمل والعمر الافتراضي وغير ذلك من العوامل العديدة.. الأمر يدخل في نطاق عمل مركز بحوث البناء والاسكان والتخطيط الذي مر على إنشائه أكثر من عشرين عاما.. كان يمكنه فيها تطوير الصورة الحضارية للمدن القديمة والجديدة.. فإن الأنماط التي تبنى الآن في المدن الجديدة هي تكرار لأنماط أنشئت وثبت عدم صلاحيتها والشاهد على ذلك المساكن الشعبية التي تبنى لتصبح أطلالا بعد وقت قليل تضيف أعباء أكثر على المشكلة..

إنه لتدبير الأراضي للإسكان يبغى قصر أي امتداد عمراني جديد على المناطق الصحراوية والأراضي البور غير الصالحة للزراعة. والتساؤل هنا اين هذا من المواقع وان الغالبية العظمى من المدن والقرى تقع في قلب الرقعة الزراعية بل وتمتد عليها يوميا لتستقطع آلاف الأفدنة الزراعية بالرغم من كل القوانين واللوائح.. فالدولة تبنى مصانعها وجامعاتها على الأراضي الزراعية.. فإن كل هذا من واقعية هذا التصور فإن الأمر يتطلب تفريغ الدلتا من كل نشاط لا يرتبط بالتنمية الزراعية وهذا أمر لا يتطرق إليه إلا المتخصصون في التنمية الاقليمية وفى إطار الاستراتيجية العمرانية التي أصبحت محدودة الآن.

أما القول بأن تتحمل الأراضي المخصصة المساحة والاسكان الفاخر والإداري جزءا من الأعباء التي تتحملها أراضي الاسكان والاقتصادي بالذات فهو تصور ظهر في مدينة ٦ أكتوبر.. يكون ذلك تصورت عاما لحل مشكلة تدبير الأراضي للإسكان على مستوى الدولة، إن توفير الأراضي الصالحة للإسكان يحتاج إلى تصور أعمق يتضمن دراسات موضعية للمناطق المتهدمة وما يرتبط بذلك من تحديد للكثافات السكانية التي تتحملها على أساس المعايير التخطيطية الواقعية التي تتناسب مع القطاعات المختلفة للسكان وهذا ما لم تصدر عنه أي دراسات بعد من أجهزة بحوث الوزارة.

**مشروع لعلاج مشكلة اسكان ذوي الدخل المحدود (١)**

**لأصحاب الدخل المحدود** 

مشروع جديد لعلاج مشكلة إسكان ذوي الدخل المحدود عن طريق المساهمة الذاتية للمنتفعين.. ويوفر المشروع مسكن نواة للمنتفع يتكون من حجرة وحمام ومطبخ مضاف إليه العناصر الانشائية الأساسية والتي تمكنه من إنشاء غرف أخرى مستقبلا.

وقد فاز المشروع الذي أعده د. عبد الباقي ابراهيم مستشار لجنة الاسكان بمجلس الشعب و د. حازم ابراهيم أستاذ التخطيط بهندسة الأزهر، بإحدى جوائز مسابقة وزارة التعمير لتخطيط وتصميم منطقة سكنية للأسر ذات الدخل المحدود بمدينة العبور.

ويقول د. حازم ابراهيم إن المشكلة الحالية تنشأ من مفهوم خاطئ يعتبر أن مشروعات إسكان ذوي الدخل المحدود تدخل ضمن قطاع الخدمات! ويترتب على ذلك أن تقوم الدولة وحدها بإعداد تلك المساكن وإعطائها لذوي الدخل المحدود. ولذلك كان مشروعنا الذي يهدف إلى إعطاء مشروعات إسكان ذوي الدخل المحدود الصفة الانتاجية أيضا ثم في مرحلة أخرى الصفة الاستثمارية وبحيث تسترد الدولة على المدى الطويل كل ما دفعته في مشروعات إسكان ذوي الدخل المحدود.

ولذلك أيضا يهدف المشروع إلى تقليص دور الدولة وتوسيع دور المنتفعين بتلك المساكن وذلك من خلال تغيير شكل العلاقة المباشرة الحالية بين الدولة والمنتفعين إلى وضع هيئة المنتفعين أو جمعية تعاونية بينهما بحيث تتعامل الدولة مع الهيئة فلا تتعامل مع أفراد ولكن مع كيانات والأفراد يتعاملون مع الهيئة.

**لا لتمليك الأراضي الحكومية**

ويبدأ المشروع بتجميع عدد من الأسر ذات الدخل المحدود في شكل هيئة أو جمعية للمنتفعين. وبحيث تلتزم الهيئة بتوفير مساكن للأعضاء بها.. ولا تقبل من الأعضاء بأكثر من عدد المساكن التي ستتولى بناءها.

وتقوم الهيئة بجمع اشتراكات التأسيس في حدود مبلغ ١٠٠ جنيه من كل أسرة ثم اشتراكات شهرية رمزية، خاصة وأن الدفع الشهري يخلق نوعا من الارتباط بين الهيئة والأعضاء.

ثم تأتى مرحلة العلاقة بين الدولة وهيئة المنتفعين فتقدم الدولة لها الاعتراف القانوني، وحق الانتفاع بالأرض اللازمة للمشروع حسب العمر الافتراضي للمباني. على أن تدفع الهيئة إيجارا معينا لتلك الأراضي سنويا أو شهريا.

ويأتي تفضيل حق الانتفاع على حق الملكية لأرض المشروع لأن تحميل ثمن الأرض سيرفع سعر المشروع أما حق الاستغلال فقط فسيقلل التكلفة. كما أن تمليك الأراضي الحكومية يكون عائقا أمام تنمية المناطق المختلفة مستقبلا لصعوبة التعويض وقتها. وهذا يعطى مقدرة أكبر للحكومة على تجديد الأحياء وإصلاحها مستقبلا.

وتقدم الدولة للهيئة المشروع الهندسي مكتملا بما فيه من رسومات معمارية وصحية، أيضا دفاتر المواصفات والكميات، وكأنها تسلم المشروع لمقاول، وليصبح المشروع بمثابة عقد بين الدولة وهيئة المنتفعين. كما تقدم الدولة جزءا من التمويل وليس كل التمويل سواءً في صورة سيولة نقدية أو مواد بناء وذلك بمقدار يسمح ببدء أعمال تنفيذ المشروع، بالإضافة إلى الإشراف الفني والإداري بصورة دورية. وهكذا يتحدد دور الدولة في تقديم الأراضي وجزء من التمويل والمعونة الفنية والادارية والرقابة.

**الأعضاء بعدد الوحدات**

هيئة المنتفعين كيان لا ينتهي بإنشاء أعمال البناء حيث أنها تقوم بتوفير نواة مسكن ففي المرحلة الأولى. ولذلك فإن وجودها مطلوب لمعاونة المنتفعين مستقبلا في تطوير مساكنهم وفى نواحي الاشراف. وتلتزم هذه الهيئة أمام الدولة بتنفيذ المشروع الهندسي. وسداد أقساط القروض التي حصلت عليها من الدولة خلال عملية التمويل للمشروع. ثم القيام بنشاط اجتماعي داخل المنطقة.

وإذا كانت هيئة المنتفعين تتقاضى منهم اشتراكات التأسيس والاشتراكات الشهرية وعددا من ساعات العمل للمساهمة في عمليات البناء فإنها تلتزم أمام الأعضاء بتوفير وحدة سكنية أساسية نواة يكملها المنتفع مستقبلا. تتكون من حجرة ومطبخ وحمام.

ويقول د. عبد الباقي ابراهيم رئيس قسم العمارة بهندسة عين شمس وأما بالنسبة لسياسة العمالة داخل المشروع فنظرا لكون العمالة تمثل جزءا كبيرا من تكاليف المشروع، كما أن غالبية ذوي الدخل المحدود من الطبقة العاملة فإن من الأفضل وضع شعار أن العمل في المشروع شرط للانتفاع بوحدة سكنية به وتحديد حد أدنى لحجم تلك المشاركة في العمل. على أن يكون عمل المنتفعين في المشروع بأجر وطبقا لأسعار السوق السائدة، ولكن لا يتقاضى العامل كل الأجر بل نسبة منه، ويحسب له الباقي كرصيد حسابي يخصم من الأقساط الخاصة به. حتى تتحول كل ساعة عمل للمنتفع داخل المشروع إلى سداد لثمن مسكنه. فإذا تقاضى مثلا 50% من أجره وترك الباقي للسداد فبإمكانه على مدار الشهر أن يكون مبلغا لا بأس به، بل إن البعض يمكنه سداد أقساطه خلال عمله بالمشروع. كما أن عمل المنتفع يجعله يعطى جودة في العمل ونوعا من الانتماء للمشروع. واشتراك المنتفعين يخفض من رأس المال الأساسي الذي يمكن بدأ المشروع به. كما يرفع جزءا من أعباء الأقساط عن المنتفع ولا يشترط أن تكون الأعمال بناء وبياضا وحملا فهناك الحسابات وقيادة السيارات وغيرها. ويمكن تعديل مواعيد العمل لتتناسب مع الموظفين من المنتفعين.

**مسكن نواة وهيكل إنشائي **

ويتلخص الجانب الهندسي في إعطاء الأرض للمنتفع ووحدة أساسية مكونة من حجرة ومطبخ وحمام وإمكانية التوسع فى البناء مستقبلا على قطعة الأرض. خاصة وأن متوسط حجم الأسرة ذات الدخل المحدود حوالي ستة أفراد وحتى لا تحدث مشاكل تكدس مستقبلا. فإن التصميم يعطيه فرصة بناء أربع حجرات وصالة مستقبلا مجهزا لها القواعد والأعمدة والكمرات فقط.

ولا حرج في البناء بالطوب الإسمنتي حيث أن العالم كله يبنى خرسانات ظاهرة لتوفير ثمن البياض ثم توفير الأمور الأساسية وهي حجرة مقفلة وطبقة عازلة للمياه وتوصيلات صحية وحدود أرضية واضحة وهيكل إنشائي كامل للدور الأول.

**رسالة من أستاذ جامعي...!**

جاءتني رسالة من أستاذ جامعي، متخصص في التخطيط العمراني، وهو في نفس الوقت رئيس لمركز الدراسات التخطيطية والمعمارية. والرسالة في مجملها تمثل قلق أحد علمائنا من السلبية طويلة الأجل التي أوصلت القاهرة والتخطيط العمراني إلى هذه الحافة المقلقة! قال:

تابعت باهتمام سلسلة مقالاتكم عن مشاكل القاهرة.. وما تضمنته من رأى لي عن كيفية حل المشاكل، وإذا كانت الصحافة تفتح أبوابها لكل فرد، وكل رأى. فهذه علامة صحية لحل مشاكل المجتمع.. أما إذا استمر الكلام أكثر من عشرين عاما بنفس الفكر، ونفس الرأي دون استجابة أو بادرة أمل من المسئولين، فإن دور الصحافة هنا يصبح مثل الاسطوانة المشروخة، وهذا ما لا نريده لها، فزوال الشروخ هو أيضا من مهمة الصحافة، حيث تجد لكلامها صدى عن المسئولين.. إنني أرسل مع هذه الرسالة مقالين سبق نشرهما بالأهرام منذ أكثر من عشرين عاما أخذهما في ٢٠/٩/١٩٦٢ والثاني في ٤/٣/١٩٦٣ وهما يرددان نفس ما تتناولونه من مشاكل عن مصر وعن القاهرة وعن التخطيط العمراني، وإذا كانت حرية الفكر واجبة، فإن تكراره على مدى هذه الأعوام دون تأثير يمد الأمل في النفوس، وتصبح حرية الفكر التي لا تتحقق قاتلة للأمل!

انتهت رسالة الدكتور عبد الباقي ابراهيم رئيس قسم التخطيط العمراني بهندسة عين شمس.. وإذا كانت هذه الرسالة تقطر مرارة ويأسا، فإنها في نفس الوقت تقطر محبة لمصر وحرصا على أن يتحول الكلام إلى فعل وواقع. ومع أننا نقدر كل حرف فى رسالة الدكتور عبد الباقي ابراهيم، إلا أن الأمل قد تجدد في المؤتمر القومي للحكم المحلى، وقد تكون معاناة مصر فى التخطيط العشوائي.. هي اخر همومها على طريق الجدية من المحافظين وأجهزة الحكم المحلى!!

**المحتويات**

* **المقدمة............................................................................3**
* **بداية الكتابة. فى شئون القرية.....................................................7**
* **التعايش مع الاحداث..............................................................23**
* **الكتابة في الإسكان ..............................................................30**
* **الكتابة عن البعد المكاني في الخطط القومية.......................................47**
* **الخيال العلمي.. كأسلوب اخر في التعبير..........................................66**
* **الكتابة عن العمارة................................................................74**
* **كلماتي بأقلام الصحفيين..........................................................94**

